إتحاد المغرب العربي

الوحدة التاريخية والجغرافية

يونيو ٢٠٠١

الفهرس



تقديم

لقد شاءت الجغرافيا أن تضع جزءاً عزيزاً من الوطن العربي عبر نقطة الشمال الأفريقي.. وهو الموقع الذي جعل من منطقة المغرب العربي.. محطة مركزية في جميع التحولات التاريخية والحضارية التي شهدها العالم ماضياً وحاضراً.. ذلك لاعتبار خصوصية الجغرافيا.. التي جعلت من هذه المنطقة تفتح على أوروبا شمالاً .. وإلى افريقيا جنوباً.. ثم أنها الأقرب إلى احدى ممرات العالم الأكثر عبوراً واستعمالاً والمتمثل في حوض البحر الأبيض المتوسط..

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق خاصة بذلك الثراء الهائل الذي تعرفه منطقة المغرب العربي وهو الثراء الطبيعي والترابي والمعدني المتنوع بصورة جعلت منها واحدة من أغنى مناطق العالم ثروة وارضاً وإنساناً أيضاً.. زيادة إلى كونها أهم المحاور الاقليمية القادرة على تشكيل حالة من التكامل بين عناصرها وأعضائها..

فالقدر في منطقة المغرب العربي.. لا يتوقف على الجغرافيا فقط.. إنما هناك الوحدة التاريخية بين شعوب ودول المنطقة بصورة جعلت من جميع الأحداث التاريخية تتكرر من منطقة لأخرى بنفس التفاصيل ونفس المشاهد وأحياناً كثيرة بنفس التكاليف والتضحيات..

لقد تقاسم سكان المغرب العربي.. الوحدة التاريخية والجغرافية.. إلى الحد الذي اقنعهم بحتمية صناعة المستقبل المشترك.. وهو المستقبل الذي يستند إلى مرجعيات الماضي المتحدة والتي منها وحدة الماضي والاعتقاد والدين والتضحيات التاريخية أيضاً.

إنطلاقاً من الماضي الذي يتعاطى مع المستقبل.. بقراءة الذاكرة وتحليل تفاصيل الأفق ورهانات التحولات وادراكاً لجميع الحتميات المقدرة في حياة المغاربيين - وهي صفة تطلق عادة على جميع شعوب دول المغرب العربي- جاءت فكرة البحث على آليات لإيجاد منظمة إقليمية تعمل بداية على تكريس هذا الإرث المشترك ماضياً وتؤسس لروح جديدة تصنع صورة المستقبل وتفرض أسلوباً جديداً في التعامل إلى

بقية العالم على أساس أنها رقعة واحدة .. متحدة في عناصر التكوين ومتحدة في حسابات المستقبل والمصير..

هذه هي الخلفية الفكرية والسياسية التي أوجدت منظمة اتحاد المغرب العربي.. وهي المنظمة التي رأى فيها قادة المنطقة أنها وفاء منهم لتضحيات التاريخ ورأت فيها شعوب المنطقة من جهتها تحقيق لإحلامها في صناعة الحاضر المتحد وبناء المستقبل الواحد والأفضل لجميع أبنائها..

لقد كشفت التجربة المغاربية مدى إمكانية الانصهار داخل هذا الفكر المغاربي - لشعوب المنطقة - طبعاً دون أن يكون ذلك على حساب الخصوصية المحلية لشعوبها.. إلاّ أن روحاً متحدة ودفقاً تاريخياً مشتركاً عزز من حلم تحقيق قطب إقليمي يمكن أن يساهم انطلاقاً من تاريخه التحرري والنضالي في تعزيز الحوار الاسلامي الأوروبي بالنظر إلى قدرة هذه المنطقة على اتقان هذه المزاوجة الحضارية.. كما أن هذا القطب كفيل بإيجاد مناخ أفضل لحوار متوسطي بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه ومن ثمة فتح الباب واسعاً أمام حوار عربي أوروبي وأكثر من ذلك أنه بإمكان المغرب العربي إعادة تصحيح الخلل في العلاقة الأوروبية الأفريقية القائمة أساساً على الخلفية الاستعمارية الاستغلالية.. وهي المهمة التي كان للمغرب العربي اسهام تاريخي مشرّف فيها خلال مراحل تاريخية سابقة.

إننا في مركز زايد للتنسيق والمتابعة عندما نقدم هذا الاسهام .. فإننا نعلن مجدداً من خلال ذلك عن ايماننا العميق والمتأصل بضرورة العمل لأجل تحقيق أفضل وأجمل صور التقارب العربي العربي لأننا نؤمن إيماناً عميقاً أن تحقيق الحلم المغاربي.. وخصوصا بانضمام مصر المرتقب إليه .. هو بذلك تحقيق لنصف مشروع الوحدة العربية الأكبر.. وهو المشروع القديم الجديد الذي تعززه متطلبات الحاضر والمستقبل أكثر مما تعززه دعوات التاريخ والماضي.

مركز زايد للتنسيق والمتابعة





تمهيد:

إن قيام الاتحاد المغاربي لا يعني أن دول المغرب العربي (المغرب-الجزائر-تونس-موريتانيا-ليبيا) سوف تشكل وحدة سياسية لا يجوز لها أن تذوب في الوطن العربي الكبير، لأن فكرة إقامة الاتحاد المغاربي ما هي إلا خطوة أولى لتدعيم أواصر العلاقات بين دول جمع بينها تاريخ ولغة ومعاهدات واندماجات ووجدان مشترك طيلة التاريخ. ولنا في هذا الاطار مثال جيد ونعني به قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي حقق نجاحات تلو نجاحات في مختلف الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأبناء الشعوب الخليجية. ونعتقد أن هذه التجمعات العربية ما هي إلا خطوة إيجابية في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

والواقع أن من يجتاز تجربة المرور بالسيارة عبر دول الشمال الأفريقي.. المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر حتى القاهرة، لا يجد حدودا بالمعنى المفهوم، بل بعض الابنية هنا وهناك علامة على أن إحدى دول المغرب العربي انتهت هنا وبدأت دولة جديدة هناك، ولكن لا توجد حدود أو عوائق طبيعية تمنع الاتصال، وبالتالي فاننا نجد تداخلا سكانيا في مناطق الحدود بين القبائل المختلفة في كل دول المغرب العربي.

كما أن الاستعمار الفرنسي لدول الشمال الأفريقي (الجزائر، تونس، موريتانيا، المغرب الأقصى (مراكش) ومحاولته فرنسة هذه الدول، واجبار المغاربه في كل هذه الدول على الخضوع للثقافة الفرنسية، أدى عن غير قصد إلى تعميق العلاقات الفكرية والثقافية بين هذه الكيانات.

ولا ننسى في هذا الاطار أن خط سكة حديد شمال أفريقيا والذي يبدأ من الدار البيضاء في المغرب، ويمتد عبر الجزائر إلى تونس قد أدى إلى زيادة العلاقات والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية بين دول الشمال الأفريقي.

كما أن امتداد فترة حكم الدولة العثمانية المباشر وغير المباشر لعدة قرون في تونس والجزائر وليبيا، أدى إلى وحدة الصف الاسلامي ضد الغزوات الأوروبية الصليبية على السواحل المغربية.

ومن المفيد أن نشير إلى أنه إذا كان هناك نوع من التماثل في الانتاج الزراعي والصناعي بين دول المغرب العربي، وأن هذا قد يقلل من الفوائد الاقتصادية الناجمة عن قيام الاتحاد المغاربي، فانه يمكن أن يُردّ على ذلك بأن التنوع موجود، فهناك البترول في ليبيا والجزائر والفوسفات في المغرب والسياحة في تونس، هذا بجانب الانشطة الأخرى غير المتماثلة، ولكن المهم والحيوي في هذا الاتجاه هو العمل على تحقيق فاعلية الاتحاد المغاربي عن طريق توحيد التشريعات والجمارك وظروف العمل والغاء التأشيرات، وكذلك توحيد القوانين والعملة في دول الاتحاد كأساس لتفعيل دور الاتحاد المنشود.

وإذا كانت مصر هي الآن عضو في الاتحاد المغاربي بصفة مراقب، فان انضمام مصر الفعلي كعضو كامل العضوية في هذا الاتحاد يعطيه دعما بشريا واستراتيجيا واقتصاديا هائلا باعتبار أن عدد سكان الاتحاد المغاربي بعد انضمام مصر الفعلي سيصل إلى أكثر من مائة وثلاثين مليونا، مما يحقق الاتحاد بين أكثر من نصف سكان الوطن العربي، وهذا العمل في حد ذاته خطوة هامة في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

والآن سنحاول أن نحلل الجذور التاريخية لدول الاتحاد المغاربي، لأن التحليل واستقراء التاريخ قد يوصلنا إلى نتائج باهرة تكون منطلقا لترسيخ فاعلية الاتحاد المغاربي، ويكفي أن نتذكر ارتباط دول المغرب الثلاث (المغرب- الجزائر- تونس) بحكم أسر حاكمة معينة في بعض حقب التاريخ، وامتداد السلطة العثمانية على أغلب أقاليم المغرب العربي ولعدة قرون.

وكذلك المعاونات المراكشية لثورة الأمير عبد القادر الجزائدي (١٩٣٢ -١٨٤٧) ضد الغزو الفرنسي للجزائر. كما أن أول ملك لليبيا (محمد ادريس السنوسي) سنة ١٩٥٢ كان من أصول جزائرية. هذا إلى أنه طيلة التاريخ كان يطلق على سكان الشمال الأفريقي المغاربة، أي أن كلمة مغربي كانت تعني أبناء المغرب العربي كله (المغرب- الجزائر- تونس- طرابلس) حتى أن رواق المغاربة في الجامع الأزهر في العصور الوسطى وبدايات التاريخ الحديث والمعاصر كان يضم أبناء المغرب العربي الكبير.

إنشاء الاتحاد المغاربي

في السابع عشر من فبراير ١٩٨٩، وفي مدينة مراكش المغربية وفي القصر الملكي، وقف الرئيس بن علي والعقيد القذافي والملك الحسن الثاني والرئيس بن جديد والعقيد ولد الطايع متشابكي الأيدي ليردوا على هتاف الجماهير التي احتشدت منذ الصباح الباكر أمام الشرفة الملكية. وأعلن القادة الخمسة وثيقة إنشاء اتحاد المغرب العربي، وذكرت الوثيقة الأسس التي تم عليها إقامة الاتحاد بأنها «وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير» وأنه «نظرا لما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.. ونظرا لما نلمسه من الحاجة الملحة إلى تضافر جهود دولنا فانه من الأهمية بمكان لم الشمل وإقامة الاتحاد بين دول المغرب العربي». كما حددت أهداف الاتحاد بأنها «أفضل السبل المؤدية إلى اقامة صرح المغرب العربي والسير على نهج مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تتميز به من تدرج على خطوات رصينة ثابتة وما طبع تخطيطها من عقلانية.. وبأنها مرحلة أساسية لتحقيق الوحدة العربية» كما نصت الوثيقة على أن هذا الاتحاد يهدف إلى «تعزيز استقلال أقطار المغرب العربي وصيانة مكتسباتها».

أما أجهزة الاتحاد الرئيسية فتتمثل في الآتي:

أ- مجلس رئاسي ويتكون من رؤساء دول الاتحاد، ويتم التناوب في رئاسته مرة كل ستة أشهر، ومجلس الرئاسة هو الهيئة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار، وتصدر قراراته بالاجماع.

ب- مجلس وزراء الخارجية، ولجان وزارية متخصصة تعمل بالتعاون لاستشراف

امكانيات التكامل بين دول الاتحاد، وعرض دراساتها على مجلس الرئاسة.

٣- مجلس الشورى ويضم ٥٠ ممثلا عن برلمانات الاقطار المغربية الخمسة، بحيث يمثل كل برلمان عشرة أعضاء.

٤- هيئة قضائية لفض المنازعات وتتكون من عشرة أعضاء عضوين من كل دولة.

كذلك اتفقت الاقطار الأعضاء على أعمال مبدأ الدفاع المشترك فيما بينها إزاء العدوان الخارجي، وتعهدت كل دولة بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها ليمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

ومما لا شك فيه أن أي دولة عندما توافق على الدخول في صيغة اتحادية معينة في منطقة جغرافية بعينها، تهدف بالأساس إلى تحقيق مصالح معينة وبلوغ أهداف تسعى إلى تحقيقها، وهذا ينطبق على دول المغرب العربي حينما قررت الدخول في «إتحاد المغرب العربي».

وهكذا تشكل الاتحاد المغاربي من دول المغرب العربي، ليشكل تجمعا عربيا مؤثرا في شمال أفريقيا، ونأمل أن يستمر التفاعل بين أقطار المغرب العربي في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن هذا الاتحاد ما هو إلا لبنة في إقامة صرح الوحدة العربية الشاملة.



تطورات المغرب العربي
في العصور الوسطى وبدايات التاريخ الحديث:

شهد شمال أفريقيا قيام دول كبيرة أثناء العصور الوسطى مثل دول المرابطين والموحدين. وعاش الشمال الافريقي في ظل الوحدة السياسية في بعض الفترات. كما حدث في بعض الأحايين أن دخلت الاندلس مع المغرب تحت حكم دولة واحدة. ولذلك لم يتعود الكتاب العرب في العصور الوسطى ذلك التقسيم التقليدي الذي يجعل من المغرب العربي ثلاث أو أربع وحدات سياسية منفصلة. وإنما كانوا يطلقون اسم المغرب الأقصى ويقصد به المملكة المغربية حاليا، والمغرب الأوسط ويقصدون به الجزائر، ويسمون القسم الشرقي تونس أو افريقيا. ولكن لم تتحدد بالضبط معاني هذه الاسماء من الناحية الجغرافية، وذلك لأنه لا توجد حواجز طبيعية تميز حدود كل من المغرب والجزائر وتونس، بل إن بعض القبائل كانت تعيش على جانبي خطوط الحدود المفتعلة بين هذه الدول كنتيجة من نتائج الحقبة الاستعمارية.

كما نلاحظ أن التقسيمات الجغرافية لشمال أفريقيا تتخلل المغرب والجزائر وتونس عرضا وتمتد بمحاذاة البحر المتوسط، فتبدأ من الشمال باقليم ساحلي خصب تشقه انهار قصيرة تستمد مياهها من منطقة التل، وتنزل منحدرة نحو البحر، ويلي هذا الاقليم جنوبا منطقة الأطلس الصغير، ثم منطقة الهضاب العليا. وتقع الصحراء الكبرى وراء هذه الاقسام الثلاثة.

ومن الناحية البشرية، تميز المغرب باحتفاظ عنصر السكان الاصليين- أي البربر ببعض مميزاتهم، وخاصة في المناطق الجبلية، فاحتفظوا بلغتهم الاصلية كلغة حديث فقط، ولكن الغالبية العظمى استعربت مثل الاجناس الأخرى التي اعتنقت الاسلام، ويعد هذا هو الأساس الأول في تأكيد صفة المغرب العربية. وخاصة أن فكرة العروبة تقوم أساسا على وحدة اللغة بدون اعتبار للأصل العرقي. أما الأساس الثاني الذي

ارتكزت عليه فكرة العروبة، فهي توافد هجرات عربية كثيفة إلى المغرب منذ القرن الرابع الهجري، ومن أشهرها قبائل الهلالية وبني سليم التي تركت آثارا بعيدة في تاريخ المغرب العربي.

كما أن الأساس الثالث الذي يؤكد عروبة المغرب الكبير يرتكز على أن المتكلمين بالبربرية يسلمون بأن اللغة العربية هي لغتهم الثقافية، ومن ثم لم يتمسكوا بالتراث البربري. (١)

وقد استطاع الاسلام ببساطته وبعده عن العنصرية أن يكون النواة التي جمعت بين العرب والبربر. وقد أعطى ادريس الأول (١٧٢هـ - ١٧٨ هـ) أول مظهر لهذا الترابط وذلك بزواجه من بربرية «كنزه من ويلي». بينما كان هو عربيا، وبذلك ميز السمة العربية البربرية للمملكة التي أنشأها.

وهكذا دخل البربر في الاسلام في سهولة ويسر، لأن الدين القيم جاء متوافقا مع مزاجهم وأحوالهم فالاسلام هو الذي كون أساس الأمة المغربية العربية. وفي هذا يقول جوران أحد الكتاب الفرنسيين «إن قوة الاسلام لم تترك مجالا لنفوذ ثقافي غريب عنه.. إن الاسلام لهذا السبب أقام وحدة أفريقيا الشمالية وأعطى بلاد البربر طابعا مشرقيا». (٢)

ولما كانت اللغة العربية لغة القرآن، وكان العرب هم الذين حملوا لواء نشر الاسلام والدفاع عنه، فقد كان طبيعيا أن يرتبط التأثير الاسلامي بالتأثير العربي. ومع مرور القرون حدث انصهار بين العرب والبربر حيث تبربر العرب كما تعرب البربر بفضل الثقافة والحضارة الاسلامية، وكما يقول روم لاندو «إن لشعب شمال افريقيا وحدة حضارية لا يمكن أن تنكر». (٣)

ولا يطلق البربر على أنفسهم ذلك الاسم، بل يعرف الشخص نفسه باسم المجموعة القبلية التي ينتمي إليها، فهم في الريف المراكشي يسمون أنفسهم بالامازيغ، وفي الاطلس الكبير بالشلوح، وفي الجزائر تعرف أكبر مجموعة منهم باسم

القبايل، وهي تنتشر في شمال قسنطينه، وتختلف لهجات هذه القبائل بعضها عن بعض. (٤)

وقد بدأت سمات الانقسام بين أجزاء المغرب الثلاث (المغرب- الجزائر- تونس) تظهر في القرن الثالث عشر، حينما اضمحلت دولة الموحدين، وحلت محلها بالتدريج دول ثلاث: دولة الحفصيين في تونس وبنو عبد الواد في المغرب الأوسط (الجزائر) وبنو مرين في المغرب الأقصى (مراكش) ولكن هذا الانقسام لم يتضح إلا مع نهاية القرن السادس عشر، فان كلا من دولة الحفصيين وبني مرين حاولت أن تبسط نفوذها على المغرب العربي كله وتؤسس دولة كبرى على نموط دولة الموحدين تحكم كل مناطق المغرب العربي، ولكن لم تنجح مساعي الدولتين، وعادت دولا اقليمية محدودة.

وقد تعرض المغرب لهجمة استعمارية أوروبية صليبية شرسة اعتبارا من بدايات القرن الخامس عشر، فقد احتلت البرتغال ميناء سبته سنة ١٤١٥ . على أن الغزو البرتغالي للمغرب لم يتسع نطاقه إلا في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر. وقد شمل في هذه الفترة مواني البحر المتوسط والأطلسي على حد سواء. وبدأ الاسبان يشاركون البرتغاليين في هذه الحملات، ويقدمون لهم المعونة حينما يضيق المسلمون الخناق على الجيوب البرتغالية. ففي عام ١٤٦٨ ضم البرتغاليون آزمور، كما استولوا على القصر الصغير وطنجه. وفي عام ١٤٧١ احتلوا أصيلة، وامتدت الاطماع البرتغالية إلى المغرب الأوسط (الجزائر) فأقاموا مؤسسة تجارية في وهران سنة ١٤٨٣ ، وحاولوا فرض معاهدة على مملكة تلمسان الجزائرية.

ومع أواخر القرن الخامس عشر حل الأسبان محل البرتغاليين، وضموا مينائي سبته ومليله المغربيين، كما اتجهوا شرقا إلى ساحل الجزائر وتونس حتى ميناء طرابلس في ليبيا.

وأدت هجرة المسلمين من الاندلس إلى موانىء المغرب العربي إلى زيادة حدة الصراع بين شمال أفريقيا الاسلامي وأوروبا المسيحية، وذلك أن الاسبان بعد استيلائهم على غرناطه آخر معاقل المسلمين في الاندلس سنة ١٤٩٢ خالفوا شروط التسليم الخاصة باحترام العقيدة الاسلامية، وفضل كثير من المسلمين أن يتركوا ديارهم ويلجأوا إلى الشاطىء المواجه للبحر المتوسط، ومن الطبيعي أن يحمل هؤلاء المهاجرون روح النضال ضد الدول المسيحية، ولذلك ساهموا بنصيب كبير من تنشيط حركة الجهاد البحري الاسلامي ضد الدول المسيحية في البحر المتوسط.

ولم تكن هجرة المسلمين من الاندلس إلى المغرب العربي بظاهرة جديدة في حياة المغرب، فمنذ أن ضعفت الدول الاسلامية في الاندلس، وموجات المهاجرين تزداد تباعا، واستقر معظمها في موانىء المتوسط والاسكندرية حتى موانىء المغرب الواقعة على المحيط الاطلسي، وقد صبغ هؤلاء المهاجرون الحياة الثقافية والفنية في المغرب بالصبغة الاندلسية المعروفة.

وازداد الضغط الاسباني الصليبي على موانىء الشمال الافريقي واختير ميناء المرسي الكبير في غرب الجزائر لنزول أولى هذه الحملات الاسبانية. وفي عام ١٥١٠ قام الاسبان بتدمير ميناء طرابلس (ليبيا) واضطرت مواني دلس والجزائر إلى دفع الجزية للاسبان. كما اضطرت مملكة تلمسان إلى عقد صلح مع أسبانيا سنة ١٥١٢ اعترفت فيه باستيلاء الاسبان على عدة مواني في غرب الجزائر. [٦]

واجمالا للقول، فقد بلغ التكفك السياسي في شمال أفريقيا أقصاه في أوائل القرن السادس عشر، ورغم الاخطار المحدقة فان ممالك المغرب العربي تنازعت فيما بينها مما سهل على الغزاه الاسبان الاستيلاء على أهم مواني الجزائر علاوة على مواني مراكش بين عامي ١٥٠٩ و ١٥١٥ .

الدولة العثمانية والمغرب العربي :

كان مجيء العثمانيين إلى شمال أفريقيا بمثابة نجدة أنقذت البلاد من الغزو الأوروبي، كما عملت الدولة على توحيد البلاد سياسيا، وقد رحب معظم سكان الشمال الافريقي في الجزائر وتونس بمجيء العثمانيين، ولم يعتبروا دخول شمال أفريقيا في حظيرة الدولة العثمانية احتلالا أجنبيا.

والواقع أن السلطان العثماني وخليفة المسلمين لم يمد نفوذه إلى تونس والجزائر بواسطة غزو عسكري أو تدخل مباشر، كما حدث في مصر مثلا، بل جاء تدخل الدولة نتيجة لاشتداد الصراع بين الاسلام والمسيحية في الحوض الغربي للبحر المتوسط في أوائل القرن السادس عشر. وقد اجتذب هذا الصراع عددا كبيرا من البحارة والمغامرين الذين نشأوا في خدمة الاساطيل العثمانية، ثم راحوا يكونون أساطيل صغيرة تعمل لحسابهم الخاص، وتجاهد ضد السفن الأوروبية في نفس الوقت، ولذا فقد كان هؤلاء المغامرون يعتبرون في نظر المسلمين ابطالا وطنيين وفي نظر خصومهم قراصنة بحار. (٧)

وفي ظل الحكم العثماني للشمال الأفريقي، تكونت هناك ثلاث دويلات عثمانية وهي الجزائر وطرابلس (ليبيا) وتونس. وكانت الجزائر بالاضافة إلى كونها أسبق تلك الولايات في الانضمام للدولة العثمانية تعتبر شبه عاصمة لشمال افريقيا العثماني. ولكن هذا الاشراف لم يدم طويلا، فقد انفصلت تونس إثر ثورة عسكرية سنة ١٥٩٠ وأصبح يحكمها (داي) يتصل بالأستانة مباشرة.

على أن تبعية شمال أفريقيا لحكومة الأستانة لم تكن يوما تبعية مباشرة، ومن ثم اعتاد الكتاب الأوربيون أن يطلقوا على الولايات الثلاث (الجزائر-طرابلس-تونس) اسم Les Regences Barbaresques أي نيابات بلاد البربر باعتبار أن حاكمها يشبه نائب الملك. (٨)

والواقع فان تبعية الجزائر وطرابلس وتونس للحكم العثماني سواء كان مباشرا أو غير مباشر كان من نتائجه تعميق العلاقات بين سكان الشمال الافريقي، وفي نفس الوقت تأخير سقوط هذه الولايات تحت الاستعمار الأوروبي. ولكن عندما ضعفت الدولة العثمانية، اندفع الاستعمار الفرنسي ثم الايطالي للاستيلاء على ولايات الشمال الافريقي. وإذا كانت الجزائر وطرابلس وتونس قد خضعت للحكم العثماني الفعلي أو الشكلي، فان المغرب الأقصى (مراكش) اختط طريقا آخر، فقد رفض الاشراف العلويون سلاطين المغرب أن يخضعوا للأتراك العثمانيين بالاعتماد على مقولة تنادي بانه لا يجب أن يخضع سلطان شريفي لسلطان أعجمي.

وتفصيل الأمر أن مولاي محمد بن الشريف بايعه أهل سجلماسه حوالي سنة ١٦٣١، ولما استقر له الحكم في الجنوب تطلع لضم فاس عاصمة المغرب الأقصى في ذلك الوقت، وقد تم ذلك في عهد مولاي الرشيد سنة ١٦٦٦ ، وهو يعد مؤسس الأسرة العلوية التي ما زالت تحكم المملكة المغربية حتى الآن.

وقد توالى سلاطين المغرب من العلويين على عرش المملكة المغربية، وكانت علاقاتهم مع الحدود العثمانية في الجزائر تهدأ حينا وتستعر أحيانا، ولكن لم يسقط المغرب الأقصى أبدا في أيدي العثمانيين، فقد ظل الملوك العلويون محافظين على استقلالهم.

ان هذا السرد يوضح التداخل والتكامل بين أقاليم المغرب العربي، فكل مناطق المغرب العربي دخلها الاسلام، وهي كلها اعتنقت تقريبا المذهب المالكي، كما أنها تعرضت للهجرة الأوروبية الصليبية معا، وسقطت منها بعض النقاط والمواني في أيدي الاحتلال البرتغالي ثم الاسباني في أوقات متقاربة. كما جاء التدخل العثماني سواء كان مباشرا أو غير مباشر في كل مناطق المغرب العربي عدا مراكش، وقد أعطى هذا التدخل العثماني شكلا من أشكال التوحد تحت السيادة العثمانية.

إلا أنه مع العقود الأولى من القرن التاسع عشر بدأ الاستعمار الفرنسي ينفذ أواره المرسومة والقاضية بالاستيلاء على الجزائر فتونس فالمغرب فموريتانيا.

أولا: فرنسا والجزائر

خضع المغرب الأوسط (الجزائر) لحكم الديات، وتحت السلطة الاسمية للدولة العثمانية، حتى تعرضت للهجمة الاستعمارية الفرنسية.

ويعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة ١٨٣٠ مرحلة حاسمة في تاريخ بلدان الشمال الافريقي، إذ أصبحت الجزائر ضحية هذا الاحتلال بعد ما ظلت ثلاثة قرون من الزمان زعيمة البحر المتوسط لا تجرؤ أي دولة على الوقوف أمام اسطولها، بل كانت جميع الدول تتسابق لتخطب ود الجزائر، وتعقد معها المعاهدات، وتدفع لها الأموال مقابل الحفاظ على سلامة سفنها، غير أن الدول الأوروبية قامت على التوالي بضرب الأسطول الجزائري بعدة حملات، ففقد هذا الأسطول مكانته السابقة ولم تعد الدول الأوروبية تخضع للجزائر التي فقدت تلك المهابة التي كانت لها أيام عزها ومجدها، ومن هنا يتضح أن فرنسا شعرت بضعف الأسطول الجزائري، كما شعرت بأهمية الجزائر الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية منذ الثورة الفرنسية وحروبها الأوروبية، بل كانت فرنسا تفكر في الاستيلاء على الجزائر قبل الثورة حتى تستطيع أن تدعم مركزها في البحر المتوسط. ويورد لوتسكي (٩) انه استعدادا للاستيلاء على هذه البلاد أوفد نابليون إلى الجزائر وتونس عام ١٨٠٨ المهندس الحربي ماجوربوتين لاجراء مسح طوبوغرافي فيها ولاعداد مخطط الحملة عليهما. ورغم أن نابليون الأول لم يتمكن من تحقيق مآربه لانهزامه في أسبانيا وروسيا، إلا أن المعلومات التي حصل عليها بوتين بعد أن مكث في الجزائر من ٢٤ مايو إلى ١٧ يوليو ١٨٠٨، سهلت له عملية التجسس بشتى الوسائل من طرف دوبوا ترافيل قنصل فرنسا في ذلك الحين.

أما كيف تم احتلال فرنسا لبلاد الجزائر، فان ذلك يرجع إلى عدة أسباب، ولذا ينبغي التمييز بين الأسباب العامة، والسبب المباشر لهذا الاحتلال. وتجدر الاشارة أن هذه الأسباب اختلفت فيها آراء المؤرخين وخاصة الأجانب الذين كتبوا حول هذه الفترة تحت تأثير النظريات الاستعمارية، فقدموا معالجة مغايرة ومخالفة للواقع تبعا لاختلاف انتماءاتهم. وان كانوا قد أجمعوا على أن «ضربة المروحة» كانت هي السبب

المباشر. وفيما يلي محاولة لرد هذه الحملة إلى أصولها التاريخية مع التمييز بين هذه الأسباب. فمن الأسباب العامة ما يتعلق منها بفقدان فرنسا لامبراطوريتها الاستعمارية إبان حروب الثورة العظمى ونابليون، لذا لم تكن الأحوال الفرنسية تبشر بالخير في سنة ١٨٢٤ حين تولي عرشها شارل العاشر فرغم أنه أعلن أكثر من مرة تعلقه بالنظام البرلماني، إلا أنه كان رجعيا إلى أقصى الحدود، يميل أكثر إلى رجال الدين، ولا يصدر قرارا إلا بعد موافقتهم.

كما أن الحالة الداخلية لفرنسا كانت مزرية عقب الحروب العديدة التي خاضتها، وكانت أسرة البوربون الحاكمة تغطي كل هذه الأسباب الاقتصادية بمسحة دينية خشية ازدياد النفوذ البريطاني والامريكي في البحر المتوسط، وكدليل على هذه الصبغة الدينية أورد قول كيلرمون دي تونير وزير الحربية في حكومة شارل العاشر حيث قال: «لقد أرادت العناية الالهية ان تثار حمية جلالتكم بشدة في شخص قنصلكم على يد ألد اعداء المسيحية، ولعله لم يكن من باب الصدفه أن يدعي ابن لويس التقي لكي ينتقم للدين وللانسانية ولاهانته الشخصية في نفس الوقت. وربما يسعدنا الحظ بهذه المناسبة لنشر المدنية بين السكان الأصليين وندخلهم في النصرانية». (١٠)

هذا بالاضافة إلى أن فرنسا، وكما سبق القول اتخذت من دافع القضاء على القراصنة وضرورة تأمين المواصلات والتجارة في البحر المتوسط ذريعة لمهاجمة الجزائر، وان كان في الواقع سببا واهيا، لأن الجزائر كانت قد أصبحت في حالة ضعف كما أثبت ذلك بعض المؤرخين الفرنسيين أنفسهم من «ان القرصنة المغربية كانت قد أصيبت بالوهن منذ القرن الثامن عشر». (١١)

يظهر من هذا أن فرنسا تذرعت «بمسألة محاربة القرصنة» ضمن ما تذرعت به ووجدت في مظهرها الانساني ما يجعلها وسيلة صالحة للاستناد عليها لتحقيق اطماعها في الجزائر، خاصة وأنها كانت تجتاز حالة متردية في داخلها في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية، حيث كان شارل العاشر شخصا رجعيا، حتى

أصبحت فرنسا تغلي بالسخط عليه، وتجلى هذا السخط في انتخابات البرلمان اتي تمت سنة ١٨٢٩ . وفي نفس الوقت وصلت وزارة بولينياك إلى الحكم الذي قال عنه أكثر من مؤرخ انه كان آخر من يصلح لهذا المنصب، لانه كان مغرقا في الرجعية، يكره النظام البرلماني، ويميل إلى المؤامرات والدسائس فعمل على التخلص من البرلمان، وألغى الدستور، وعمد إلى الرقابة ففرضها على الصحف والمطبوعات وحرم الاجتماعات واتجه إلى شغل الرأي العام الفرنسي، بمشكلة عامة تلهيه عن الحرية التي فقدها.

من هنا يتضح أن حملة الجزائر لم توضع موضع التنفيذ الا لستر فشل السياسة الداخلية وفشل بولينياك زعيم الحزب الملكي المتطرف في مساندة النظام الملكي الاستبدادي، بغية تحويل الانظار الفرنسية إلى مغامرة خارجية. وهذا يدفعنا إلى القول أن فرنسا لم تقم بغزو الجزائر إلا من أجل دوافع اقتصادية، وكسب الفخر لفرنسا، وسد الشعور بالنقص الذي يشعرون به، ويرى الناصري في كتابه عند حديثه عن أسباب دخول الفرنسيين للجزائر ما يلي : «كان استيلاء طاغية الفرنسيين على ثغر الجزائر في آخر المحرم فاتح سنة ست وأربعين ومائتين وألف (١٢٤٦ هـ) وكان السبب في ذلك أن أتراك الجزائر كانوا يومئذ مع الفرنسيين على طرفي نقيض قد تعددت بينهم الوقعات برا وبحرا، وكثرت بينهم الدخول والتراث، وكان الترك يؤذونهم أشد الاذاية. [١٢]

أما السبب المباشر الذي أدى إلى ضرب الحصار ثم بالتالي إلى الاحتلال، فانه يتلخص في ذلك النقاش حول القمح الذي قدمته الجزائر لفرنسا ولم تأخذ ثمنه، ومسألة القمح تعود جذورها إلى زمن سابق حين كانت فرنسا أثناء الثورة الكبرى. وكانت في أشد الحاجة إلى القمح وكانت محاصرة من جميع الجهات، فاضطرت فرنسا إلى شراء القمح واللحوم الملحة والجلود من الجزائر عن طريق وسيطين يهودين هما بوشناخ، وبكري ووقف الداي من فرنسا في هذه المحنة موقفا كريما فألغى القيود المفروضة على تصدير الحبوب لفرنسا، كما ساهم فيه بنفسه، وكان القسم الأكبر من القمح قد صدر كقروض، إذ لم يتقاضى الداي عنه شيئا، ذلك أن

بعض الفرنسيين كانوا قد عقدوا معاهدة تجارية في أصناف الحبوب واللحوم والجلود مع الحكومة الجزائرية، فأصبح بذلك لها في ذمتهم أموالاً طائلة وواكب ذلك حدوث الاضطرابات في فرنسا، فتأخر أداء تلك الأموال نحو عشرين سنة، ولما خمدت الفتنة جددوا المعاهدة مع الجزائر سنة ١٨١٩ ، ومن فصولها «أن دولة فرنسا تؤدي للحكومة الجزائرية سبعة ملايين فرنك على يد وكيلها يعقوب كوهين بكري، وميخائيل ابي زناك اليهوديين، والأداء يكون في بداية سنة ١٨٢٠ » (١٣) وكان لتجار فرنسا من أهل مرسيليا على تجار الجزائر مليونان وخمسمائة فرنك، فرفعوا أمرهم إلى دولتهم وطلبوا منها أن تنفذ لهم أموالهم من أصل السبعة ملايين المحكوم بها لحكومة الجزائر. فأدت دولة فرنسا لحكومة الداي أربعة ملايين ونصف مليون، وأبقت ما أدعى به تجارها في «صندوق الأمانة» فغضب الداي لذلك وطالب أداء الأموال المحكوم له بها كلها. والجدير بالذكر «أن ثمن هذا القمح كان يعتبر دينا دوليا نظرا لدخول الداي فيه من ناحية، ودخول الحكومة الفرنسية فيه من ناحية أخرى ولذلك فان تاليران وزير الخارجية الفرنسية اضطر إلى شرح المسألة لزملائه في مجلس الوزراء الفرنسي، يذكرهم بالخدمات التي أدتها الجزائر للجيش الفرنسي في أوقات عصيبة، وطلب منهم دفع ثمن هذا القمح» لكن فرنسا ماطلت في دفع ثمن هذه الحصة من القمح، وربما يعود ذلك إلى ما كانت تعاني منه الخزانة الفرنسية من ضيق مالي. وعبثا حاول الداي ان يحصل على حقه من فرنسا حتى بعد عودة الملكية إليها في عام ١٨١٥. وحين تولي الداي حسين الحكم في الجزائر في عام ١٨١٨ طالب الحكومة الفرنسية بتسديد المبالغ المستحقة له دون جدوى. وطال النزاع واستغرق بضع سنوات الأمر الذي أزعج الداي، ذلك انه اعتبر أن الجانب الفرنسي خدع الحكومة الجزائرية فخسرت الخزينة الجزائرية بسبب ذلك بضعة ملايين من الفرنكات. وفي هذه الأثناء وقع حادث آخز زاد من حدة التوتر وهو اشتباك السفن الجزائرية وبعض سفن البابا التي وقعت في أسرها واهتمت فرنسا بالأمر وأرسلت سفينة للاحتجاج على ذلك في أكتوبر ١٨٢٦ . وفي نفس العام جدد الداي المطالبة بخطاب أرسله إلى وزير خارجية فرنسا يلح فيه على ارسال المبالغ المستحقة، أو بيان أسباب امتناعه عن ذلك لكن الداي لم يتوصل إلى رد مقنع، ولهذا تفاقمت هذه

الخلافات كثيرا بجهود القنصل الفرنسي في الجزائر بييرديفال، الذي كان يعتبر حسب تعبير شارل اندريه جوليان:

«ذا سمعة مشبوهة ومدبرا للمكائد» [١٤] وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٢٦ كتب الداي لوزير الخارجية الفرنسي العبارة التالية حول ديفال: «أنني لم أعد أطيق هذا السافل عندي.. وختم رسالته قائلا: «وإذا أرسلتم قنصلا جديدا، ذا اخلاق حسنة، فانه سيلقي منا كل عطف على اعتبار انه يمثل دولة صديقة».

وديفال هذا كان الرجل القادر على القيام بالمهمة المنتظرة منه لانه كان يعتبر بالاجماع في المواني المتوسطية كإنسان يمكن التشكك فيه، وكانت له خبرة طويلة عن البلدان الاسلامية، إذ تأتى له أن يتقن اللغة العربية والتركية.

ومما يلفت النظر أن تاليران لم يجب الداي على طلبه، فلا سحب القنصل ولا اعتذر، ولا سعى لاعطاء حق الجزائر، فكانت هذه الأعمال بمجموعها دليلا على ثقة الوزارة بالقنصل كما كانت اهانة للداي وتحقيرا.

وبينما كان الداي ينتظر رد وزير الخارجية الفرنسي عن طلب سحب ديفال اذ بهذا الوزير يركز رده على موضع السفن البابوية، فيطالب بتعويض مسلوبات السفن طالبا كذلك من الداي التعهد بعدم التعدي عليها. بل أكثر من ذلك أرسلت الحكومة الفرنسية بعض السفن الحربية لتهديد الداي والزامه بالتعويض، ومن هنا يتضح أن فكرة استخدام القوة سبقت ما سمي «بضربة المروحة».

وفي يوم ٢٧ ابريل ١٨٢٧ دخل القنصل الفرنسي لتقديم التهنئة للداي بمناسبة عيد الأضحى، واستفسر الداي من القنصل عن سبب تجاهل الحكومة الفرنسية لرسائلة المتعددة.

وفيما يلي نص الحوار الذي دار بين الداي حسين والقنصل ديفال:

«بدأ الداي بالسؤال عن صحة وقوع حرب بين انجلترا وفرنسا بسبب البرتغال، فأجاب ديفال بالنفي قائلا: «بأن حكومته لن تتدخل في شئون البرتغال».

- اهكذا تعطي فرنسا لانجلترا ما تشاء ولا تعطيني شيئا؟

- سيدي أعتقد أن حكومة جلالته اعطتك دائما كل ما أردت.

- لماذا إذا لم يرد علي وزير الخارجية؟

- لقد حملت إليك رده الشفوي بمجرد ما تلقيته.

- ولكن لماذا لم يكتب إلي مباشرة؟ هل أنا شخص تافه، أم أنا رجل حافي القدمين؟ انك أنت الذي تسببت في عدم الرد ولأنك وشيت بي عند حكومتك، انك شرير وكافر.

- ان حكومتي لن تكتب إليك أبدا. (١٥)

وما جاء به ابن الأمير عبد القادر فهو كالتالي: «لقد شكا اباشا لدوفال عدم رد الجواب من ملك فرنسا على كتاب قدمه له فقال له دوفال: «ليس من العادة أن يجاوب الملك من هودونه بدون وساطة». (١٦)

على أي فمهما اختلفت الروايات بصدد الحديث الذي دار بين الداي والقنصل الفرنسي فان ما نستخلصه منها هو أن رد دوفال على الداي حسين اثاره واغضبه، الأمر الذي أدى بالداي إلى نهره طالبا منه الخروج من حضرته وأشاح بمروحة كانت في يده فلطمت وجه القنصل.

وبعد هذه المقابلة وبعد ضربة المروحة التي تعاظمت عند القنصل كتب هذا الأخير عن الحادث لحكومته طالبا منها اتخاذ الوسائل الفعالة للمحافظة على كرامة فرنسا.

وكان رد الفعل من الجهات الرسمية الفرنسية متباينا. فقد رأى بعض أعضاء الحكومة الفرنسية ان توجه فرنسا قوة بحرية تقوم بفرض حصار على الجزائر حتى تلزم اداي بتقديم ترضية كافية عن هذه الاهانة، بينما ذهب المتطوفون إلى المناداة بارسال حملة كاملة تقوم باحتلال الجزائر، وعدد هذا الفريق الفوائد التي ستتحقق من جراء حملة الغزو، فاسرة البوربون كانت في حاجة إلى مغامرة عسكرية كهذه لتظهر فرنسا بالحامية الكبرى للبابوية والمدافعة عن مصالحها. وتعتبر هذه الحملة أيضا تحطيما للقيود التي فرضها مؤتمر فيينا على فرنسا والذي قرر الا تقوم فرنسا باجراء أية تغييرات اقليمية دون موافقة الدول العظمى الأربع. ومن جهة أخرى فان هذه الحملة ستجعل انظار الفرنسيين تتجه إلى الخارج بدلا من تركيز اهتمامهم على المشاكل الداخلية. ومن الناحية الاقتصادية فان امتلاك هذا الاقليم الغني سيبرر ما يصرف على عمليات الغزو من مال وجهد.

غير أن الداي الذي لم يكن يتوقع بأن هذا الحادث البسيط سيكون له عواقب وخيمة فوجيء لما علم بأن القنصل غادر ميناء الجزائر مع بعض الفرنسيين في سفينة فرنسية كانت راسية في الميناء، الأمر الذي أثار غضب الداي، فأمر بتخريب قلعة دي لاكار وكل ابنية الفرنسيين في الجزائر العاصمة.

اتخذ الفرنسيون من ضربة المروحة سببا واهيا ليبرروا به غزوهم للجزائر اذ قطعت فرنسا جميع علاقاتها مع الجزائر، ووجهت في ١٦ يونيو ١٨٢٧ بعض السفن الحربية على رأسها الكابتن كوليه (Collet) وضربت حصارا على السواحل الجزائرية. وطالت مدة الحصار ثلاث سنوات حتى انقرضت جميع السفن التي كانت تحت إمرة كوليه، ثم بموت كوليه نفسه، الأمر الذي دفع المهندس دوبوان ان ينعت حصار الجزائر بأنه «حرب فاشلة ينفق فيها ملايين أكثر مما يحصل عليه من

المراكب الجزائرية المحجوزة». [١٧] حيث أن هذا الحصار كان متعبا جدا بالنسبة للفرنسيين. خاصة في الفترة الأخيرة منه حين تمكن الجزائريون من أسر رجال القطع البحرية وقتل بعضهم.

وأثناء الحصار كانت فرنسا تطالب حكومة الجزائر بتقديم اعتذار رسمي عن الاهانة التي لحقت بها، وتعويض الاضرار التي لحقت بالسفن الفرنسية والبابوية من الجزائريين، مع تقديم ضمانات خاصة بالمستقبل تحول دون تعرض السفن الفرنسية لأية اجراءات تفتيشية أو غيرها من السفن الجزائرية، وبهذا كانت مسألة تقديم الاعتذار كشرط أساسي حال دون الوصول إلى الصلح، بالاضافة إلى أن الداي رفض جميع مطالب فرنسا، غير أن هذه الأخيرة أصرت على موقفها. وظلت مترددة بين الاستمرار في الحصار أو إرسال حملة حربية لامتلاك الجزائر واخضاعها.

وبقي الحصار الفرنسي للجزائر مدة ثلاث سنوات، تعاقبت في اثنائها على الحكم في فرنسا ثلاث وزارات، اذ كانت الظروف الداخلية في فرنسا غير مستقرة، كما أن الظروف الخارجية كانت غير ملائمة، فكانت فرنسا حريصة على أن يكون لها دور مع انجلترا وروسيا في الأحداث الأوروبية وغيرها.

وفي انتخابات ١٨٢٧ صعدت وزارة جديدة إلى الحكم برئاسة مرتينياك وكان أقل اعتماد على العناصر الرجعية، لذلك أبعد فكرة الاحتلال وفاتحت حكومة مرتينياك الداي في توقيع الصلح أكثر من مرة وخفضت من مطالبها، غير أن هذه المحاولة اصطدمت بموضوع تقديم الاعتذار الذي أصر الداي على عدم تقديمه إلا بعد الانتهاء من شروط الصلح بين الطرفين. وكانت مطالب فرنسا تتلخص بصفة خاصة في ثلاث نقاط وهي إرسال مندوب عن الداي إلى باريس لتقديم الاعتذار ورد اسرى السفن البابوية. وعقد هدنة مؤقتة تمهيدا للصلح، ولكن الداي قدم شروطا مضادة وهي مطالبة فرنسا بالتنازل عن ادعاءاتها في حصن السفالة، وفي احتكار تجارة عنابة وبعد توقيع الصلح على هذه الأسس يمكن ارسال مندوب للاعتذار. وهكذا فان محاولة مرتينياك لعقد اتفاقية الصلح مع الجزائر باءت بالفشل وكان من الطبيعي ان

يرفض الداي تقديم أي اعتذار رسمي، خاصة وأن الحكومة الفرنسية كشفت عن سوء نياتها العدوانية، وأن الاسطول الفرنسي كان يقوم بتهديد الداي ملحا في طلب تقديم الاعتذار الرسمي. وبعد تكرار هذه العملية قام الجزائريون بضرب سفينة المفاوض الفرنسي، وصادف هذا الحادث صعود بولينياك إلى رئاسة الوزارة الفرنسية سنة ١٨٢٩ . وكان يمثل العناصر الرجعية، فحاول أن يوجه أنظار الشعب إلى الخارج، وفي اعتقاده أن ذلك سيساعد على تدعيم الملكية كما كان يحاول ان يصل إلى عقد تحالف مع روسيا على أساس توسعها في الافلاق والبغدان مقابل أن تسيطر فرنسا على بلجيكا، كما رحب بولينياك بفكرة دروفتي قنصل فرنسا في مصر، والذي استطاع ان يغري محمد علي بفكرة التدخل في الجزائر. وقبل هذا الأخير الفكرة على أساس ابعاد الاحتلال عن دولة اسلامية، لكن أدت علاقات القوى ببعضها في البحر المتوسط من ناحية، وعلاقة محمد علي بفرنسا من ناحية أخرى إلى فشل المشروع وأخيرا تقدم بولينياك إلى الملك باقتراح قيام فرنسا وحدها بالحملة، وفي ٣٠ يناير ١٨٣٠ اتخذ مجلس الوزراء في باريس القرار بارسال حملة برية لتفرض شروط فرنسا على الجزائر إذا استمر اداي في موقفه العنيد واتخذ هذا القرار دون ان يستقر الرأي العام على هدف واضح من هذه الحملة، حيث كانت موضع نقد شديد من جميع الاحزاب الفرنسية المعارضة، حيث ان كلا منها كان يرى ان فرنسا في أشد الحاجة إلى كثير من المشروعات العمرانية الداخلية، أكثر من حاجاتها إلى الغزوات الخارجية التي سوف تكون عبئا على الخزينة، في حين رأى آخرون أنه خير لفرنسا ان تقوم بهذه الحملة لتظهر بها قوتها وتستعيد بها مكانتها في المجال الدولي، حيث ان فرنسا لم تعد لها أهمية كبيرة بعد الحروب النابوليونية التي عرفت خلالها عدة هزائم، وأن هذه الحملة ستفتح الطريق امام فرنسا لانشاء امبراطورية استعمارية فيما وراء البحار، تعوض بها ما فاتها من خسائر ايام نابليون وتسمح لها بالتالي بالحصول على المواد الخام، والسيطرة على أسواق لبيع السلع الفرنسية.

وقام الملك باصدار مرسوم بالتعبئة العامة يوم ٧ فبراير. كما اعلن في خطاب العرش عزمه على مهاجمة الجزائر، مدعيا ان هذه الحملة هي للانتقام من الاهانة

التي لحقت بفرنسا، كما أكد انها حملة مسيحية ستخلص الدول من استعباد رعاياها، والقضاء على الأتاوات التي كانت مفروضة عليهم، والقضاء بالتالي على «القرصنة» التي كانت تهدد التجارة في البحر المتوسط، واختير الجنرال دي بورمون لقيادة هذه الحملة، وهذا لم يرض الرأي العام الفرنسي لأن دي بورمون اشتهر بنزعته الرجعية منذ أن خان نابليون في موقعة واترلو، بالاضافة إلى أن القائمين بهذه الحملة هم من العناصر اليمينية، لذلك لم يتحمس للحملة سوى مقاطعات الجنوب وأهل مرسيليا بصفة خاصة.

سقوط الجزائر:

قامت الحملة في يونيو سنة ١٨٣٠ بقيادة الجنرال بورمون رغم المعارضة التي لقيتها سواء داخل فرنسا أو خارجها، وقد بلغ مجموعة عدد رجال الحملة ٣٧.٦٠٠ جندي. بالاضافة إلى ٢٠.٠٠٠ من رجال البحرية، وعدد كبير من السفن، وقلد الملك الاميرال دوبريه القيادة البحرية، وقلد الجنرال دي بورمون القيادة البرية، وكان هناك اختلاف كبير بين هذين القائدين في كل ما يتعلق بالحملة، غير أن الملك أعطى للجنرال دي بورمون سلطات مطلقة كانت تقضي بخضوع الاميرال دوبريه لبورمون، ووصلت هذه الحملة تجاه مدينة الجزائر حيث «وقعت عملية انزال الجنوب إلى الساحل يوم ١٤ يونيو في الخليج الغربي من شبه جزيرة سيدي فرج، واستطاع الفرنسيون الاستيلاء على قطع المدفعية الجزائرية المنصوبة إلى الداخل من شبه الجزيرة، ثم اخذوا في تحصين شبه الجزيرة، وذلك لكي يتخذوها قاعدة عامة لهم، وبعد عدة معارك عنيفة واصلت القوات الفرنسية زحفها صوب مدينة الجزائر. [١٨] وصمم الداي على المقاومة وأخذ يستعد لملاقاة الفرنسيين وأظهر شعب الجزائر في الازمة تضامنا كاملا، فارسل حكام الاقاليم الثلاثة ما استطاعوا جمعه من الجند لمساعدة الأوجاق، بل ساهمت القبائل، كل حسب قدرتها بارسال عدد من ابنائها للجهاد، حتى تجمع لدى الداي ٦٠ ألف مقاتل. [١٩] وقلد الداي صهره يحيى أغا لقيادة

هذه الجيوش، وكان ذلك من الاخطاء التي وقع فيها الداي، ذلك ان يحيي أغا كان غير كفء، بالاضافة إلى أنه ابقى معظم المتطوعين من القبائل بعيدا عن المدينة توفيرا لنفقات، بل ومن أهم الاخطاء التي وقع فيها هو عدم ملاقاة الفرنسيين عند النزول إلى البر، وانتظارهم في الحصون التي تحمي مدينة الجزائر اعتقادا بمناعتها. ووقعت معارك طاحنة بين الفرنسيين والجزائريين في المسافة الممتدة بين خليج سيدي فرج (الواقع على بعد ٢٥ كيلو مترا غربي الجزائر العاصمة)، والعاصمة والتي انتهت كلها لصالح الجيوش الفرنسية رغم المقاومة الجزائرية الشديدة، اذ فقد الفرنسيون ٤٠٠ شخص، بنيما فقد الجزائريون عشرة آلاف وضرب الفرنسيون حول العاصمة حصارا محكما كما اعتمدوا على المدفعية في ضرب مواقع وتحصينات المدينة، ولما تيقن الداي من الهزيمة، قبل التوقيع على وثيقة الاستسلام بالشروط التي املاها عليه بورمون في ٤ يوليو، وتقضي هذه الشروط بالتالي:

١- تسليم جميع أبواب مدينة الجزائر وحصونها إلى القوات الفرنسية في الساعة العاشرة من صباح يوم ٥ يوليو سنة ١٨٣٠ .

٢- يتعهد القائد الأعلى للجيوش الفرنسية باعطاء الداي الحرية المطلقة والتصرف الكامل في جميع ممتلكاته وثرواته الشخصية.

٣- ان الداي له الحرية المطلقة في اختيار المكان الذي يريد الذهاب اليه بثروته وعائلته، وفي المدة التي يقيم بالجزائر سيكون تحت حماية القائد الأعلى للجيوش الفرنسية، فيجعل له حراسا يضمنون له الأمن على نفسه وعائلته.

٤- ان القائد الأعلى للجيوش الفرنسية يمنح هذه الحماية المعطاه لحضرة الداي، ولكافة قواد العساكر الجزائرية.

٥- تعطى الحرية للمسلمين في استعمال الشريعة المحمدية، كما تترك الحرية لجميع طبقات سكان الجزائر في دياناتهم وفي ممتلكاتهم، وتجارتهم، وصناعاتهم، ولا تتعرض لأي خطر وأن نساءهم سيحظين باحترام تام.

وفي اليوم التالي أي ٥ يوليو ١٨٣٠ دخل الفرنسيون مدينة الجزائر، ونهبوا خزينتهم، وأبلغوا باريس بأنهم وجدوا بها ما قيمته ٤٨.٧٠٠.٠٠٠ فرنك من الذهب، وكان هذا كافيا لتغطية نفقات الحملة التيي بلغت ٤٣.٥٠٠.٠٠٠ فرنك، كما استولوا على الأراضي والمساكن، والأموال العائدة إلى كثير من الجزائريين، ناقضين بذلك المعاهدة الموقعة مع داي الجزائر، وفي ٢٣ يوليو ١٨٣٠ غادر الداي حسين الجزائر إلى نابولي التي وقع اختياره عليها، مصحوبا بخدمه وأفراد اسرته، كما غادر الجند الانكشارية الجزائر إلى تركيا وقضي بذلك الفونسيون على آخر مظهر من مظاهر تبعية الجزائر للحكم العثماني، وانتشر الجند الفرنسي في كل بلاد الجزائر التي تعرضت لنهب والسلب بشكل رهيب.

ومن وراء هذا العرض يتضح لنا أن أسباب الغزو كانت في جوهرها أسبابا اقتصادية وسياسية واستراتيجية، وان كانت اتخذت اشكالا اخرى واهية. فروح الغزو والسيطرة كانت ذات جذور عميقة عند حكام فرنسا آنذاك. ولم يكن همهم اقتحام الجزائر لتأديب شعبها، ولا لاسترداد كرامتهم، وانما كان همهم احتلال أرض الجزائر لاستبعاد أهلها، وجعلها مجالا حيويا لبلادهم.

المقاومة الجزائرية للاحتلال :

لقد تم سقوط الجزائر العاصمة بسرعة أدهشت القيادة نفسها حتى اعتقد دي بورمون بان سقوط العاصمة سيتبعه سقوط النيابة كلها، وكتب إلى بولينياك بانه يكفيه خمسة عشر يوما فقط لانتهاء من اخضاعها، وجاءت بعض الحوادث، لتؤكد لبورمون اعتقاده هذا، فقد أعلن مصطفى بو مزراق حاكم تيتري اعترافه بالتبعية للفرنسيين، ثم تم الاستيلاء على عنابة بسهولة، ومن الملاحظ أن القيادة سارعت إلى احتلال الميناء تمشيا مع الخطط التي ترمي إلى ضم هذا الجزء من ساحل الجزائر الشرقي.

كما أعلن حسن باشا حاكم وهران اعترافه بتغيير الحكومة، واكتفت فرنسا بهذا ولم ترسل قوات لاحتلالها قبل يناير ١٨٣١ وهكذا يظهران ان كثيرا من الحكام الاتراك القدامى كانوا مستعدين للتفاهم مع الغزاة على أمل أن يحتفظوا بمناصبهم وامتيازاتهم كما كانوا على عهد النيابة، وشاركهم في هذا الموقف بعض الشخصيات الوطنية مثل ابن زمون زعيم قبائل الفليسة الذي عرض على الحكومة الفرنسية التعاون معها باسم عرب منطقة المتيدجة بشرط أن لا تتدخل الادارة في حياة السكان ولا تحتل بلادهم، ولكن هؤلاء الزعماء تحولوا عن موقفهم حينما لاحظوا أن الحكام الجدد يريدون توسيع رقعة احتلالهم خارج المدن الساحلية، يدل على ذلك موقفهم من المحاولة التي قام بها دي بورمون للتوغل في الداخل بقصد احتلال البليدة بناء على اتفاقية مع بو مزراق، وفعلا تمكن دي بورمون من دخول البليدة، لكن ما ان شاع ذلك اخبر حتى تداعي الناس إلى الجهاد ونادوا به في جبال متدجه القريبة من البليدة، فاقتحموا البلد وقتلوا اكثر الجند الفرنسي، وفردي بورمون مع من أفلت من الجند إلى الجزائر العاصمة. (٢٠)

وفي غمرة هذه الاحداث التي كانت تعيشها الجزائر من جراء التدخل الفرنسي، حدثت في باريس ثورة انهار لها عرش شارل العاشر المتزعزع وتولي الحكم بعده لويس فليب دي اورليان، ملك رنسا الذي أخذ الآرث الجزائري من أسرة البوربون. وقرر بعد

تردد لم يطل أمده مواصلة الحرب في الجزائر.

وقد حاول الجنرال دي بورمون استخدام القوات العاملة بالجزائر لانقاذ أسرة البوربون، إلا انه لقي معارضة من حشود الجنود، ولما جاء الأمر بعزل دي بورمون وتعيين الجنرال كلوزيل حاكما عاما على الجزائر، غادر الجزائر دي بورمون على ظهر باخرة نمساوية اذ منع من استخدام باخرة عسكرية لنقله، ففادر الجزائر متوجها إلى اسبانيا حيث لم يبق له في الجزائر سوى جثة ابنه المقتول في معركة سيدي خلف قرب العاصمة.

ولم تلبث ثورة يوليو أن وصلت إلى الجزائر فدفعت جميع تلك العوامل حاكم منطقة تيتري إلى تغيير موقفه باعلان الخروج على الفرنسيين.

وهكذا بدأت صعوبات الاحتلال تتضح وفي نفس الوقت شددت المعارضة الفرنسية هجومها على الحملة باثارة موضوع السرقات تارة ونفقات الحملة تارة أخرى.

وكانت النتيجة أن خفضت القوات المحتلة إلى الثلث ولجأ الجنرال كلوزيل الذي عين خلفا لدى بورمون، إلى تجنيد العناصر الوطنية التي عرفت بعرب الزواف وذلك على غرار الاتراك الذين كانوا يستخدمون افراد هذه القبائل في الخدمة العسكرية، على عهد النيابة، ولكن كلوزويل ظل عاجزا عن تفيذ خططه التوسعية ذلك أن هذه العناصر التي اعتمد عليها اخذت تغادر الجيش الفرنسي نتيجة عدم توصلها برواتبها وبالمعدات التي وعدوا بها وخصوصا ان السكان أصبحوا يتحاشونهم متهمينهم بالتعامل مع المستعمر، وقد وصل الأمر باحد رجال الزواف إلى حرق ابنه حيا لتعامله مع النصارى. (٢١)

ولم يخطيء الفرنسيون في تقدير الموقف من الناحية العسكرية فحسب بل إن تصرفاتهم في هذه الفترة الأولى كانت تدل على جهلهم التام بالأوضاع الاجتماعية، ذلك انهم بعد استيلائهم على الجزائر العاصمة، كانوا قد رحلوا كل الجند الانكشارية في الوقت الذي كان بوسعهم الاحتفاظ بهؤلاء الجنود شريطة ضمانهم لهم امتيازاتهم

الاجتماعية، ذلك أن طبيعة الانكشارية كانت هي الخدمة في أي جيش يضمن لهم امتيازاتهم المتمثلة في تخويلهم قطعا أرضية وعلى العكس عول الفرنسيون على تعاون العناصر الوطنية، ثم تبين بعد قليل بأن العنصر الوطني الرئيسي في الجزائر وهو القبائل في الاقاليم، كان ألد خصوم الاحتلال، ومع ذلك فقد تجاهل الفرنسيون وجوده ويمكن القول بأن هذا العنصر هو الذي حول لواء المقاومة ولم يتم اخضاعه إلا بعد سبع وعشرين عاما، وهو الذي تولي كذلك قيادة ثورة الجزائر سنة ١٨٧١ تحت قيادة الشيخ المقراني .

أما العناصر التي اعتمدت عليها فرنسا فلم تكن ذات أهمية في البلاد، حيث كانت تتألف من ابناء مهاجري الاندلس المشهورين بالنشاط التجاري وحب المغامرة، ثم اليهود بحكم معرفة بعضهم للغة الفرنسية، فأساءت إلى الاسر الكبيرة في الجزائر ووهران وهجرت المدن المحتلة إلى داخل البلاد.

وفي غمرة هذه الاحداث ظهرت بعض عناصر المقاومة ضد الفرنسيين إلا أن هذه العناصر لم يكتب لها النجاح لأنها كانت متفرقة، حيث كان كل فريق يعمل بمفرده دون الاستعانة بالعناصر الأخرى وأهم عناصر المقاومة الجزائرية في هذه الفترة هي:

❖ الحاميات العثمانية التي كانت تتواجد في مختلف انحاء البلاد والتي تتألف غالبا من القولوغلان، وقد انقسمت هذه الحاميات فاندمج بعضها مع العناصر الوطنية في المقاومة بينما فتحت بعض الحاميات الأخرى حصونها لجيش الغزاة، ومن أشهر الحاميات العثمانية التي قاومت المستعمر الفرنسي حامية قسنطينه والتي كان على رأسها أحمد باشا الذي كان حاكما لولاية بسكرة في الجنوب الشرقي الجزائري، ذلك أن أحمد باشا هذا لما سمع بغزو الفرنسيين للجزائر انتقل إلى عاصمة الاقليم وظل صامدا في وجه الفرنسيين حتى سنة ١٨٣٧، وبفضل جهود أحمد باشا تأخر احتلال الفرنسيين للموانى الشرقية.

❖ أما العنصر الثاني الذي قاوم الفرنسيين في هذه الفترة يتمثل في القبائل العربية الموجودة في أقليم تيتري حتى سهل المتيدجة المجاور للعاصمة والتي تزعمها بو مزراق، وقد فشل الفرنسيون في التوغل إلى المدينة حتى أجبر بييرتزن (القائد الفرنسي للحملة) على مهادنة أهل ميتدجه وفتح مدينة الجزائر في وجه تجارتهم.

❖ والعنصر الثالث هو مقاومة الاحتلال الفرنسي كان في غرب الجزائر حيث اقتصر الاحتلال على مدينة وهران التي هجرتها الاسر الاسلامية الكبيرة إلى المدن الداخلية في الاقاليم مثل معسكر وتلمسان، وتعاونت مع القبائل لحفظ استقالها وهم الذين فكروا في الاحتماء بالسلطان المغربي عبد الرحمن ابن هشام اذ ارسلوا اليه يعرضون تبعيتهم له، (وهنا لا بد من الاشارة إلى أن هذه االقليم كان قبل الحملة الفرنسية في توتر مستمر مع الحكام الاتراك ويتجه بانظاره إلى المغرب منتظرا المساندة والعون) ولكن السلطان لم يرسل نائبا عنه إلى المدينة إلا بعد أن تحقق ان الفرنسيين لا يطمعون فيها، وبعد فترة قصيرة سحب الملك نائبه من المدينة، بمجرد احتجاج الفرنسيين وظهرا احدى سفنهم امام ميناء طنجة وكان من شأن هذا الانسحاب على تلك الصورة ان يمس بسمعة الدولة سواء لدى الجزائريين أمام المعتدين الفرنسيين.

وكل ما يمكن استخلاصه عن المقاومة الجزائرية في فترتها الأولى هو عدم التنسيق بين عناصرها المختلفة الأمر الذي سهل انهيارها انهيار مبكرا، فكان ظهور الأمير عبد القادر اذن باعثا لروح المقاومة على أسس جديدة تجمع بين العناصر المشتته.

ظهور الأمير عبد القادر :

وقع عبء مقاومة الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري نفسه، فقد غادر الداي الجزائر، وكان كل همه أن يأمن على نفسه وأهله وماله وكما يذكر ابن ابي الضياف انه لم يكن يربطه بالبلد أكثر من هذا- فقد كان غريبا عنها ولو كان من ابناء ترابها ما سهل عليه ذلك ولاستهان بطرق المهالك، كما غادر البلد الجنود الاتراك بعد أن جردوا من سلاحهم. (٢٢)

كانت مساويء المستعمر الفرنسي أكبر سبب في تصميم الجزائريين على مقاومة امتداد الحكم الفرنسي في البلاد، واذا كانت فرنسا قد سيطرت على مواني الجزائر فان الاقاليم الداخلية كانت بعيدة عن قبول فكرة التسليم، وساعدت الظروف في ذلك الوقت على ظهور شخصية قوية وقيادة مخلصة عملت على تكتيل الجزائريين في جبهة موحدة ضد القوى الاستعمارية، وكانت هذه الشخصية هي شخصية الأمير عبد القادر الذي ظل يحارب الفرنسيين مدة خمسة عشر عاما.

ويعتبر الأمير عبد القادر الحلقة الرئيسية في تاريخ المقاومة الجزائرية، فهي تمتد خمسة عشر عاما منذ انتخاب القبائل للأمير في وهران سنة ١٨٣٢ إلى تسليمه للفرنسيين في آخر سنة ١٨٤٧ ، ويمر تاريخ الأمير عبد القادر بمرحلتين متميزتين:

الأولى: تبدأ من انتخابه وتنتهي سنة ١٨٣٩ حين بلغت قوة الأمير ذروتها بعد أن أصبح يسيطر على ثلثي الجزائر تقريبا، وتبدأ الثانية: بانقطاع الصلح بينه وبين الفرنسيين في نوفمبر ١٨٣٩ إلى ان سلم لهم نفسه بعد ثمان سنوات من الكفاح.

والأمير عبد القادر ناصر الدين هو ابن الأمير محيي الدين الحسني وينتمي إلى احدى القبائل العربية النازلة قرب مدينة معسكر عاصمة اقليم وهران القديمة، وقد ولد بقرية القيطنة الواقعة على وادي الحمام غربي مدينة معسكر حيث نشأ وترعرع بها، وفي عام ١٨٢١ انتقل إلى وهران مع والده محيي الدين الذي وضعته الحكومة

التركية هناك تحت الاقامة الجبرية نظرا لأن الأهالي كانوا ينظرون إليه نظرة كلها احترام وتقدير بل وبلغ الأمر بالمتحمسين لافكاره أن اعتبروه زعيمهم الشعبي الفذ القادر على مجابهة الاتراك، وتخليص البلاد من حكمهم. (٢٣)

ومن هنا يتضح أن أسرة الأمير كانت تحتل مكانا بارزا في القبلية، لان والده لعب دورا هاما في الثورة التي قامت ضد الحكم العثماني في وهران قبيل الغزو الفرنسي، الأمر الذي أدى إلى القبض عليه سنة ١٨٢٦، بواسطة حسن باشا حاكم وهران، وهناك في وهران استطاع الأمير أن يضيف إلى ثقافته الأولى معارف أخرى كان يتلقاها من علمائها، واستطاع ان يصل إلى حقيقة هامة يشاركه فيها والده أيضا. وهي ضعف الاتراك السياسي والعسكري مع اتساع استغلالهم للطبقات الكادحة.

وقد صحب عبد القادر اباه في رحلته إلى الحج حيث اتاحت له الفرصة ان يتعرف على تونس ومصر والعراق بالاضافة إلى الحجاز، وان يطلع على أنظمة الحكم بهذه البلدان وسير حياتها في الحكم والادارة ومختلف الميادين السياسية والاجتماعية والمعمارية وغيرها وأغجب بالتنظيمات التي أدخلها محمد علي على مصر. (٢٤)

وحين عاد محيي الدين وابنه إلى الجزائر وجد الكارثة العظمى قد حلت بها فاضطربت أحوال البلاد، وعمت الفوضى، وأدى هذا إلى استقلال كل زعيم بناحيته لذلك فكر اهالي وهران وعلماؤها في الأمر، وقد أولوا الحديث حول الشخصية التي يستندون إليها أمور البلاد، ويبايعونها بالامارة عليهم لتقييم من شر الاحتلال ولم يكن هناك من يستحق هذا الأمر العظيم ولا من توفرت فيه شروط الامارة وقيادة الشعب غير أسرة الأمير، ودعم القبائل في أول الأمر محيي الدين نفسه لقيادتهم ودعوه ليبايعوه، غير انه اعتذر بكبر سنه واشار إلى كفاءة ابنه عبد القادر، فتمت له البيعة.

ومن الواضح أن هذه القبائل لم تبحث عن اقامة ملك وراثي، وانما كان همها هو مواجهة الظروف العصيبة التي طرأت على البلاد، وكان محيي الدين قد رضى

بمسئولية القيادة تاركا مسئولية حكم البلاد إلى الانتخاب الشرعي، لقد تمت البيعة تحت تأثير فكرة الجهاد الديني وتأييد من رجال الطرق الصوفية، وكدليل على ذلك أن الأمير عبد القادر نفسه كان يعترف بالسيادة العليا للسطان المغربي.

وبعد ان تمت البيعة للأمير عبد القادر توجه ومن معه إلى مدينة معسكر التي ألقى بجامعها خطابا حث فيه الناس على الطاعة والاستعداد للجهاد، كما أرسل خطابا إلى كافة وجهاء القبائل الأخرى يدعوهم فيها إلى مبايعته حيث قال: «أن أهل معسكر وعويس الشرقي والغربي ومن جاورهم واتحد معهم قد جمعوا على مبايعتي، ويبايعوني على أن أكون أميرا عليهم.. لذلك ندعوكم لتتحدوا وتتفقوا جميعا.. فاحضروا لتظهروا خضوعكم، وتؤدوا بيعتكم». (٢٥) وبالفعل جاءته الوفود من مختلف الجهات وأعلنوا جميعا طاعته ونصرته والرعاية له، بحيث أنهم يحمونه بما يحمون به أنفسهم وأموالهم.

وبعد ان اجتمعت كلمة القبائل على مبايعة الأمير عبد القادر بدأ في تنظيم وتدريب جيشه، هذا في الوقت الذي لم يغفل فيه توحيد صفوف الشعب فبالاضافة إلى دور القائد العسكري، لعب دور القاضي في فض المنازعات بين القبائل، كما لعب دور السياسي بين الصفوف المتفرقة وقد أظهر براعته في احكام الخطط، اذ بدأ بمراقبة القبائل النازلة حول المراكز الفرنسية، وبدأ بواسطة الوعظ الديني تارة وبالتهديد باستخدام القوة تارة أخرى، حتى الزم هذه القبائل أولا بقطع التموين عن الغزاة والهجرة من الأراضي المحتلة.

وبعد اختيار الأمير مدينة معسكر كعاصمة لدولته الناشئة فكر في اتخاذ ميناء على البحر يمكنه من الاتصال بالخارج والاستفادة من الدول الأجنبية سواء باستيراد السلاح أو للتأثير الدبلوماسي على الفرنسيين.

وهكذا استطاع الأمير بسط نفوذه على ميناء أرزيو غرب وهران، ولكن الفرنسيين شعروا بخطورة اتصال الأمير بالخارج فدبر له ديمشيل، مؤامرة بالاتفاق مع قاضي

المدينة أدت إلى سقوطها في أيدي الفرنسيين نهائيا، ولكنه عجز تماما في اغراء القبائل التي كان محتاجا إليها للتموين لان الأمير اذاع فتوى «من أن كل من ساعد الفرنسيين ارتد عن دينه». (٢٦) لذلك أطلق على القبائل الخاضعة للفرنسيين المتنصرة، وبذلك ظلت مشكلة التموين المشكلة الاساسية التي واجهت ديميشيل فانتهز فرصة أسر أربعة من (المتنصرة) وافتتح في سبتمبر ١٨٣٣ مراسلاته مع الأمير، بدأها ببعض خطابات الاحتجاج ولم يجب عليه الأمير إلا في المرة الثالثة، وحتى عندما اجاب كان رده جافا، فصمم ديميشيل على مقاتلته.

لقد بدأ الأمير في اتباع خططه الحربية الجديدة في المعارك التي دارت أواخر سنة ١٨٣٣ ، وهي القائمة على عنصر المفاجأة وعدم مواجهة الفرنسيين في الميدان المكشوف، وهو ما يعرف الآن بحرب العصابات، وقد أحس ديمشيل انه ليس من السهل، التغلب على خصم يتبع مثل هذه الخطط، واضطر أن يعقد مع الأمير هدنة ٢٨ فبراير ١٨٣٤ اعترف فيها بامارته على كامل البلاد في مقابل اقراره لفرنسا بالسلطة على المدن التالية: الجزائر، مستغانم، وهران، أرزيو، وفي هذا الاتفاق تقرر ما يلي: (٢٧)

١- وقف الخصومة بين الطرفين.

٢- يحترم الفرنسيون الدين الاسلامي والمعتقدات الاسلامية.

٣- رد الاسرى الفرنسيين، كما يلتزم كل طرف برد الهاربين إليه من اتباع الطرف الآخر.

٤- حرية التجارة.

٥- تكون تجارة مرسى ارزيو تحت ولاية الأمير كما كانت من قبل على أن يقتصر ما يرسل من بضائع إلى وهران ومستغانم على ما يكفي أهلها.

٦- ترك الحرية للمسلمين الراغبين في العودة إلى ديارهم في المناطق التي يسيطر عليها الفرنسيون.

٧- يعين وكلاء لكل من الطرفين لدى الطرف الاخر للاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية.

رأى عبد القادر امكان قبول هذه الشروط فوقعها بالرغم من أنه كان يريد ادخال تعديلات عليها، وقد أتاح التسرع لديميشيل التلاعب في تعديلات الأمير، وكانت هذه التعديلات تتناول الأمور التالية: تحديد معنى حرية التجارة فتشمل حرية تجارة الأسلحة، وأن يكون للأمير اشراف على ميناء ارزيو حتى يتمكن فعلا من ممارسة هذا الحق، وأن يكون استيراد الفرنسيين لمواد التموين محدودا، بحاجة مدينتي وهران ومستغانم وطلب في التعديلات أيضا أن يكون الشرط الخاص باعادة الفارين منطبقا على الطرفين وطالب بأن يكون للحاكم الجزائري سلطة على المنطقة التابعة له، والنص على حرية خروج المسلمين من المناطق المحتلة.

ولكن ديميشيل لم يوقع على هذه التعديلات، كما كان يتوقع عبد القادر ولم يردها إليه بالرفض وانما أضافها إلى الشروط الموقعة وجعلها وثيقة واحدة بعد أن حذف من تعديلات الأمير شرطين لم يوافق عليهما، وهما الشرط الخاص بتحديد تموين الفرنسيين واشراف الأمير على ميناء ارزيو.

وكما يقول صاحب تحفة الزائر أن هذه المعاهدة كانت مجرد هدنة بين الطرفين، خاصة أن الحكومة الفرنسية حين أبلغها الجنرال دي ميشيل خبر هذه الهدنة لم تبد ارتياحا لها، بل أصدرت إليه تعليمات مخالفة، حيث طلبت شروطا متعسفة كأساس لتوقيع الصلح، ومن بين هذه الشروط الاعتراف بالسيادة لفرنسا ودفع جزية سنوية وأخذ رهائن من الأمير، وان يكون شراؤه للأسلحة مقصورا على فرنسا، لكن ديميشيل حاول التخلص من هذا الموقف الحرج، فرد على حكومة باريس بأنه يمكن تجاهل الشروط التي قدمها للأمير حيث أن شروطه هو قد وقعها الأمير بخاتمه.

واجه عبد القادر بعد توقيع صعوبات جديدة، أهمها عودة النزعة القبلية إلى الظهور، ذلك أن بعض القبائل رفضت أداء الضريبة التي فرضها الأمير اثناء فترة القتال فقالوا. [٢٨] «بأن البيعة كانت على الجهاد وحمل الاثقال الضريبية انما كان لنفقاته، حيث ان الجهاد طوى ببساطة، والأمير ركن إلى مسالمة العدو قلنا أن نرجع في بيعتنا، ونمتنع عن دفع أموالنا».

وقد استطاع الأمير اخضاع هؤلاء بعد اقناعهم بأن مساعداتهم عائدة عليهم وبأنه لا يطمع في أموالهم، وبعد ابرام المعاهدة واتمام المهادنة أصبح اقليم وهران خاضعا للأمير باستثناء المركزين الفرنسيين على الساحل وهران ومستغانم. واتجه نظر الأمير بعد هذا إلى توسيع دائرة نفوذه بحيث شملت جزءا كبيرا من أقليم تيتري، فاستولى على مليانة واقام فيها نائبا، بل أن واحة بسكرة الواقعة جنوب قسنطينة سلمت بالتبعية لحكومة الأمير وكان طبيعيا ان يزعج هذا السلطات الفرنسية في الجزائر، ورغم ان معاهدة سنة ١٨٣٤ لا تتضمن تحديدا جغرافيا للمناطق التابعة للأمير، إلا ان الحاكم العام آنذاك دوري درلون أرسل خطاب احتجاج إلى عبد القادر محاولا أن يثبت أن تقدمه خارج أقليم وهران يخالف الاتفاق مع فرنسا، لأن توقيع المعاهدة بواسطة حاكم وهران يدل على أن الحكومة الفرنسية لا تعترف بالأمير إلا في هذا الاقليم، وقد طلب الحاكم العام بأن يرفع عبد القادر الحظر المضروب على حرية التجارة الفرنسية في الجزائر، وما كان من الأمير إلا أن رفض التفاوض على هذه الأسس. عند ذلك تدخل درلون لدى حكومته لعزل ديميشيل لاتباعه سياسة المهادنة والمصادقة مع عبد القادر، وعمل على أن يخلفه في منصبه حاكم وهران، أحد الجنرالات المتحمسين لاثبات جداراتهم العسكرية وهو الجنرال تريزل.

ومن جهة أخرى استاء تجار مرسيليا من احتكار الأمير عبد القادر لتصدير منتجات الجزائر الداخلية، ثم لاحظ الفرنسيون ان الدعاية الدينية التي بني الأمير عليها حكمه كانت تهددهم وتمنع اتصالهم بالقبائل، لأن الأمير كان يلزمها بالسكن بعيدا عن المراكز الفرنسية، وينزل فيما بينها وبين هذه المراكز جماعات يثق بها.

لكل هذه الأسباب صمم تريزل على نقض المعاهدة والاعتداء على الأمير عله يظفر بما لم يظفر به ديميشي،فلم يمض على مجيئه إلى وهران شهران حتي أغرى قبيلتي الدوائر والزمالة بسكنى المنطقة المحتلة، واعتبر عبد القادر هذا العمل نقضا للمعاهدة وطالب باعادتهما تنفيذا لشروط تسليم الفارين، وكتب الامير إلى تريزل قائلا: «وان كنت ولا بد معتمدا على انفاذ ما صورته افكارك من ادخالهم تحت حوزتك، فأطلب وكيلكم من عندي، واختر لنفسك ما يحلو، وميادين المعامع تقضي بيننا، ومسئولية اهراق الدماء واتلاف الأموال راجعة إليك وعليك». (٢٩)

لم يقف تحدي تريزل عند هذا الحد بل انه خرج بقوات كبيرة واتجه إلى المنطقة الداخلية التي يسيطر عليها الأمير، وفي وادي المقطع استطاع عبد القادر أن يوقع بالقوات المعتدية في كمين وأن يلحق بالفرنسيين أكبر هزيمة منوا بها منذ احتلال الجزائر.

فقدكان لهذه المعركة دور كبير في فرنسا، فارتفعت أصوات المعارضة مطالبة بالانسحاب من الجزائر التي تكبد فرنسا خسائر فادحة في الأرواح دون أن تعود عليها بفائدة كبيرة. لذلك فكرت الحكومة الفرنسية في عزل الحاكم درلون واعادة كلوزيل وكان أول ما فكر فيه كلوزيل هو كيفية القضاء على زغيم المقاومة الجزائرية، وظن انه يستطيع ذلك باحتلال مدينة المعسكر دون استشارة الحكومة الفرنسية. ومهما تكن تلك الفرص التي مكنت كلوزيل من احتلال معسكر العاصمة بعد أن اخلاها الأمير من كل شيء، فانه خرج منها بعد يومين ليدخلها الأمير كي يجدد فيها ما خربه العدو ويصلح ما أفسده وأحرقه من معاملها، فعادت إلى سالف عهدها تزخر بالعمران والمعامل الصناعية والمنتجات وموارد التجارة ورافد الاقتصاد.

ولم يكن فشل كلوزيل في حملة معسكر هو الضربة الوحيدة التي تلقاها الفرنسيون في ظل حكومته، فقد شهد عام ١٨٣٦ هزيمة أخرى ساحقة لحقت بقواتهم في الجانب الآخر من الجزائر حيث قام كلوزيل بمحاولة التخلص من أحمد باشا حاكم قسنطينة الذي استطاع طوال هذه الفترة أن يحتفظ باستقلال الاقليم الشرقي، ويختلف أحمد

باشا عن معظم اقرانه من الولاة العثمانيين بقوة التصميم على مقاومة الغزو الفرنسي وقد جمع حوله معظم القبائل العربية والبربرية النازلة في هذا الاقليم، ولكن لم تقم أية محاولات لتنسيق أعمال المقاومة بينه وبين الأمير عبد القادر. وفي شهر اكتوبر ١٨٣٦ اعد كلوزيل حملته لاستيلاء على مدينة قسنطينة فتلقته قوات أحمد باشا وردت جيوشه علي اعقابها، ويرجع الفرنسيون تراجع كلوزيل إلى الموقع الطبيعي الذي جعل المدينة منيعة على الغزاة، اذ توجد على هضبة تحيط بها آودية عميقة، ولا تتصل بما حولها إلا بممر ضيق، ولو كان ذلك صحيحا لما خرجت حامية قسنطينة لتتبع الجيوش الفرنسية المنسحبه.

وبينما كان كلوزيل منهمكا في اعداد حملة قسنطينة أرسلت فرنسا إلى وهران أحد العسكريين الذين سيلعبون فيما بعد دورا هاما في الجزائر وهو الجنرال بيجو في مايو ١٨٣٦، وكانت مهمته قاصرة في ذلك الوقت على ايجاد وسيلة لتخليص القوات الفرنسية التي حصرت في تلمسان أو على الأقل رسم خطة لاستخدام نهر التافنا الذي يصل بين تلمسان والبحر لتموين الحامية، وفي الفترة القصيرة التي قضاها بيجو في الجزائر وضع الأسس التي سيبني عليها خططه في محاربة الأمير عبد القادر وهي استخدام الطوابير الخفيفة التي يستطيع تتبع جيوش الأمير ي حركاتها السريعة.

غير أن الفرنسيين لاحظوا أنه من الصعب عليهم أن يحاربوا الجزائريين، في الجبهتين المختلفتين: وهران وقسنطينه، لذلك فكروا في مهادنة الأمير حتى يتفرغوا لمحو هزيمتهم بقسنطينة التي كادت تطيح بسمعتهم العسكرية في شمال افريقيا، أما الظروف التي جعلت عبد القادر مستعدا لقبول المفاوضة في الصلح فهي رغبته في التفرغ لبسط نفوذه على الجزء الأكبر من الجزائر حتى الصحراء الكبرى وهي شيء أقرب إلى التحقيق من طرد الفرنسيين إلى البحر ولكن يؤخذ عليه انه لم يكترث بالهدف الرئيسي للفرنسيين وهو اتخاذ الصلح مع الأمير وسيلة للتفرغ لاحمد باشا حاكم قسنطينة.

ورغم أن المعاهدة لم يسر مفعولها سوى سنتين وخمسة أشهر (٣١ مايو ١٨٣٧- ١٨ أكتوبر ١٨٣٩) فانها تعتبر حلقة هامة في تاريخ الجزائر ذلك أنها كانت اعترافا صريحا من حكومة فرنسا بامارة الأمير التي أصبحت تشمل ثلاثة أرباع مقاطعة الجزائر زيادة عن ولاية وهران كلها باستثناء ما نصت عليه الاتفاقية ببقائه في يد الفرنسيين، كما انها النص الوحيد المعترف به من طرف الحكومة الفرنسية كاتفاق رسمي بينها وبين حكومة جزائرية في عهد الاحتلال.

حرب الابادة مند ١٨٣٩ - ١٨٤٨ :

كان فاليه الذي تولي منصب الحاكم العام خلفا لدا مريمون سنة ١٨٣٧ من أنصار الاحتلال الشامل، وقد شعر بتصاعد قوة الأمير المستمرة، ورأى فيه تهديدا لبقاء فرنسا في الجزائر كذلك نبه قنصل فرنسا في معسكر حكومته إلى هذه الحقيقة مشيرا إلى توسعه في تعمير المدن وصناعة الأسلحة.

أخذ فاليه يتعمد اثارة المشاكل مع عبد القادر، فقد رفض أولا تعيين أحد الرعايا الأمريكيين مندوبا لعبد القادر في مدينة الجزائر، ثم أخذ يطالب ببعض مناطق قسنطينة الخارجة عن دائرة نفوذ الفرنسيين طبقا لمعاهدة تافنا، لكن الأمير عبد القادر رفض ذلك، وشعر أن فاليه يبحث عن وسيلة يتعلل بها لنقض المعاهدة، فأسرع بارسال وفد إلى باريس حاملا معه هدايا ثمينة إلى لويس فيليب، وفي هذا ما يدل على تمسك الأمير بمعاهدة الصلح.

ورغم أن الحكومة الفرنسية كرمت وفد الأمير من حيث المظاهر الرسمية إلا أنها رفضت التفاوض معه في أي شأن من الشئون السياسية، وذلك استجابة رغبة فاليه الذي اعتبر هذه المسألة من اختصاص حاكم عام الجزائر، وعندئذ اضطر الوفد إلى الرجوع إلى الجزائر، وفي العاصمة واجه فاليه الأمير بمشروع معاهدة جديدة تعطي

للفرنسيين امتيازات أوسع بما تمنحهم معاهدة التافنا ومن أهم المسائل التي طلب فاليه تعديلها أولا أن الحدودالشرقية للمنطقة المحتلة تشمل جميع اقليم قسنطينة، ثانيا ان يباح المرور للجيوش الفرنسية في أراضي الأمير الواقعة بين ارزيو ومستغانم، ثالثا ان يقيد استيراد الأسلحة فيوضع تحت مراقبة الحكومة الفرنسية.

وفي هذه الاثناء كان عبد القادر منهمكا في حصار عين ماضي، وعندما وصلته الأنباء، اضطر إلى رفع الحصار وظل يلح على الحكومة الفرنسية حتى تتوسط فيما بينه وبين الحاكم فاليه، ولكن دون جدوى، ولما ادرك عبد القادر أن الحكومة الفرنسية مصممة على خرق المعاهدة جمع مجلسا في تكدمت في يوليو ١٨٣٩ وقرر هذا المجلس اعلان الحرب عند القيام بأي عمل يكون من شأنه مخالفة شروط الصلح، وقد ظهر الأمير اثناء المناقشات التي دارت في المجلس اميل إلى سياسة الصلح بأي ثمن إلى حد أنه فكر في قبول التعديلات التي عرضها فاليه باستثناء التخلي عن اقليم قسنطينة، بينما كان فاليه مهتما بهذا الاقليم بالذات من الجزائر، فقد بني فيه مدينة حديثة في مكان يعرف بسكيكدة، وأعطاها اسما فرنسيا كما حدث في غيرها من مدن الجزائر، هو فيليب فيل، كما نقل عدة أفواج من المستوطنين الزراعيين حول هذه المدينة، وحتى يثبت للأمير أن فرنسا هي صاحبة الأمر في الاقليم قرر أن يقوم بجولة عسكرية وأن يعود إلى الجزائر بطريق بمر في الأراضي التابعة للأمير ليكون ذلك أشد تحديا له، ويعرف هذا الطريق بالأبواب الحديدية.

كان عبد القادر ما زال في تكدمت حين وصلته هذه الأنباء في ٢٣ اكتوبر ١٨٣٩ فقرر في الحال اعلان الحرب وبعث بذلك الاعلان إلى الحاكم العام، فلم يكترث به ظنا بأن عبد القادر عاجز عن الاقتراب من الحاميات الفرنسية، فكانت النتيجة أن قضي على جميع الأفواج الأولى من المستوطنين التي كانت قد استقرت في سهل المتيجة وسقطت بعض الحاميات الداخلية وعاد الفرنسيون إلى الوضع الذي كانوا عليه سنة ١٨٣٣ محصورين في المنطقة الساحلية، بل أن ضواحي مدينة الجزائر نفسها اخليت من السكان الأوروبيين، ولم يستطيع فاليه الرد على هذا الهجوم الجارف إلا بعد ان اتته الامدادات من فرنسا.

وفي ابريل ١٨٤٠ تمكن فاليه من احتلال مدينتي ميدية ومليانه ولكن سرعان ما عادت قوات الأمير لحصارها، ولما كانت هذه الخطة من اقامة الحاميات الداخلية تستدعي السيطرة على الطرق لضمان تموينها فقد ثبت أن قوافل التموين كانت تتعرض دائما لهجمات الجزائريين مما جعل الفرنسيين يتكبدون خسائر فادحة في السنة الأولى من الحرب وقد أدى هذا إلى عزل فاليه وتعيين بيجو الذي كان من معارضي سياسة التوسع في الجزلئر غير انه عندما تحول إلى فكرة الاحتلال الكامل أصبح من أشد انصارها في مجلس النواب. ووضعت الحكومة الفرنسية تحت يد بيجو من الامكانيات ما م تسمح به لحاكم من قبل. فقد بلغ عدد الجيش الفرنسي المقاتل سنة ١٨٤٧ في الجزائر ١٠٨ ألف أي مايوازي ثلث مجموع الجيش الفرنسي.

وقد كتب عبد القادر إلى الماريشال بيجو قائلا:

«عندما يهجم جيشك نتراجع، وعندما يضطر جيشك إلى التراجع سنعيد الكرة ونتقابل عندما نرى لزوم ذلك، وأنت تعرف بأننا لسنا جبناء، إلا اننا لسنا بالاغبياء لنعرض أنفسنا لطعنات جيشك، وسنحاول انهاكه وتمزيقه وتدميره قطعة قطعة وعلى الطقس ان يقوم بالباقي».

وقد تميزت الحرب التي خطط لها بيجو بالوحشية والعنف ذلك أن بيجو كان يعتقد أن نظم الحرب الأوروبية لا تفيد في افريقيا، لأن العدو لا يواجه الغزاة في ميدان مكشوف لذلك استبدل نظام الحاميات الثابتة بنظام الطوابير الخفيفة السريعة الحركة والتي تحمل أسلحة صغيرة، وحتى تهيء لها جميع أسباب السرعة تخلى بيجو عن الملابس العسكرية الرسمية وهي الضيقة السميكة واستبدلها بملابس تلائم الجو بالجزائر، وباختصار كان بيجو يرى أنه كي يتغلب على الجزائريين لا بد ان يتبع نفس نظمهم في الحرب وفي المعيشة، ولكنه حاول ان يموه على الفرنسيين حين أفهمهم ان طريقة السلب وابادة السكان هي من النظم المتبعة في حرب شمال أفريقيا، إلا أن خصمه الرئيسي وهو الأمير عبد القادر كان قد أسرع في بناء دولة حديثة وحارب هذه الوسائل الوحشية وعمل على محوها من الجزائر، ومما يلفت النظر أن بيجو نفسه هو

الذي اضطر الأمير عبد القادر إلى اتباع هذه الوسائل غير الانسانية حين رأى أن القبائل قد تأثرت فعلا بأعمال النهب واضطرت إلى الخضوع لبيجو محافظة على أغنامها ومخازن الحبوب التي تعيش منها. ذلك أن بيجو اعتبر النهب من بين وسائل الحرب في الجزائر وسماه سياسة تموين الحرب بالحرب، وكانت النتيجة ان جيوش الأمير عبد القادر أصبحت تعاقب هذه القبائل بالاستيلاء على ثروتها، وهكذا تحمل المدنيون العبء الأكبر في هذه الحرب الطويلة المريرة.

أما مجرى الحرب النظامية فإنه لم يكن طويلاً فلقد سقطت جميع المراكز والمدن التي تتبع الأمير ، وسقط آخرها وهي حامية تكدمت في أوائل سنة ١٨٤٢ ، لذلك جمع الأمير أنصاره في شبه مدينة منتقلة وأصبحوا يتنقلون في كثير من التكتم بين جبال الأطلس وحافة الصحراء وإن كان الأمير قد استطاع في بعض الأحيان أن يرسل فرقاً خفيفة للغارة وصل بعضها الى سهل المتيجة ، لذلك كان هم الفرنسيين منذ سنة ١٨٤٢ حتى سنة ١٨٤٧ العثور على مدينة الأمير المتنقلة أو الزمالة كما كانت تعرف في الجزائر ، وكانت تتألف من اثني عشر قبيلة رئيسية عدا من انضم إليها من رؤساء العائلات والمتدينين الذين رفضوا أن يتبعوا قبائلهم في الخضوع للفرنسيين وبلغ عدد أفرادهم في بداية الأمر مائتي ألف. (٣٠)

وقد حاول الأمير قدر المستطاع أن يحافظ على الحياة المدنية العادية في هذه الظروف الشاقة ، فكان كلما ضربت الخيام للراحة يقيم الأسواق ويجلس القضاة لسماع شكاوي الناس ، والبت فيها وتحرير العقود ، بل أنه لم يهمل المحافظة على بقاء الكتاتيب لتعليم الأطفال ولكن لم يتحمل كثير من الناس وخاصة النساء والأطفال هذا النوع من الحياة فارتفعت نسبة الوفيات ، ولذلك كانت تقام المقابر في كل مكان حلت به القافلة .

وكان متوقعاً في مثل هذه الظروف أن ينتهز الأمير كل الفرص كي يضع حداً لهذه الحرب المدمرة ، فمنذ أن وصل بيجو الى الجزائر في فبراير ١٨٤١ وهو يعرض عليه الصلح بشرط أن يحتفظ كل طرف بما بيده من أقاليم ، وهذا يعني أن فرنسا تحصل

على أكثر مما طالب فاليه ، ولكن بيجو كان مصصماً على تنفيذ سياسة الإحتلال الكامل .

ويمكن أن نجعل من حادثة الزمالة في مايو ١٨٤٣ نهاية المرحلة الأولى من حرب الإبادة ، ففي هذا التاريخ وقع الدوق دومال صدفة على مدينة الأمير قرب «بوغار» احدى الواحات جنوبي وهران ، وكاد عبد القادر نفسه يقع في يده لولا أن أنقذه فرسه السريع ، ولكن وقع في الأسر معظم المدنيين بما في ذلك بعض أفراد أسرته ، علاوة على ثلاثة آلف من جنوده النظاميين ، هكذا أصبح البقاء في الجزائر مستحيلاً ، وأراد بيجو أن يستغل هذه فأرسل الى الأمير عرضاً بأن يسلم نفسه واعداً إياه بمعاش محترم وحرية الإقامة بالآستانة إن أراد ولكن عبدالقادر رفض التسليم وآثر الإلتجاء الى مراكش في أكتوبر ١٨٤٣ وكان الأمير قد فكر من قبل حادثة الزمالة في الهجرة الى المغرب .

موقف المغرب من المقاومة الجزائرية:

منذ سقوط الجزائر ، والمغرب مهتم بما يحدث على حدوده الشرقية ، حتى أن المغرب أرسل حملة الى مدينة تلمسان الجزائرية في أكتوبر ١٨٣٠ [٣١] تحت قيادة القائد المغربي ابي الحسن علي الذي جمع قبائل تلمسان وقاد المقاومة ضد الفرنسيين هناك ، وجاء وفد من سكان تلمسان الى مكناس يعرضون بيعتهم للسلطان المغربي سلطاناً عليهم ، ولكن السلطان كان متردداً في قبول هذه البيعة على اعتبار أن الجزائريين قد بايعوا السلطان العثماني ، ولكن السلطان المغربي عندما ألح عليه أهل تلمسان في قبول البيعة وعندما بينوا له حقيقة الموقف في بلدهم قبل هذه البيعة وكتب الى عامله بوجدة يستوصيه بأهل تلمسان خيراً. [٣٢]

وفي تلمسان ، جاءت الوفود الجزائرية لتقديم الطاعة الى خليفة السطان المغربي عبدالرحمن بن هشام وهو ابن عمه علي بن سليمان [٣٣] ولكن طائفة الكرغلية التركية أثارت الإضطرابات في المنطقة مما أدى الى عودة القوة المغربية من تلمسان الى المغرب ، وهكذا عاش أهل تلمسان حالة من الفوضى .

وهكذا فشلت محاولة انضمام تلمسان الى المغرب وبقي أهل تلمسان يعاون من الفتن حتى ظهر على المسرح عبدالقادر الجزائري.

ولكن ما هـي المساندة المغربية للمقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبدالقادر ؟

بدأت علاقات عبدالقادر بالمغرب أن بعث كتاباً لعلماء فاس يستشيرهم عن رأى الشرع في أمور وقعت بينه وبين بعض القبائل الجزائرية المتعاونة مع الإستعمار الفرنسي ، وكذلك بالنسبة للقبائل التي لم ترد معونة الأمير في عملياته العسكرية والممتنعة عن دفع الزكاة ، كما أرسل عبدالقادر في سنة ١٨٣٦ وفداً الى السلطان المغربي برئاسة ابن عبدالله السقاط ، الذي حمل كتاباً خاصاً الى السلطان[٣٤] وقد أكرم السلطان وفادة الأمير وحول الموضوعات الخاصة باستفسارات الأمير الرقع الى شيخ الإسلام بالقرويين ، وأمره بالإجابة على هذه الإستفسارات ، كما أمر السلطان باحضار «سبع كسوات فاخرة ، وسبع إفراس من عتاق الخيل بسروجها ، وأربعة مدافع صغار ، وأن يعطي من الخزينة - عشرة آلاف مثقال الى الحاج الطالب وكيل الأمير بفاس ليشرتي له بها من الأدوات الحربية» [٣٥] كما بعث السلطان مع هذه الأشياء كتاباً الى الأمير يحثه على استئناف الجهاد مع العدو الفرنسي ، كما كان جواب علماء فاس على استفسارات الأمير في الأمور الشرعية مفصلاً وشافياً لما طلبه. [٣٦]

والواقع أن راية الإسلام كانت تظلل العلاقة بين السلطان المغربي والأمير الجزائري وخاصة عندما اشتد الأمير في قتال الفرنسيين، «.. ولما اتصل بالسطان المولى عبدالرحمن رحمه الله وأخبره عما عليه الحاج عبدالقادر من جهاد عدو الدين ، وحماية بيضة المسلمين أعجبه حالة وحسنت منزلته عنده لأنه رأى أنه قد قام

بنصرة الإسلام على حين لا ناصر له فصار السلطان رحمه الله يمده بالخيل والسلاح المرة بعد المرة على يد الأمين الحاج الطالب ابن جلون الفاسي وغيره ، وطالت الحرب بينه وبين الفرنسيين واستولى الفرنسيس في بعض الكرات على تلمسان وضايقه الحاج عبدالقادر فيها حتى أخرجه منها ، ثم استردها الفرنسيس بعد معارك شديدة ومواقف صعبة الا أن ضرر الحاج عبدالقادر للفرنسيين كان مقصوراً على قتل النفوس واستلاب الأموال ، وأما الفرنسيس فكان ضرره بالمسلمين عائداً على تملك بلادهم وتنقصها من أطرافها». (٣٧)

وكان عبدالقادر يعتبر نفسه بمثابة خليفة لسلطان مراكش بالجزائر ، فكان الأمير يخاطب السلطان بالوالد ، وكانت رسائله لا تنقطع عنه «وخطب به ، وبعث له بالبيعة وكان يقول إنما أنا نائب عن مولانا عبدالرحمن بن هشام» ، كما كان السلطان يخاطب عبدالقادر ناعتا اياه بالولد البار ، فقد جاء في رسالة من السلطان للأمير «.. محل الولد البار الاحظى المجاهد الأرضي السيد عبدالقادر بن محي الدين ، أمدك الله بالعون واليقين». (٣٨)

وقد أدت المعاونات المغربية للجزائر في ثورتها المقدسة ضد الإحتلال إلى قيام الفرنسيين بالتحرش بالقوات المغربية عند الحدود بين الطرفين ، وهاجمت القوات الفرنسية مدينة وجدة المغربية ، وعندما احتج السلطان عبدالرحمن على هذا العدوان الفرنسي على الأراضي المغربية ، أجابته الحكومة الفرنسية بأن العلاقات بينها وبين المغرب قد تدهورت منذ امداد السلطان للأمير بالخيل والسلاح والمال، هذا بالإضافة إلى محاربة قبائل بني يزناسن المغربية إلى جانب قوات الأمير ضد الفرنسيين. (٣٩)

وازداد تأزم الموقف عندما أنشأت فرنسا بعض الحصون في منطقة الحدد مع المغرب، فأقاموا حصناً في للامغنية وعلى التراب المغربي نفسه في يناير ١٨٤٤. (٤٠)

أما السلطان المغربي، فانه اعد قواته لمواجهة هذا العدوان الفرنسي على أراضيه ونتيجة لمعاوناته للثائر عبد القادر الجزائري، وجعل ابن عمه المأمون بن الشريف قائداً لهذه القوات ووجهها ناحية وجده، وهكذا بدأت المناوشات بين المغاربة والفرنسيين. وارسلت فرنسا إلى السلطان تطلب ابعاد عبد القادر من اراضيه.. ورغم تطور الأمور إلى ما يشبه الانذار الفرنسي للمغرب، فإن السلطان ابى الخضوع للمطالب الفرنسية. وأدى استمرار نزاع الحدود بين الفرنسيين والمغاربة إلى تقدم القوات الفرننسية إلى مدينة وجدة المغربية، مما حدا بالسلطان عبد الرحمن بن هشام إلى إعلان الاستنفار العام لخوض الحرب ضد الفرنسيين، واتحدت جيوشه مع بقايا جيش عبد القادر (٤١)، بعد أن ضعضت قواه طول فترة المواجهة مع القوات الفرنسية المتطورة.

والواقع أن الفارق في التسليح كان كبيراً بين القوتين، واعتمد الفرنسيون على المدفعية الثقيلة في حسم الموقف لصالحهم، فكانت هزيمة ايسلي هـزيمة ثقيلة حقـاً (٤٢) وتعد هذه الهزيمة من أعظم النكبات التي حلت بالمغرب وذهبت بهيبته في سبيل الدفاع عن الشعب الجزائري، وقد وقعت هذه المعركة المشئومة يوم الثلاثاء ١٣ اغسطس ١٨٤٤(٤٣) واثر هذه الهزيمة، وقعت بين المغرب وفرنسا معاهدة صلح بطنجة في ١٠ سبتمبر ١٨٤٤، والتي تعهد فيها المغرب بسحب قواته من الحدود الشرقية. كما اسفرت هذه الأحداث عن تدهور الوضع الداخلي في المغرب، وتعدد الازمات به (٤٤) وهكذا كانت المصيبة كبيرة وكانت تضحيات المغرب جسيمة، فقد نكب المغرب وامتدت اثار هزيمته على المقاومة الجزائرية وبطلها عبد القادر. (٤٥)

وكانت معاهدة طنجة هي البداية بالنسبة لوضع العلاقات الفرنسية المغربية على أسس جديدة، اذ تم عقد معاهدة للامغنية بعد ذلك في عام ١٨٤٥ والتي اعطت لفرنسا حقوقاً جديدة، فقد وضع خط للحدود ضم بعض أراضي المغرب لفرنسا في الجزائر، بل أن بعض القبائل تم تقسيمها الى قسمين قسم تابع لفرنسا وقسم تابع للمغرب (٤٦) ومن ثم ما ورد في الفصل الخامس من تلك المعاهدة أن فرنسا اعترفت

بمغربية بعض لتك القبائل كقبيلة بني منقوش التحانة، ولكنها اصرت على أن تكون الأرض التي يسكنون بها من حساب الجزائر الفرنسية - حينذاك - أما الحكومة المغربية فلم تعترف بشئ من ذلك، واعتبرت الأرض التي تسكنها تلك القبائل ارضا مغربية توارثها الابناء عن الاجداد كما تدل على ذلك رسوم ملكيتها التي كانت تلك القائل تحتفظ بها الى لك الحين. (٤٧)

وحاول المغرب استرداد ابنائه الواقعين تحت الاسر، وهناك العديد من الوثائق أو المراسلات المغربية الموجهة من السلطان الى عامل العرائش (٤٨) وكذلك رسائل من الوزير محمد بن ادريس إلى عامل العرائش بشأن اتفاقية الحدود. (٤٩)

وفي ظل هذه الظروف العصيبة.. ظروف هزيمة المغرب في معركة ايسلى، وما كان من فرض الشروط الفرنسية على المغرب بالتهديد وبالقوة، فان سلطان المغرب عبد الرحمن بن هشام لم يتوقف عن مساعدة ابناء الشعب الجزائري الشقيق، فهو يمنح المهاجرين الجزائريين اللاجئين بالمغرب الكثير من الهبات والعطايا. (٥٠)

والواقع انه بصرف النظر عن النتائج التي تمخضت عنا معركة ايسلى، فإن الحقائق المستخلصة توضح أن المغرب سلطاناً وحكومة وشعباً ساند المقاومة الجزائرية بكافة الامكانيات المتاحة، وأنه وقف وقفة شجاعة ضد قوى استعمارية عاتية ومتطورة، وقدم المغرب دماء أبنائه وكل امكانياته من أجل نصرة الجزائر في مقاومتها المشروعة ضد القوى الفرنسية كما ان المغرب تحمل بشرف نتائج هذه المعاونات للشعب الجزائري الشقيق، تحمل اقتطاع اجزاء من اراضيه لصالح فرنسا في الجزائر، وتحمل الهزيمة بكل ما تحمله هذه الكلمة من أسى في النفوس، إيماناً منه بمبدأ ثابت، وهو معاونة الأخوة العرب المسلمين في الجزائر. (٥١)

السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر:

وضعت فرنسا موارد الجزائر واقتصادياتها تحت سيطرتها، ونظمتها تنظيمً يكفل لها الاستفادة منها ومن مجهود أبناء الشعب الجزائري استفادة تامة، وهذا هو الهدف الاساسي الذي كانت تهدف إليه فرنسا ويحلم به وزير الحربية الفرنسي إذ قال «إن غزو الجزائر يرتكز على أهم الدوافع المرتبطة أوثق الارتباط بحفظ النظام الاجتماعي في فرنسا، وذلك عن طريق وجود منفذ واسع لفائض السكان عندنا وتصريف منتجات مصانعنا لقاء منتجات أجنبية غريبة عن ارضنا ومناخنا. فالاقتصاد الجزائري بكامله هو بصورة نموذجية اقتصاد مستعمرة للاسكان والاستثمار من حيث أن الجزائر هي مصدر المواد الخام واليد العاملة الرخيصة، ومن حيث هي منفذ لبضائع فرنسا وتوظيف أموالها».

ولقد تحقق النهب الفرنسي الكامل للوطن الجزائري، باستيلاء الفرنسيين على أجود الأراضي الزراعية. (٥٢)

أما في الصناعة، فقد اختطت فرنسا سياسة جعلت الشعب الجزائري يعتمد اعتماداً كلياً على ما يستورد من فرنسا، وبالتالي تحطمت الصناعة المحلية، وبالإضافة إلى ذلك سيطرت فرنسا على التجارة الداخلية والخارجية في الجزائر (٥٣)

وفي الفترة بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٤ تحولت السياسة الفرنسية في الجزائر إلى جعل الجزائر ما يسمى بفرنسا الافريقية فوضعت الخطط لمصادرة المزيد من الأراضي الزراعية، والعمل على جلب عناصر فرنسية تساوي من الناحية العددية العنصر العربي. (٥٤)

ولجأت حكومة الجمهورية الفرنسية إلى نظام الاستعمار الرسمي، أي هجرة الفرنسيين إلى الجزائر تحت إشراف الدولة، وصادف ذلك الاستيلاء على مقاطعتي الالزاس واللورين من فرنسا في حرب السبعين (١٨٧٠) وترحيل عائلات بأكملها من

سكان هاتين المقاطعتين إلى الجزائر، وقامت شركات فرنسية مثل شركة حماية أهالي الالزاس واللورين La Société de protection d ´Alsasiens Lorraines

وكذلك شركة [٥٥] Bourlier بجلب المستوطنين.

وقد حصلت هذه الشركات على الأراضي الجزائرية من الحاكم الفرنسي بالجزائر، وعملت على تعميرها، وهكذا جاءت يلاف العائلات الفرنسية وبطريقة رسمية للاستيطان في الجزائر، أما نظام الاستعمار الحر، فكان نظاماً يقوم على الشراء الفوري من السكان العرب، ورغم أنه تطور تطوراً موازياً لنظام الاستعمار الرسمي، إلا أنه لم يمارس إلا على نطاق ضيق. [٥٦]

وهكذا وأمام الزحف الاستعماري المتزايد، لم يستطع المجتمع الجزائري الصمود فتحطمت بنيته. [٥٧] كما أن السياسة الفرنسية الرامية إلى اندماج الجزائريين في الحضارة الفرنسية كانت سياسة لصالح المستوطنين الفرنسيين. وكما قال هانوتو وزير الخارجية الفرنسي واحد كبار رجال الاستعمار «إن الاندماج قد طبق لصالح المستوطنين، وأنه من المستحيل إدماج عنصر السكان الاصليين - العرب - في البنية الفرنسية اجتماعياً وثقافياً لأسباب تاريخية ودينية».

وفي القضاء انتزع الفرنسيون تدريجيا اختصاصات المحاكم الشرعية في الجزائر وحولوها إلى محاكمهم المدنية. وبعد صدور قانون إلحاق الجزائر بفرنسا سنة ١٨٨١ تم اخضاعها للحاكم العام الفرنسي في الجزائر سنة ١٨٩٦. [٥٨]

أما بالنسبة للتعليم، فقد استهدفت فرنسا تحقيق الاستعمار الفكري والثقافي بانشائها للمدارس الفرنسية بالجزائر، ومحاولة تعميم اللغة الفرنسية على جميع أبناء الشعب الجزائري. [٥٩]

الحركة الوطنية في الجزائر

وسط هذه الظلمة الحالكة بدأت الحركة الوطنية في الجزائر دورها الأول على يد جماعة من المثقفين الجزائريين الذين طالبوا بالمساواة بين الفرنسيين والجزائريين مساواة فعلية، ولكن هذه الارهاصات للحركة الوطنية لم تتوصل إلى نتائج محددة في هذه المرحلة.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ جندت فرنسا أبناء الشعب الجزائري ضمن جيشها، واتيح لبعض الضباط الجزائريين الترقي إلى رتب عالية في الجيش، ووصل بعضهم إلى رتبة الكولونيل (عقيد) وعلق أبناء الشعب الجزائري آمالا كبيرة على مؤتمر الصلح في فرساي بعد نهاية الحرب، وتألف وفد منهم برئاسة الأمير خالد (٦٠) أحد أحفاد الأمير عبد القادر الجزائري، وسافر الوفد إلى باريس لعرض القضية الجزائرية على مؤتمر الصلح. ولكنه لم يجد هناك إلا الاعراض، فعاد إلى الجزائر حيث الف كتلة النخبة من الجزائريين المسلمين. وأسست الكتلة جريدة الاقدام لتكون لسان حالها والمدافع عن مبادئها (٦١) وقد تآمر المستعمرون على الأمير وانتهى به الأمر إلى الهجرة إلى الإسكندرية.

وفي عام ١٩٢٤ تمكن الأمير خالد من الاتصال بالوطنيين الجزائريين والمراكشيين - المغاربة - فغرس فكرة العمل المشترك بين أجزاء المغرب العربي حيث أسس لجنة من أبناء شمال أفريقيا، وكان من بينهم من الجزائر مصالي الحاج وعبد القادر بالحاج وعلي عبد العزيز النور ومن مراكش السيد علي المحامي. واشترك الأمير خالد في أول مؤتمر مغربي من نوعه انعقد في باريس سنة ١٩٢٤ للنظر في أحوال المغرب العربي السياسية والاقتصادية والنقابية. وكان من بين أعماله إرسال برقية تأييد إلى الأمير عبد الكريم الخطابي بطل حرب التحرير في شمال المغرب وإلى مناضلي الريف المغربي. وعند عودة الأمير إلى الإسكندرية أوعزت

فرنسا إلى سلطات الاحتلال البريطاني في مصر لطرده من الإسكندرية، وانتهى الأمر بلجوئه إلى سوريا حيث عاش بها إلى أن توفي سنة ١٩٤٨. (٦٢)

وواضح أن روح المغرب العربي الكبير بدأت تسود المغرب وبدأ التعاون مرة أخرى منذ عام ١٩٢٤ والعمل على وحدة الصف بين المناضلين المغاربة، لمواجهة فرنسا وسطوتها الاستعمارية.

وفي عام ١٩٢٤ بدأت الحركة الوطنية الجزائرية منعطفاً جديداً، وهي البدء العملي والفعال على الأرض الفرنسية ذاتها، فقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في باريس وحدها نحو مائة ألف. وهكذا تكونت من هذه الأعداد كتلة عمالية كبيرة واسس أبو الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج نجمة شمال أفريقيا، واراد الزعيم أن يجعل من النجمة حركة لكل أقطار المغرب العربي، فطالب باستقلال كل أقطار المغرب العربي. ولاستمرار النجمة في المطالبة بالثورة واستقلال المغرب العربي فانه تم حلها سنة ١٩٢٩(٦٣) وقد عادت النجمة للظهور سنة ١٩٣٣، واتخذت عدة قرارات هامة خاصة بالتمسك بعروبة الجزائر، واستخدام اللغة العربية في المدارس والمحاكم والمصالح الحكومية، ونشر التعليم العربي، هذا إلى رعاية الشعب الجزائري من سطوة المستوطنين الفرنسيين.

وقد التقى مصالي الحاج أثناء إقامته في جنيف بالأمير شكيب أرسلان الذي كان يصدر مجلة العالم العربي، والتي كان لها تأثير كبير على الزعماء العرب في كل مكان. ويتجلى تأثير شكيب أرسلان في فترة الأشهر الثمانية التي التقى فيها بمصالي الحاج في أن مصالي بدأ ينقل الحركة الوطنية إلى داخل الجزائر نفسها، وقد قدر عدد أعضاء النجمة في ذلك الوقت بنحو ٨٨,٥٥٥ عضواً في الجزائر وفرنسا.

وفي غضون هذه الفترة من منتصف الثلاثينات من القرن العشرين ظهر الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي أصدر مجلة الشهاب الشهرية وجريدة البصائر الاسبوعية لشحذ الحركة الوطنية على أسس اسلامية، وناصر في ذلك الاطار غايات

التجديد التي أخذها عن أستاذه الشيخ محمد عبده (٦٤) وتكونت على يد ابن باديش جمعية العلماء المسلمين التي نادت بإحياء دراسات علوم القرآن والسنة وإحياء اللغة العربية وآدابها. (٦٥)

وعلى الرغم من أن الحركة كانت تندرج في إطار الاصلاح الديني الاسلامي، إلا أنها كانت ذات أبعاد سياسية محصنة، بحيث أن مفهوم الوطنية كان واضحاً في سير الحركة الإصلاحية. فكانت أهداف ابن باديس في هذا الميدان مكملة لأهداف الأمير خالد ومصالي الحاج وكلها ترمي إلى التحرر من ربقة الاستعمار. (٦٦)

ويعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد في ٧ يونيو ١٩٣٦ أول تجمع من نوعه في الجزائر، فالبلاد لم تعرف منذ قرن من ذاك التاريخ تجمعاً تشترك فيه كل الاتجاهات، وتمثل فيه مختلف الطبقات وتبرز خلاله وحدة الكلمة مثل ذلك المؤتمر. واعتبر البعض أن هذا هو يوم الجزائر المشهود الذي استعادت فيه الجزائر نفسها وتبينت فيه معالم طريقها. وقد شاركت في المؤتمر كل التيارات السياسية والاجتماعية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وقد قرر المؤتمر العمل على إقامة الجمعية التشريعية الوطنية والاعتراف باللغة العربية كلغة قومية للجزائر وغير ذلك من القرارات الوطنية (٦٧) كما ارسل المؤتمر وفداً إلى فرنسا للتباحث مع دولة الاستعمار على مستقبل الجزائر، ولكن لم يتوصل الوفد إلى نتائج محددة.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ -١٩٤٥) كان من الطبيعي أن يعلق الوطنيون الجزائريون الآمال على معسكر الحلفاء الذي أصدر ميثاق الحركة الوطنية التي قام فرحات عباس بقيادتها في هذه الفترة بالاتصال الذي تم بين أعضائها والأمريكيين اثناء نزولهم مع الانجليز في ١١ نوفمبر ١٩٤٢. ارض شمال أفريقيا. وكان فرحات عباس قد أصبح على رأس الحركة الوطنية لأن مصالي الحاج كان في السجن.

وفي ١٠ نوفمبر ١٩٤٣ تجمع نفر من الوطنيين من مختلف الهيئات، وتفاوضوا حول مستقبل الجزائر، وخرجوا بوثيقة حملت في طياتها مولد هيئة جديدة تحت اسم «أصدقاء البيان» أما البيان فقد طالب بالمساواة والحرية وحرية الصحافة والاعتراف باللغة العربية كلغة قومية، ونشر التعليم. (٦٨)

وانتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء وهزيمة المانيا وحلفائها، واحتفل العالم الديمقراطي بعيد النصر في ٨ مايو ١٩٤٥. وخرج الشعب الجزائري ليشارك العالم فرحته حاملاً أعلامه الوطنية، مما أثار قوات الاحتلال الفرنسي، وهكذا اندلعت المصادمات، وتم تدمير قرى جزائرية بأكملها، وهوجمت المنازل وأماكن التجمعات، ووصل عدد الشهداء الجزائريين إلى ألف وخمسمائة، وتم القبض على ٤٥٦٠ جزائري، وصدرت الاحكام على ١٤٧٦ منها ٩٩ حكماً بالاعدام تم تنفيذها. فكانت حادثة ٨ مايو الأساس الأول الذي بنيت عليه قواعد الثورة الجزائرية الكبرى. (٦٩)

وفي الفترة بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٥٤ عكست الاحداث حقيقة الوضع الاستعماري، حيث أن الاستعمار في هذه الفترة كان يقابل بالعنف والقمع كل التحركات الوطنية.

ويمكن اعتبار مشاركة الكثيرين من الجزائريين في الجيش الفرنسي كضباط وجنود في الحرب العالمية الثانية ذا أثر كبير في تحول أفكارهم وتطلعهم الى الحرية والمساواة وعودة الكرامة. وكان العمل الأساسي بين عام ١٩٤٧ و ١٩٥٤ هو انشاء المنظمة الخاصة التي كان أحمد بن بلا من أعضائها. وكان من أعضائها آيت أحمد وبن بولعيد وبن مهيدي ومراد ديدوش ورابح بيطاط وعلي مخزاز ومحمد خيضر وبودياف وغيرهم، وسوف يلعب هؤلاء الدور الكبير في تاريخ الثورة الجزائرية.

وقد انتقلت المنظمة الخاصة من العمل النظري إلى العملي، فأغلب أعضائها من الشباب الذي لا تغره الخطب والتصريحات، فهم شباب آمن بأن الكفاح المسلح وحده «كفيل بدك أركان الاستعمار العتيق وتقويض نظام استغلال الرقيق». (٧٠)

وهكذا اجتمعت مجموعات قتالية من المنظمة تتدرب على تسلق الجبال واستخدام السلاح وفي سياج من الكتمان، وقد كان التدريب منظماً، والتنظيم في كل مراحله يرمي إلى خوض حرب العصابات. (٧١)

ولكن الشرطة الفرنسية استطاعت التوصل إلى أعضاء المنظمة الخاصة، وتم القبض على بعض أعضائها وإيداعهم السجن. ولكن بن بلا استطاع الفرار من السجن، ووصل إلى القاهرة سنة ١٩٥٢.

والواقع أنه رغم هذه الأحداث فإن الوطنيين لم يتشاءموا، لأن وعد مصر الثورة لأعضاء المنظمة الخاصة بالمساعدة أعطاهم شعوراً بالثقة، كما أن بعض أعضاء المنظمة الخاصة كمحمد خيضر وبن بلا وآيت أحمد قاموا بالاتصال بالزعماء المراكشيين والتونسيين الذين أبدوا استعدادهم لتدعيم الحركة الوطنية الجزائرية. وأخيرا هناك حق تقرير المصير الصادر عن سان فرنسيسكو.

وكان أهم اجتماع عقده قادة اللجنة الثورية هو اجتماع ١٠ اكتوبر ١٩٥٤، حيث تم فيه تحديد تاريخ اندلاع الثورة المسلحة مولد جبهة التحرير الوطني. وتم الاتفاق على أن يكون أول نوفمبر ١٩٥٤ هو تاريخ انطلاق الثورة الجزائرية المسلحة في منتصف الليل. وانتهى الاجتماع بكتابة منشور اتفق على توزيعه فور قيام الثورة على السكان في الجزائر واذاعته عبر إذاعة صوت العرب بالقاهرة. ويعتبر هذا المنشور وثيقة هامة توضح مطالب الجبهة وأهدافها. أما فرنسا قبل أول نوفمبر فلم تكن تعرف شيئاً عن مخططات اللجنة الجزائرية الثورية. (٧٢)

لقد اندلعت الثورة الجزائرية الكبرى ليلة أول نوفمبر ١٩٥٤، ووقعت سبعون عملية عسكرية في هذا اليوم وحده ضد أهداف ومراكز عسكرية فرنسية، مما أقض مضاجع الاستعماريين.

لقد استمرت الثورة الجزائرية عارمة في الفترة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٢ وأحدثت في الجانب الفرنسي خسائر كبيرة وأطلقت على الجزائر بلد المليون شهيد نتيجة

للقسوة الشديدة التي تعاملت بها فرنسا مع الشعب الجزائري المناضل، إلى أن اضطرت فرنسا في النهاية إلى التسليم باستقلال الجزائر في اتفاقية ايفيان سنة ١٩٦٢ والتي حققت الاستقلال للجزائر المجاهدة.

وهذا الاستقلال كان الأساس المرجو في إمكان التلاحم والاتحاد مع الدول المستقلة في المغرب العربي، ولكن ما هي قصة فرنسا مع المغرب الأوسط (تونس)؟

ثانيا : فرنسا والمغرب الأوسط (تونس)

إذا كان مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ قد أطلق يد فرنسا في تونس، فإن هذا لا يعني أن الأمر اصبح يسيرا، ولذا نهجت الحكومة الفرنسية سياسة تمهد للاحتلال، وهي تعرف في لغة الاستعمار بسياسة التغلغل الاقتصادي، وهي تعني بذل أقصى جهد للسيطرة على اقتصاد البلاد. (٧٣)

وكانت فرنسا تواجه تنامي النفوذ الاقتصادي الايطالي في تونس، ولكن الوجود الفرنسي في الجزائر أعطى لفرنسا ظهيرا عسكرياً قوياً في منطقة الصراع القادمة. وتذرعت فرنسا بأن القبائل التونسية على الحدود مع الجزائر تثير بعض القلاقل وصرحت بأنها سترسل حملة تأديبية لهذه القبائل. وأوضحت أنه «إذا اتخذت اجراءات صارمة ضد ولاية تونس، فليس هدف ذلك احتلال البلاد بل على العكس الردع فقط» (٧٤) وقد رفضت إيطاليا هذه التصريحات، أما انجلترا فانها لم تعارض فرنسا في مشروع احتلالها تونس. كما لم تجد نداءات الدولة العثمانية آذاناً صاغية، ذلك أن باي تونس بعد أن يئس من احتجاجات الحكومة الفرنسية استنجد بالسلطان العثماني لانقاذ البلاد. (٧٥)

وهكذا وأمام المساندة الانجليزية، ورضوخ الدولة العثمانيةلم يبق لفرنسا إلا إصدار الأوامر لقادتها لعبور الحدود التونسية رغم معارضة إيطاليا واحتجاجاتها.

لقد بدأت فرنسا العمليات الحربية في آخر ابريل ١٨٨١، وجندت لهذه المهمة حوالي ٣٠,٠٠٠ جندي، وانقسمت الحملة إلى قسمين، القسم الأول تحت قيادة الجنرال فورجيمول lomegroF واتجهت صوب الشمال، والقسم الثاني تحت قيادة الجنرال لورجرو toregoL وكان مركز عملياته في المنطقة الجنوبية، وهكذا تم اختراق التراب التونسي من اتجاهين (٧٦) واستطاع الفرنسيون احتلال بنزرت، وتقدمت القوات الفرنسية إلى تونس العاصمة. (٧٧)

وكان موقف باي تونس حرجاً، فلم يكن أمامه سوى التصديق والتوقيع على معاهدة التسليم في مهلة لا تتعدى خمس ساعات وبتوقيع معاهدة باردو في ١٢ مايو ١٨٨١ أصبحت النيابة التونسية تحت الحماية الفرنسية.

ولم تكتف فرنسا بالقيود التي فرضتها معاهدة باردو، فالحقت بها معاهدة أخرى تؤكد سيطرتها التامة على البلاد وكانت أهم حجة لادخال هذا التغيير،هو قيام ثورة وطنية مسلحة ضد قوات الاحتلال. كما أن فرنسا اكتشفت بعد سنتين (١٨٨٣) أن معاهدة باردو لا تحقق لها حق التدخل في شئون تونس الداخلية، والتي كان يراها باي تونس من اختصاص حكومته، لهذا فرضت فرنسا المعاهدة الثانية التي حققت لها السيطرة الكاملة على البلاد. [٧٨]

في مجال الادارة والتشريع، اغتصبت فرنسا مقاليد الحكم من أصحاب البلاد، وألغت الدستور، وحلت الجمعية التشريعية وجمعت هذه السلطة في يد الباي الذي أصبح خاضعاً لأوامرها، ولكن المراسيم والأوامر لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد مصادقة المقيم العام الفرنسي في تونس. (٧٩)

أما السلطة التنفيذية، فكانت قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس بيد الهيئة الوزارية، ويساعدها المحافظون، إلا أنه جريا على الخطة التي اتبعتها فرنسا لمحو الكيان التونسي وانتزاع جميع السلطات من الأهالي، عمدت فرنسا إلى شل هذه الهيئة الوزارية، فألغت مناصب الوزارات الوطنية، ولم يبق منها إلا وزير القلم والاستشارة ومنصب الوزير الأكبر. وليس لهذه الوزارات أي سلطة فعلية، إذ وضع بجانب كل وزير تونسي مدير فرنسي بيده السلطة الفعلية. (٨٠)

كما يتجلى اعتداء سلطة الحماية الفرنسية على القضاء التونسي في إنشاء محاكم فرنسية تتولى القضاء بجانب المحاكم التونسية. ولهذه المحاكم الفرنسية اختصاصات واسعة تشمل المنازعات بين الفرنسيين والاجانب وبين التونسيين، والمنازعات المتعلقة بالعقارات المسجلة. وهكذا انتزعت المحاكم الفرنسية جزءاً كبيراً من سلطات المحاكم التونسية، هذا فضلاً عن أن إدارة المحاكم التونسية كان يتولاها رؤساء فرنسيون فجعلت على رأس ادارة العدل مديراً فرنسياً. (٨١)

والواقع أن السلطة الفعلية تركزت في يد المقيم العام الفرنسي الذي كان يشبه الحاكم العام للجزائر، مسيطراً على كل شيء في تونس. (٨٢)

واتبعت فرنسا سياسة اقتصادية ومالية لتونس لا تختلف عن سياستها في الجزائر، وبالتالي تم تهجير آلاف العائلات الفرنسية إلى تونس، كما تم منح هؤلاء المستوطنين

أجود الأراضي الزراعية التونسية، كما سيطر المستوطنون على الاقتصاد التونسي بعامة، ما جعل من تونس ذيلا للسياسات الاقتصادية الفرنسية. كما انحط التعليم العربي تماماً، وحلت المدارس الفرنسية في كل ربوع تونس.

وفي هذا الصدد يقول الطاهر عبدالله «.. وضعت الاقامة العامة يدها على الادارة جملة وتفصيلاً، وبذلك أوقفت تطور كل شيء في البلاد. وقد لاحظ المؤرخون الفرنسيون أنفسهم أنه بعد سنوات من قيام الحماية، أصبحت الصناعة في البلاد التونسية بعد أن عرفت بعض فروعها ازدهاراً كبيراً في حالة احتضار». [٨٣]

كما ذكر شارل اندري جوليان في كتابه «المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي» ان الاقامة العامة لم تعط أية عناية لحماية الصناعات التقليدية من مزاحمة المنتجات الصناعية المستوردة، وأن الاستعمار الرسمي أدى إلى إقصاء عدد كبير من صغار الملاك وجعلهم أجراء، وأن الوجود الفرنسي في تونس اطاح بالهياكل التقليدية للحياة الاقتصادية، وأن ظروف عمل الاهالي، كانت تقودهم حتما إلى الموت السريع ((. وهذه الوضعية المزرية اثارت التونسيين عموماً والفئة المثقفة بوجه خاص.

الحركة الوطنية التونسية:

ارتبط التونسيون في حركتهم الوطنية بالمشرق العربي إلى حد كبير، وكان من أشهر من كتب في الصحافة الوطنية الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي درس في الزيتونه ثم في المشرق العربي ليعمل في الصحافة التونسية وقد تأثر الوطنيون بآراء التجديد التي حمل لواءها الشيخ محمد عبده. وكان الأمام الأكبر قد زار تونس في شهر نوفمبر سنة ١٨٨٤ زيارة دامت أربعين يوماً اتصل فيها برجال الحركة الإصلاحية وعلماء جامع الزيتونه.

وفي عام ١٩٠٨ تأسس حزب تونس الفتاة، ويبدو من الاسم الذي اختاره لنفسه أنه كان متأثراً بحركة تركيا الفتاة [٨٤] وتزعم الحزب التونسي بشير صفر وعلي باش حمبه، وفي سنة ١٩١١ قام حزب تونس الفتاة بحملة سياسية واسعة النطاق بسبب الاعتداء الايطالي على طرابلس بليبيا، ولعب باش حمبه دوراً فعالا في هذا الصدد، وحيث أصبح همزة وصل بين السفارة العثمانية في باريس والقيادة العثمانية في طرابلس [٨٥] ولكن سرعان ما اعتقلت سلطات الحماية الفرنسية زعماء حزب تونس الفتاة سنة ١٩١١. [٨٦]

وهكذا اندلعت المظاهرات والمصادمات في كل مكان في تونس وأطلقت الشرطة الفرنسية النيران على المتظاهرين، وتساقط العديد من الشهداء التونسيين، وقامت سلطات الحماية بحل حزب تونس الفتاة الذي اختار أعضاؤه الاقامة في الآستانه، لمواصلة كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ -١٩١٨) اعتمد زعماء حزب تونس الفتاة المقيمون في الأستانه على الدعم الالماني في سبيل التصدي للاستعمار الفرنسي، ويذكر لوتسكي «أن قادة حزب تونس الفتاة أعدوا اعتماداً على مساندة الألمان وتركيا الفتاة انتفاضة ضد فرنسا في شمال أفريقيا في السنوات الأولى للحرب العالمية الأولى». [٨٧]

وفي الآستانه اتصل باش حمبه بكثير من قادة العالم العربي واللاجئين إليها أمثال شكيب أرسلان ومحمد فريد وعبد العزيز جاويش وغيرهم. ويلاحظ أن هذه المجهودات آتت أكلها، حيث تشكلت في عامي ١٩١٧ ، ١٩١٨ في الآستانه هيئة كانت تعمل على جمع الأسرى من المغرب العربي كله في ألمانيا وتركيا وتنظيمهم وتزويدهم بالسلاح والذخيرة، وإرسالهم عن طريق الغواصات الألمانية إلى طرابلس للقيام بالكفاح الإسلامي المشترك ضد قوات الاحتلال الإيطالي.

الحركة الوطنية بقيادة الحزب الدستوري:

لقد تم نفي وتشريد قادة الحركة الوطنية التونسية إلى الخارج، كما استقر باش حمبه في الآستانه، ولما عاد الشيخ الثعالبي من المنفى ربط الصلة مع باش حمبه، وأخذ كل منهما يعمل على الاعداد لساعة خلاص المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي.

وقد توجه الشيخ الثعالبي إلى باريس بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لعرض القضية التونسية، ولكنه لم يجد آذاناً صاغية.

وفي هذه الآونة تجمعت مجموعة من الشباب المتحمس، وقدموا مطالبهم إلى المقيم العام الفرنسي والباي حول منح تونس نظاماً دستورياً. وقد وعدهم الباي باجابة مطالبهم. وعلى إثر ذلك الوعد قرر رجال الحركة تأسيس حزب باسم حزب الدستور. وإذا كان الثعالبي قد تردد في البداية، فإنه وافق في النهاية على الانخراط في الحزب، باعتبار أن أهداف الحزب تعد مرحلة أولى نحو الاستقلال [٨٨] ولكن الخلافات دبت بين الثعالبي وأعضاء حزب الدستور، كما دست الاقامة الفرنسية، وضربت أعضاء الحزب بعضهم ببعض، كما قامت الاقامة بتعطيل الصحف وإغلاق النوادي والجمعيات، مما كان سبباً في رحيل الثعالبي إلى المشرق العربي حيث عاش متنقلا بين القاهرة وبغداد وفلسطين. وتصدى لقيادة الحركة الوطنية في تونس بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٣١ أحمد الصافي المحامي، والزعيم محيي الدين القليبي أثناء غيبة الثعالبي. [٨٩]

وبالرغم من التفرقة والدسائس التي حاكتها الاقامة الفرنسية في صفوف الحزب الدستوري، فإن هذا الأخير التأم شمله نتيجة لغطرسة الاستعمار الفرنسي. وفي سنة ١٩٣٤ تم انتخاب الدكتور الماطري رئيساً للحزب الدستوري الجديد تمييزاً له عن الدستوريين القدامى الذين ظلوا يرون أن الثعالبي هو الزعيم الحقيقي لهم.

وقد استمر الخلاف بين الدستوريين القدامى بزعامة الثعالبي وبين الحزب الدستوري الجديد بزعامة بورقيبه الذي أصبح رئيساً للحزب. وقد جرت محاولات سنة ١٩٣٧ للتوفيق بين الطرفين، ولكن دون جدوى. فالواقع أن هناك فارقاً في التكوين الفكري بين الزعيمين فبورقيبه كان يميل إلى اعتبار تونس حلقة اتصال بين العالم العربي والإسلامي والحضارة الأوروبية، في حين أن الثعالبي كان يرى الحكمة في الاستمرار في الدعوة إلى تحرير تونس بالتعاون مع مختلف الهيئات العربية والإسلامية [٩٠] وحتى يكسب الحزب الدستوري الجديد مزيداً من السند الشعبي، تصدى لقيادة الاضرابات التي عمت تونس سنة ١٩٣٨ دون أن يخشى العواقب. وأشهر هذه الاضرابات إضراب الطلبة بمدينة تونس في أبريل ١٩٣٨، وانتهى هذا الإضراب بمجزرة بشعة راح ضحيتها ٢٠٠ من الشهداء وبضع مئات من الجرحى التونسيين.

وهكذا ضيقت الاقامة الفرنسية الخناق على الحزب الدستوري الجديد، واعتقلت أعضاءه وسط جو من التدمير والحرائق، كما زجت في السجن الحربي بتونس بزعماء الحزب كا صدر مرسوم بحل الحزب وإعلان الاحكام العرفية.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، قامت فرنسا بخلع الباي محمد المنصف في ٦ أبريل سنة ١٩٤٣ وعينت مكانه الباي محمد الأمين، وهو آخر من تولى عرش البلاد من الأسرة الحسينية، ولكن الباي محمد المنصف رفض توقيع التنازل علن العرش، فتم نفيه إلى واحة الاغواط ثم إلى فرنسا حيث توفي سنة ١٩٤٨ في حادث مأساوي غامض. [٩١]

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد تحرير تونس من قوات المحور ، وبعد أن استقر الوضع من جديد لفرنسا ، قامت السلطات الفرنسية بمعاملة الوطنيين بعنف شديد ، وحددت إقامة بورقيبة ومنعت النشاط السياسي على أعضاء الحزب الدستوري الجديد ، وهنا قرر بورقيبة اللجوء الى طلب معاونة الجامعة العربية ومعه محيي الدين القليبي ، ولكن فرنسا عرقلت مساعيه في هذا الصدد.

وفي عام ١٩٤٩ اقتنع بورقيبة بأن تحرير تونس يجب أن يكون على شكل نضال على أرض الوطن ، وإن كان في داخله يميل الى التفاهم مع فرنسا مباشرة من أجل تحقيق الإستقلال ، وفي إبريل ١٩٥٠ ذهب الى باريس لهذا الغرض ، ولكن سياسة بورقيبة «خذ وطالب» أثارت معارضة الحزب الدستوري الجديد ، والزعيم عبدالكريم الخطابي ، واعتبر عمل الحزب الدستوري الجديد بمثابة خروج على خط المغرب العربي الكبير وتنكر لميثاق العمل الوطني الصادر بالقاهرة سنة ١٩٤٧ والذي ينص على أنه لا مفاوضة قبل الجلاء خاصة وأن ليبيا كانت على أبواب الإستقلال. (٩٢)

ومع كل ذلك فشلت تجربة الحزب الدستوري الجديد التفاوضية وكان الجنرال جوان المقيم العام بالمغرب الأقصى (مراكش) قد ضغط على سلطان المغرب الأقصى محمد بن يوسف ، وحاصر قصره بالدبابات ، وهدده بالخلع ، وقد استنكرت الحركة الوطنية التونسية هذا الموقف ، ودعت الى مساندة محمد الخامس في صراعه ضد سلطان الحماية بالمغرب ، فردت السلطات الفرنسية بتعيين مقيم عام فرنسي جديد من العسكريين وهو الجنرال دى هوت لوك الذي وصل الى تونس في يناير ١٩٥٢ لقمع الحركة الوطنية ، فرد الوطنيون في ١٧ يناير ١٩٥٢ باعلان سقوط الحماية الفرنسية ، واعتبروا المستوطنين الفرنسيين جالية أجنبية ، وفي اليوم التالي ١٨ يناير اعتقلت السلطات الفرنسية كل زعماء الحزب الدستوري الجديد، وفي مقدمتهم الحبيب بورقيبة الذي لم يطلق سراحه الا بعد عامين ونصف. (٩٣)

كما قامت الإقامة الفرنسية باعتقال كل من يشتبه في انتمائه للحركة الوطنية حتى امتلأت السجون وصدر قانون منع التجوال ليلاً ، وفرضت الرقابة على الصحف التونسية ، واستمرت أعمال البطش والتدمير من طرف القوات الفرنسية مخلفة وراءها خسائر ضخمة في الأرواح والمنشآت التونسية.

لقد أثير شعب تونس تماماً واتجه الى المقاومة المسلحة ، ولكن في هذه الفترة من عام ١٩٥٤ تولى منديس فرانس مقاليد الحكم في باريس وسافر الى تونس وأعلن في خطاب رسمي أمام الباى بقرطاج استقلال تونس الداخلي.

وبدأت المفاوضات بين تونس وفرنسا في ٤ سبتمبر ١٩٥٤ بتونس ثم انتقلت الى باريس ، واتضح الخلاف حول مفهوم الحكم الذاتي وحول ضمان حفظ مصالح فرنسا، واستمر الخلاف الى أن سقطت حكومة منديس فرانس وتولى ادجار فور الحكم سنة ١٩٥٥ . [٩٤]

وفي نفس العام (١٩٥٥) عاد الحبيب بورقيبة بعد توقيعه اتفاقية الحكم الذاتي ، ولم تمر أيام قلائل حتى عادت الثورة الى تونس وذلك عندما رأى أمين الحزب الدستوري الجديد السيد صالح بن يوسف والمقيم في جنيف أن اتفاقيات الحكم الذاتي تمثل خطوة للوراء ، كما اتهم بورقيبة بالإستسلام للفرنسيين والتواطؤ مع الإستعمار. [٩٥]

وفي غضون ذلك الوقت حصل المغرب (مراكش) بزعامة الملك محمد الخامس على الاستقلال ، وبالتالي طالبت الحكومة التونسية رسمياً بإعادة فتح المفاوضات من جديد ، وأعلن في تونس أن المفاوضات ستبدأ يوم ٢٧ أغسطس ١٩٥٥ ، وظلت المفاوضات ١٨ يوماً الى أن تعثرت مرة أخرى ، وفي ٢٠ مارس ١٩٥٦ تم التوقيع على اتفاق اعترفت فيه فرنسا علناً باستقلال تونس، [٩٦] وقد تمكن بورقيبة بعد ذلك من التخلص من كل معارضيه وأن يصبح رئيساً للجمهورية بعد إلغاء الملكية في ٢٥ يوليو ١٩٥٧.

ثالثاً : فرنسا وإسبانيا والمغرب الأقصى (مراكش) :

إن الأحداث التاريخية متداخلة بين أقطار المغرب العربي ، ففي كلامنا عن فرنسا والجزائر ، تكلمنا عن حقبة من تاريخ المغرب الأقصى ، باعتبار أن المعاونات المغربية للجزائر أثناء ثورة الأمير عبدالقادر الجزائري (١٨٣٢-١٨٤٧) أدت الى انتقام فرنسا من المغرب ، وفرض الحرب عليه مما أدى الى هزيمة إيسلي الثقيلة الوطأة ثم عقد معاهدتي طنجة سنة ١٨٤٤ واللامغنية سنة ١٨٤٥ والمساس بالسيادة المغربية .

كما أن إسبانيا أيضاً قامت باصطناع مشكلة حدودية مع المغرب «الأقصى» فاستغلت حادثة من الحوادث البسيطة المتكررة على حدود ميناء سبتة ـ الجيب الإسباني في الأرض المغربية ـ ١٨٥٩ لإعلان الحرب على المغرب وقام الأسبان بفرض الحصار على موانئ طنجة وتطوان والعرائش ثم اندلعت الحرب على المغرب وقام الأسبان بفرض الحصار على موانئ طنجة وتطوان والعرائش ، ثم اندلعت الحرب بين الطرفين ، وكانت نتيجة هذا الصراع غير المتكافئ معروفة مقدماً (97) فقد حاقت الهزيمة بالمغرب نظراً للفارق في التسليح بين القوتين.

وفرضت اسبانيا معاهدتي ١٨٦٠ و ١٨٦١ للصلح والتجارة مع المغرب ، ونتيجة للغرامة المالية الثقيلة التي فرضتها المعاهدة الأولى فقد حل بالمغرب انهيار اقتصادي ثقيل الوطأة .

وكانت بريطانيا قد وقعت معاهدة تجارية مع المغرب سنة ١٨٥٦ حققت مكاسب ضخمة على حساب الاقتصاد المغربي. [٩٨]

كما أن أسبانيا ونتيجة لانتصارها في حرب تطوان سنة ١٨٦٠ اندفعت للحصول على المزايا التجارية في المغرب ، وأدى هذا التكالب الدولي على المغرب الى اتفاق الدول الكبرى على عقد مؤتمر مدريد في ١٥ مايو سنة ١٨٨٠ لبحث المشكلة المغربية،

الواقع فإن هذا المؤتمر لم يكن من أجل حل المشكلات التي أحاقت بالمغرب نتيجة للسطوة الأوروبية ، ولكن لتقنين مكاسب الدول الكبرى في علاقاتها بالمغرب.

وهكذا انتهى المؤتمر في ٣ يوليو ١٨٨٠ باتفاق المؤتمرين على بنود معاهدة مدريد الثمانية عشرة التي قننت الامتيازات الأجنبية بالمغرب ، واصبح المغرب واقعاً تحت رحمة الدول الكبرى ، وفي الأعوام الخيرة من القرن التاسع عشر طبع المغرب بطابع الاستعمار الأوروبي. [٩٩]

ويعد عام ١٩٠٤ عاماً مهماً جداً في تاريخ المغرب الأقصى ، ففي ذلك العام عقد الوفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا ، والذي اتفق فيه على إطلاق يد إنجلترا في مصر في مقابل إطلاق يد فرنسا في وسط وجنوب المغرب الأقصى ، وقد وافقت إسبانيا على الوفاق الودي الفرنسي - الإنجليزي.

الا أن ألمانيا ثارت ثائرتها بعد عقد الوفاق الودي سنة ١٩٠٤ وأعلنت سخطها بذلك الحادث الشهير ، عندما نزل غليوم الثاني بطنجة في ٣١ مارس ١٩٠٥ مؤكداً أن ألمانيا ستتدخل عسكرياً ضد أي تهديد للمغرب الأقصى. [١٠٠]

وقد أدت هذه الأحداث الى عقد مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ رغم مقاومة فرنسا ، وفي هذا الصدد وجه وزير خارجية إنجلترا تصريحاً الى وزير خارجية فرنسا يقول فيه «إن عقد مؤتمر الجزيرة يلغي إلغاء تاماً كل المعاهدات السرية التي سبقت ، بيد أنك إذا حصلت في مراكش على مركز خاص وإذا لعبت دورك مع ألمانيا بلباقة وحزم فلا مفر من مرور الزمن من أن نعترف لك بحمايتك على مراكش». [١٠١]

لقد وضح هدف فرنسا ، إذ كانت تبغي إقامة إمبراطورية في شمال أفريقيا لا يفصلها عن جنوب فرنسا غير البحر المتوسط.

وكان الجنرال ليوتي الحاكم الفرنسي لمنطقة وهران في غرب الجزائر يُغير على الأراضي المغربية من حين لآخر. [١٠٢]

وكانت حالة المغرب تزداد سواء يوماً بعد يوم ، لأن إسبانيا بحكم اتفاقها مع فرنسا على اقتسام المغرب منذ سنة ١٩٠٤ رأت أن الفرصة متاحة للتدخل فأرسلت قواتها على سواحل المغرب الشمالية ، واحتلت تطوان ، ولما رأى السلطان المغربي هذا الخطر المحدق ببلاده ، عقد مع فرنسا معاهدة للجلاء في ٢٣ فبراير ١٩١٠ ومع إسبانيا في ١٧ نوفمبر من نفس السنة ، ولكن الدولتين بقيتا في الأراضي المغربية.

ولم يتحقق الجلاء الأجنبي لأن الجيوش الفرنسية التي كانت قد استقرت في وجده والدار البيضاء تقدمت واحتلت فاس عاصمة المغرب في ذلك الوقت ، كما استقرت الجيوش الأسبانية في تطوان والعرائش والقصر الكبير .

وكان احتلال فرنسا لمدينة فاس هو السبب الرئيس في إرسال ألمانيا للطراد بانتير الى أجادير في أول يوليو سنة ١٩١١ (١٠٣) وفي ٤ نوفمبر ١٩١١ اتفقت الحكومتان الفرنسية والألمانية بقبول ألمانيا للحماية الفرنسية في المغرب مقابل مساحة من الكنغو الفرنسي تسلمها فرنسا لألمانيا ، والواقع أن هذا الإتفاق أزاح العقبة السياسية الأخيرة التي كانت تعترض إعلان فرنسا الحماية على المغرب (١٠٤)، وهكذا تم التوقيع على معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ ، بعد أن فرضت فرنسا على السلطان عبدالحفيظ التوقيع عليها ، فهو لم يوقع على هذه المعاهدة الا تحت التهديد المسلح. (١٠٥)

وكرد فعل لإعلان الحماية الفرنسية على المغرب ، تنازل السلطان عبدالحفيظ عن العرض واندلعت المقاومة المغربية المسلحة في كل مكان بالمغرب .

ولم يكد ينتهي شهر على التوقيع المفروض على المعاهدة حتى وصل الماريشال ليوتي بعد أن عينته فرنسا مقيماً عاماً لها في المغرب في ٢٨ إبريل ١٩١٢ ، كما أصدرت الحكومة الفرنسية في ١١ يونيو ١٩١٢ قراراً يحدد اختصاصات المقيم العام وتبين أنها وظيفة في المغرب تمثل جميع سلطات رئاسة الجمهورية الفرنسية بجانب السلطان .

لقد قام المغرب بالمقاومة المسلحة على مدى اثنين وعشرين عاماً أي حتى عام ١٩٣٤ ، ولكن القوة الغشوم قامت بقصف المدن والمنازل بلا هوادة ولا رحمة حتى تقمع المقاومة الوطنية.

وتعتبر ثورة فاس في إبريل ١٩١٢ وبعد فرض الحماية بأيام أول مظهر على شدة النضال ، ونتج عن هذه الثورة أن قررت سلطات الإحتلال الفرنسي إقامة حامية عسكرية كبيرة في فاس كما كثرت عمليات إعدام الثوار وفرض الغرامات.

لقد أدرك ليوتي أن القتال في المناطق المبنية أي داخل مدينة فاس سيكون بلا شك في صالح الوطنيين الذين هم أعلم بمسالك ودروب المدينة ، ولذلك عمل على استرضاء الأهالي ، وتقرب من علماء القرويين ، وسنرى كيف أنه التزم هذه السياسة وتوسع فيها مدة بقائه في مراكش. (١٠٦)

وعلى الجانب الآخر تقدمت اسبانيا أيضاً بقواتها لاحتلال منطقة حمايتها بشمال المغرب ، وكانت الخطة هي أن تتقدم القوات الأسبانية في منطقة الجبالة لإحتلال مدينة تطوان على حافتها الشرقية وهي المدينة التي اتفق على أن تكون عاصمة لمنطقة الحماية الأسبانية ، ولكن ظهر في الجبالة زعيم مغربي هو أحمد بن محمد الرسولي الذي حمل لواء المقاومة من سنة ١٩١١ حتى ظهور الأمير الخطابي سنة ١٩٢١ ، وقد وقعت حكومة مدريد مع الرسولي هدنة سنة ١٩١٥ أقرته حاكماً على إقليم الجبالة .

وكان الرسولي من بين الزعماء الذين اتصلوا بالألمان أثناء الحرب العالمية الأولى وتلقى المعونة منهم ، ولذا تحرج موقفه بعد انتهاء الحرب ، وكان على إسبانيا أن ترضي فرنسا ، فقررت التوغل في إقليم الجبالة وتكبدت في ذلك العمل خسائر فادحة واستغرقت وقتاً طويلاً قبل أن تتمكن من احتلال شفشاون أهم مدن الجبالة في أكتوبر ١٩٢٠ ، الا أن الرسولي استمر يكبد قوافل التموين الاسبانية خسائر فادحة الى أن بدأ نفوذ الأمير محمد بن عبدالكريم الخطابي يمتد الى الجبالة.

جهاد الأمير محمد بن عبدالكريم الخطابي:

جمع الأمير الخطابي بين الثقافة الوطنية العربية والثقافة الأوروبية عن طريق اتصاله بالاسبان ، فقد تلقى دراسته الأولى بجامع القروين بفاس ثم اتصل بالجيوب الإسبانية في المغرب سبتة ومليله ، واطلع على بعض نواحي الثقافة الأوروبية .

وكانت حكومة مدريد منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ تسعى لاحتلال منطقة نفوذها في شمال المغرب احتلالاً شاملاً ، بعد أن كانت قد اضطرت الى مهادنة زعماء القبائل في الريف - شمال المغرب - والجبالة .

وقبل أن يتبوأ الخطابي منصب الزعامة ، كان قد اصطدم بالإدارة الاسبانية في مليله حتى انتهى به الأمر الى السجن ، ولكنه استطاع الفرار وخرج مصمماً على الإنتقام ، ولم يمض زمن طويل حتى بدأ الخطابي الكفاح المسلح ضد الأسبان في شمال المغرب وترجع أولى معاركه الى سنة ١٩٢١ عندما انتصر الخطابي على القوات الإسبانية عند إيران .

وفي ١٨ يوليو ١٩٢١ التحمت قوات الأمير مع القوات الإسبانية بقيادة سلفستر في معركة الأنوال الشهيرة التي تعد من الوقائع الحاسمة في تاريخ شمال أفريقيا ، حيث أبادت قوات الخطابي جيشاً إسبانياً بكامله ، وهبت القبائل المغربية في الريف تحاصر المراكز الإسبانية ، كما أسرت العديد من الجنود الإسبان وشكل الخطابي حكومة في منطقة نفوذه بالريف وأعلن عن أهداف حكومته بأنها عدم الإعتراف بالحماية الفرنسية وجلاء الأسبان عن الأراضي المغربية ، ولعل إطلاق اسم الجمهورية على حكومة الخطابي إنما جاء نتيجة اتباعه وسائل الشورى.

وفي هذه المرحلة تدخلت فرنسا الى جانب إسبانيا لمواجهة ثورة الأمير الخطابي وحققت المقاومة المغربية بعض الإنتصارات عند المواجهات ، وتسللت لبعض الوقت الى تازة ، والى مسافة ٢٠ ميلاً من فاس محدثة خسائر فادحة في صفوف القوات

الفرنسية .

والحق أن صمود دولة الريف (حكومة الخطابي) سنة كاملة (مايو ١٩٢٥ الى مايو ١٩٢٦) أمام دولتين أوروبيتين يعتبر حالة نادرة في تاريخ الحروب الإستعمارية.

وقد استعدت القوات الإسبانية الفرنسية ، وأعدت ثلاث حملات اتجهت في نفس الوقت الى حصن ترجست الذي اتخذه الأمير مقراً له ، واستطاعت الإستيلاء عليه في ٢٣ مايو ١٩٢٦ ، ولم تمض بضعة أيام حتى سلم الأمير نفسه للفرنسيين حيث تم نفيه الى جزيرة ريونيون وظل بمنفاه حتى عام ١٩٤٧ حيث تقرر السماح له بالإقامة في فرنسا ، وعند وصول الباخرة التي تقله الى بورسعيد لجأ الى السلطات المصرية التي منحته حق اللجوء السياسي ، وفي القاهرة ساهم الخطابي بنصيب كبير في توجيه لجنة المغرب العربي . (١٠٧)

تطور السياسة الفرنسية الإستعمارية في المغرب:

شغل الماريشال ليوتي منصب المقيم العام بجانب القيادة العسكرية منذ فرض الحماية سنة ١٩١٢ وحتى سنة ١٩٢٥ ، وقد وضع ليوتي أسس ومبادئ الإدارة الفرنسية غير المباشرة ، ويتضح ذلك من قوله «تتضمن فكرة الحماية أن الدولة المحمية تحتفظ بأنظمتها عن طريق هيئاتها المنظمة وأن تحكم نفسها بنفسها عن طريق هيئاتها المنظمة ، ومراكش دولة مستقلة تعهدت فرنسا بحمايتها على أن تظل تحت سيادة السلطان مع الإحتفاظ بنظام الحكم الذي اتخذته ، ومن الواجبات التي أنيطت بي ضمان وحدة هذه الحكومة والمحافظة على نظام الحكم القائم بها».

وبالتالي فإن ليوتي لم يشجع الهجرة الفرنسية ولم يساند الإستيطان الفرنسي بالمغرب ومع ذلك فقد كان تيار السياسة الإستعمارية أقوى منه فدخل الى مراكش (المغرب) في عهده نحو ألف مستوطن فرنسي تملكوا نحو ٤٠٠٫٠٠٠ هكتار من

الأراضي الزراعية.

وفي عام ١٩١٦ وافق ليوتي على إقامة مجلس استشاري تمثل فيه الغرف التجارية في المغرب وذلك للإشراف على ميزانية الإقامة العامة .

ولكن خلفاء ليوتي لم يحافظوا على المبادئ التي وضعها فسارت مراكش الى وضع المحميات الأخرى (الجزائر - تونس) وطبعها بالطابع الفرنسي ، كما فتح باب الهجرة على مصراعيه ، ومنح المستوطنون مئات الألوف من الهكتارات من الأراضي الزراعية. (١٠٨)

السياسة البربرية:

يقصد بالسياسة البربرية تلك السياسية التي اتبعتها فرنسا في عهد الحماية لعزل البربر عن العرب، وفعلاً استصدرت الإقامة العامة ظهيراً (مرسوماً) في سبتمبر ١٩١٤ يخرج البربر من دائرة القضاء الشرعي في الأمور المدنية ، ويجعل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصاً بنظر تلك الشؤون.

ولم يثر ظهير سنة ١٩١٤ في حينه رد فعل يذكر لعدم وجود الوعي الكافي آنذاك ، ولكن السياسة البربرية فيما بعد كانت منهجاً بعيد الأهداف ، وقد اهتمت الإقامة العامة الفرنسية بالمسألة ، وضعت خطة لإحياء اللغة البربرية على أن تكتب بحروف لاتينية ، وفي الوقت نفسه ركز رجال التنصير نشاطهم في مناطق البربر حتى صار لهم نحو ١٣٨ مركزاً سنة ١٩٣٢ (١٠٩) ، تلك هي الظروف التي واكبت إصدار الظهير البربري سنة ١٩٣٠ في بداية عهد السلطان محمد بن يوسف ، فكان له دوى عظيم في العالم الإسلامي إذ فهم الظهير (المرسوم) على أنه يهدف الى تنصير جماعة من المسلمين بقوة القانون ، أما الظهير نفسه فيشمل تعديلين أساسيين بخصوص قضاء البربر ، وبمقتضى التعديل الأول يعطي مجلس الجماعة أو القبيلة صفة رسمية ،

فيتحول الى محكمة مدنية ، ويسجل عرف البربر ليصير قانوناً معترفا به لتلك المحاكم ، أما التعديل الثاني فينزع بمقتضاه النظر في الجنايات من القضاة المغاربة الرسميين وتحول الى محاكم فرنسية وطبقاً للقانون الجنائي الفرنسي ، وكان من المفروض أن يطبق الظهير على نحو مليون ونصف مليون من البربر ، ولكن رد الفعل كان عنيفاً من جانب المغاربة ، كما جاءت الحملة العنيفة من العالم الإسلامي كله لتضيف عاملاً جديداً لايقاف تيار السياسية البربرية ، ومع ذلك لم تتوقف فرنسا طوال عهد الحماية في استغلال كل مناسبة لاحاكة الدسائس بين العرب والبربر في المغرب . (١١٠)

الحركة الوطنية في المغرب:

بدأ الشباب المغربي العمل الوطني على شكل جمعيات خاصة ذات أهداف تعليمية واجتماعية ، ومن جماعات المثقفين تألفت جماعة أنصار الحق في الرباط وكان أبرز أعضائها أحمد بلا فريج الذي جمع الى جانب دراسة الثقافة الفرنسية ثقافة عربية تلقاها في جامعة القاهرة ، كما كان علال الفاسي من أبرز شباب جامع القرويين في فاس ومن الذين روجوا للدعوة السلفية ، وعندما أصبح أستاذاً بجامعة القرويين استطاع أن يحول دروسه الدينية الى محاضرات في التربية القومية ، وعندما علم شباب فاس بنشاط اخوانهم في الرباط عمل كل فريق على التقرب من الآخر حتى كونوا كتلة العمل المراكشي التي ظهرت كحركة سياسية واسعة النطاق بعد صدور الظهير البربري سنة ١٩٣٠ ، وفي عام ١٩٣٢ أصدرت الكتلة مجلة باسم الكتلة المراكشية للعمل ، وكانت تصدر في باريس باسم مجلة المغرب وفي المغرب كانت تصدر باللغة الفرنسية أيضاً باسم مجلة العمل المراكشي ولم تكن الكتلة حتى ذلك الوقت حزباً سياسياً بالمعنى المعروف ، وإنما كانت تجمعاً للشباب المثقف.

وفي سنة ١٩٣٤ نزلت الكتلة الى ميدان العمل الجماهيري ، وذلك بمناسبة زيارة

السلطان لفاس في مايو ١٩٣٤ ، وتدخل الإقامة الفرنسية لمنع السطان من الصلاة في جامع القريين أحد معاقل الكتلة ، فقد اندلعت بعض الإضطرابات في هذه المناسبة .

وكان برنامج الكتلة الذي نشرته في نوفمبر سنة ١٩٣٤ متواضعاً جداً ، فقد طالب واضعوه بالإصلاحات الداخلية مثل تأسيس المجالس البلدية وتوحيد التعليم ، وقد قبلت الإقامة مناقشة هذه المطالب ، ولكن سرعان ما ضغط المستوطنون الفرنسيون فتراجعت الإقامة عن المضي في دراسة هذه المطالب .

وقد انسلخ محمد الوزاني عن الكتلة وأسس حزباً مستقلاً باسم حزب الشعب ، وواضح أن الوزاني كان متشبعاً بالثقافة الغربية ، وركز اهتمامه على تطبيق الحكم النيابي .

واستمر هذا الخلاف الى أن ظهر الحزبان بعد الحرب العالمية الثانية باسمين جديدين هما حزب الإستقلال وحزب الشورى والإستقلال .

وقد تأثر المغرب بالحرب العالمية الثانية ، فقد ترك الألمان حسب اتفاقية الهدنة لحكومة فيشي حق الإحتفاظ بقواتها الأساسية في شمال أفريقيا ، ولذلك أصبح موقف تلك القوات مشكلة بالنسبة للقوات الإنجليزية والأمريكية التي توجهت لفتح جبهة في شمال أفريقيا .

ومع ذلك فقد بنى الأمريكيون خططهم السياسية في شمال أفريقيا على أساس استرضاء السلطات الفرنسية ، فأبقوا العلاقات مع حكومة فيشي ، ولم يدخل الأمريكيون المغاربة في حسابهم عند رسم تلك الخطط .

وأوشكت الخطة الأمريكية الرامية الى الإعتماد على الفرنسيين أن تفشل حينما شرعت القوات الأمريكية في غزو شمال أفريقيا في ٨ نوفمبر ١٩٤٣ ، وعموماً أمكن للقوات الأمريكية الدخول الى أرض المغرب وعندما انعقد مؤتمر الدار البيضاء بين تشرشل وروزفلت في يناير ١٩٤٣ انتهز الرئيس الأمريكي الفرصة فقابل السلطان

المغربي بدون وساطة المقيم العام كما كانت تقضي معاهدة الحماية ، واعتبر الفرنسيون أن ذلك يعد دليلاً على أن السياسة الأمريكية ستؤيد فيما بعد مطالب مراكش الوطنية. (١١١)

حزب الإستقلال والحركة الوطنية:

في يناير سنة ١٩٤٤ وبينما كان زعماء البلاد في المنفى ، أعاد الوطنيون تشكيل حزب جديد باسم حزب الإستقلال ، ويعد مؤتمر ١١ يناير سنة ١٩٤٤ تحولاً في تاريخ الحركة الوطنية ، لا لأنه تمخض عن تأسيس حزب الإستقلال أكبر الأحزاب السياسية في المغرب في ذلك الوقت فحسب بل لأنه قرر العدول عن سياسة الإستقلال على مراحل ، فطالب باسقاط الحماية مباشرة كشرط مسبق للتفاوض مع فرنسا.

وقد طالب مؤتمر حزب الإستقلال في يناير ١٩٤٤ باستقلال المغرب وتوثيق العلاقات مع الدول العربية والولاء للملك محمد الخامس الذي تغير لقبه من السلطان الى الملك في هذا البيان ، وكان رد فعل الإقامة عنيفاً ، وعمت المظاهرات مدينة فاس وكثر الشهداء واتسعت حركة الإعتقالات.

وقد ظهر الملك محمد الخامس في هذه المرحلة على رأس الحركة الوطنية ، ويعتبر خطاب طنجة في إبريل ١٩٤٧ أول موقف إيجابي يتخذه السلطان من الحركة الوطنية ، وبالتالي بداية الصراع بينه وبين الإقامة ، والذي انتهى بعزل الملك سنة ١٩٥٣ ، ودبرت الإقامة تعيين محمد بن عرفه سلطاناً باعتبار أنه عم الملك المخلوع ، وأنه سيكون ألعوبة في يد الإقامة .

وهكذا بدأت الحركة الوطنية المسلحة في المغرب كرد فعل لممارسات الإقامة التعسفية ، فقد أوجد خلع السلطان محمد الخامس شعوراً بأنه راح ضحية انغماسه في الحركة الوطنية ، فبدأت حوادث الإغتيال الفردي تتكرر ، وانصبت على المراكشيين المتعاونين مع الإستعمار .

وفي احتفالات ١٤ يوليو سنة ١٩٥٥ ألقيت قنبلة على حشد من الفرنسيين في الدار البيضاء ، فقام رجال الشرطة الفرنسية ومعهم بعض المستوطنين الفرنسيين بأعمال انتقامية عنيفة ، فنهبوا المحال المغربية وقتلوا العديد من السكان الوطنيين.

وبالتالي وقف الشعب المغربي وقفة رجل واحد وقامت القبائل البربرية بالمشاركة في الحركة الوطنية ، وفي الذكرى الثانية لخلع الملك محمد الخامس زحفت القوات البربرية على المدن الصغيرة الواقعة في الأطلس المتوسط ، وعجزت القوات الفرنسية عن حماية هذه المدن تماماً ولوحظ أن النساء المغربيات اشتركن لأول مرة في الثورة الوطنية مما ألهب حماس الجماهير .

وقد نسق القادة المغاربة خطتهم مع أبطال الثورة الجزائرية لأن الجزائر شهدت في يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٥ هجمات واسعة النطاق على المستوطنين الفرنسيين ، مواكبة للهجمات المغربية ٠ وكان لهذا التنسيق وقع شديد على الرأي العام الفرنسي ، وهذا كله يؤكد وحدة النضال المغاربي ضد الإستعمار الفرنسي .

وفي ظل هذه الظروف تم ترتيب المفاوضات الفرنسية المغربية ولم تطل مفاوضات الملك محمد الخامس في باريس . بعد الإفراج عنه وعودته الى كرسي العرش. فقد صدر تصريح مشترك يعرف بتصريح لا سل سان كلو في ٦ نوفمبر ١٩٥٥ وفيه أعلن الملك قبوله لقرارات مجلس الوزراء الفرنسي الصادرة في ٥ نوفمبر ، والتي نصّت على تأليف مجلس وزراء في المغرب واستئناف المفاوضات مع فرنسا حول وضع المغرب كدولة مستقلة وإقامة ملكية دستورية هناك.

ورغم ذلك استمر جيش التحرير المغربي في نضاله حتى اضطرت الحكومة الفرنسية في ٢ مارس ١٩٥٦ الى الإعلان بأن نظام الحماية في مراكش أصبح لا يلائم الظروف الجديدة ، وهكذا قطعت مراكش (المغرب) المراحل بسرعة نحو الإستقلال السياسي .

رابعاً : تطور تاريخ ليبيا الحديث والغزو الإيطالي :

استمر الحكم العثماني لليبيا من عام ١٥٥١ الى ١٧١١ فيماعرف بالفتح العثماني الأول الذي انتهى ليبدأ حكم الأسرة القرمانلية ، وقد عاشت ليبيا أثناء العصر العثماني الأول وبصفة خاصة في أواخر القرن السادس عشر وطوال القرن السابع عشر تعاني من الفوضى الشاملة التي حلت بالبلاد نتيجة سوء الحكم والإدارة وقيام الثورات في مختلف أنحاء البلاد ، وكذلك الفتن بين الجنود الذين انصرفوا عن مهمتهم الأصلية وهي الدفاع عن البلاد الى الثورة على الولاة وعزلهم .

وهكذا أدى ضعف الدولة العثمانية وانهيار تنظيمات الحكم في أوائل القرن الثامن عشر الى استئثار بعض قادة الجنود أو زعماء العصبيات المحلية بالسلطة في مناطقهم ، ومن بين هؤلاء أحمد القرمانلي ، وهو أحمد بن يوسف بن محمود بن مصطفى القرمانلي نسبة الى القبيلة المعروفة بأرض الأناضول ، ورغم الأصل الأجنبي فإن مضي قرن ونصف من الزمان على استقرار أسرة القرمانلي بطرابلس وارتباطهم بوشائج المصاهرة مع الطرابلسيين جعلت أهل البلاد ينظرون إليهم على أنهم من أصل عربي .

وتمثلت الصعوبات التي واجهت أحمد القرمانلي في مواجهاته مع الدول الأجنبية كما تأزمت علاقته بالسلطان العثماني بسبب اختيار أهل طرابلس له والياً على البلاد في ٢٧ يوليو ١٧١١ بدون موافقة السلطان العثماني ، الا أن أحمد القرمانلي ا ستمال السلطان بالهدايا حتى أصدر له فرماناً بالولاية .

وفي سنة ١٧٤٥ خلف محمد القرمانلي أباه في حكم طبارسل واستقر أمر الولاية وزادت إيراداتها ، وفي سنة ١٧٥٤ تولى علي القرمانلي الأول الحكم بعد أبيه محمد ، وفي عهده ساءت أحوال الولاية .

وهكذا تطلع أهل طرابلس الى الآستانة لكلى تنقذهم مما حل بهم وقد انتهزت الدولة العثمانية الفرصة حين عرض مغامر يدعى علي برغل على السلطان سليم الثالث أن يحقق أمل السلطنة في التخلص من حكم الأسرة القرمانلية وأن يكون له حكم طرابلس ، ووافق السلطان على طلب علي برغل ومنحه فرماناً بتعيينه والياً على طرابلس ، وجمع برغل مجموعة من المرتزقة واقتحم بهم طرابلس في ٢٩ يوليو ١٧٣٩ ، فما كان من علي القرمانلي وأسرته إلا الهرب الى تونس .

ويبدو التعاون واضحاً بين أجزاء المغرب العربي لأن والي تونس حموده باشا ساعد القرمانليين على العودة الى طبارسل في ١٩ يناير ١٧٩٥ واضعاً حداً لحكم علي برغل، وفي سنة ١٧٩٦ نجح يوسف بن علي القرمانلي في الوصول الى حكم طرابلس.

وفي عام ١٨٣٢ تنازل يوسف لابنه علي الثاني عن الحكم ، ولكن عاشت الولايات في عصره اضطرابات عنيفة وفوضى مدمرة .

وفي عام ١٨٣٥ استطاع العثمانيون القضاء على الأسرة القرمانلية وإعادة ليبيا تحت حكمهم المباشر .

وبينما كان العثمانيون مسيطرين على طرابلس وفزان ، أصبحت برقة مركزاً لحركة دينية سلفية ومؤسس هذه الحركة هو السيد محمد بن علي السنوسي ، وقد ولد في مستغانم بالجزائر في أواخر ثمانينات القرن الثامن عشر ، وبعد أن نال تعليماً دينياً مكثفاً في القرويين بفاس بالمغرب عبر شمال أفريقيا الى الأماكن المقدسة يبشر بالعودة الى ما كان عليه السلف الصالح ، وفي الحجاز تم تأسيس الحركة السنوسية .

وفي حوالي عام ١٨٤٠ ، وعندما أصبح السنوسي الكبير عاجزاً عن العودة الى وطنه الجزائر بسبب الإحتلال الفرنسي ، فإنه أقام في برقه وفي عام ١٨٤٣ أسس المركز الأب للحركة السنوسية (زاوية البيضاء) في الجبل الأخضر ورغم أن السكان في برقة كانوا مسلمين فإنهم كانوا من البدو ، وكانوا يعلمون القليل من عقيدتهم

وعندما وصل السنوسي الكبير وجدهم يعيشون هناك في الضلال. (١١٢)

وبالتالي أخذ على عاتقه أن يعلم الجاهل ويرشد الضال ، وكانت أدواته في هذه السياسة هم الإخوان الذين حملوا رسالته السنوسية عبر الصحراء والسواحل الأفريقية ، وكذلك الزوايا الدينية التي شيدت في المراكز القبلية أو الواحات على طرق التجارة والحج ، والتي كانت تعمل كدور للعبادة والتعليم وكمستشفيات وكمنابع للعقيدة والمشورة .

وقد صادفت الدعوة السنوسية قبولاً لدى البدو ، وبطبيعة الحال فإن دور السنوسية كان من المحتم أن يكون سياسياً كما هو ديني.

وكان العثمانيون في ذلك الوقت لا يملكون القوة لحكم داخل الولايات ، فتركوا عملية جمع الضرائب وتنفيذ القانون والمحافظة على طرق التجارة للسنوسي الذي أصبح في الواقع حاكماً لإقليم برقه تحت السيادة الاسمية العثمانية. (١١٣)

وقد أصبح للسنوسية نفوذ في مناطق مختلفة ، فقد نظمت نفسها في فزان، ولكنها لم تنتشر أبداً في طرابلس ، كما انتشرت في تشاد الحالية وأجزاء أخرى من أفريقيا الإسلامية .

إيطاليا وليبيا:

في سنة ١٩٠٠ بدا أنه من المحتمل أن تستولي إيطاليا على طرابلس العثمانية، وعموماً فان الدبلوماسية الإيطالية قضت ثلاثين عاما (١٨٨١-١٩١١) في تهيئة الرأي العام الدولي لاحتلاها للمتلكات العثمانية الباقية في شمال أفريقيا ، واتبعت إيطاليا أسلوب التغلغل السلمي بالنسبة للإقتصاد والحياة الإجتماعية في طرابلس ، ومنذ عاما ١٩٠٧ تمخض التغلغل الإيطالي السلمي في طرابلس عن توسيع عمل بنك روما في

طرابلس والذي استثمر أمواله في الزراعة المحلية والصناعات الخفيفة والتعدين وصناعة السفن.

وفي نهاية الأمر أرسلت إيطاليا الى اسطانبول إنذاراً سنة ١٩١١ بأنها ستحتل طرابلس ، وهكذا استولت الأساطيل الإيطالية في أكتوبر سنة ١٩١١ على طرابلس وبنغازي ودرنه وطبرق ، وقد حارب الليبيون مع الأتراك كمسلمين تابعين للسلطان ضد الإيطاليين .

وفي ٥ نوفمبر ١٩١١ صدر قرار ملكي بوضع طرابلس وبرقه تحت حكم التاج الإيطالي ، وتم عقد معاهدة بين تركيا وإيطاليا في أوشى قرب لوزان في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ ، أعطت لإيطاليا إشرافاً اسمياً على طرابلس وبرقه ، ولكن الحقوق التركية تضمنت الإشراف على الأمور الدينية في ليبيا .

وفي أواخر عام ١٩١٢ تكفل السيد أحمد الشريف بالإستمرار في مقاومة الغزو الإيطالي كممثل للسلطان العثماني وكرئيس للحركة السنوسية بشكلها السياسي الحقيقي في برقه. (١١٤)

واعتباراً من عام ١٩١٣ استخدم السنوسيون أسلوب حرب العصابات وتقدموا الى بنغازي وبدأوا السيطرة على المنطقة بين بنغازي ودرنه .

ومع أن السنوسيين قد حققوا بعض الإنتصارات فإنهم اضطروا أخيراً الى التمركز في برقه. (١١٥)

وهكذا تنازل السيد أحمد الشريف عن القيادة لتلميذه وابن عمه الشاب السيد إدريس ، وقد بدأ ادريس مفاوضات مع الإنجليز ومع الإيطاليين في يوليو حققت له حكماً ذاتياً في برقه باعتبار أن إيطاليا كانت محالفة لإنجلترا أثناء الحرب العالمية الأولى. (١٩١٤-١٩١٨)

ومع نهاية عام ١٩٢١ تأزمت العلاقات بين السنوسيين وإيطاليا مرة أخرى ، وأعلن الحاكم العام الإيطالي فولبى الأحكام العرفية وألغى الإتفاقيات مع السنوسيين كما أنه في غضون ذلك الوقت تولى بنيتوموسوليني السلطة في روما في أكتوبر ١٩٢٢ وبدأت الحرب الإيطالية الضروس طيلة العشرينات والثلاثينات ، وفي عام ١٩٢٥ حل محل الكونت فولبى في طرابلس القائد اميليو دى بونو ، بينما حاز الكولونيل رودلفو جرازياني على لقب قاهر طرابلس .

وفي عام ١٩٢٩ تم تعيين ماريشال إيطاليا بترو بادوجليو Pieter Badoglio حاكماً على طرابلس وبرقه كما أكمل جرازياني اخضاع فزان .

وفي هذه المرحلة من الجهاد الليبي ظهر على المسرح القائد الشهيد عمر المختار وهو عمر المختار بن عمر بن فرحات وهو الذي دوخ قوات الإحتلال الإيطالي وكبدها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد. (١١٦)

وقد استخدم جرازياني تكتيكات عنيفة جداً للقضاء على المقاومة الليبية الباسلة وطبقاً لتقدير رحالة أجنبي معاصر فإن نحو ١٢٫٠٠٠ ليبي قد تم استشهادهم أثناء عهد إرهاب جرازياني (١٩٣٠-١٩٣١)

وقد بدأ الإستعمار الإستيطاني الإيطالي بطيئاً في ليبيا على الرغم من أنه بين عامي ١٩١٤ و ١٩٢٩ فإن نحو ١٨٠٫٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية قد تم تخصيصها للمستوطنين الإيطاليين .

وقد بدأت المستوطنات الكبيرة سنة ١٩٣٣ ، الا أنه في عام ١٩٣٨ أشرف الماريشال ايتالوبالو Italo Ballo على مشروع طموح لتوطين ٢٠٫٠٠٠ من الإيطاليين في طرابلس وبرقه ، وتلا ذلك وصول ١٢٫٠٠٠ معمر إيطالي سنة ١٩٣٩ ، ووصل الحال بالماريشال بالبو الى أنه يقول «لن يكون هناك سادة وعبيد في ليبيا ، لأنه بدلاً من ذلك سنرى الإيطاليين الكاثوليك والإيطاليين المسلمين (الليبيين) متحدين كعناصر قوية في تنظيم كبير في الإمبراطورية الفاشية». (١١٧)

أي أن الماريشال كان يتصور القضاء تماماً على الهوية العربية الإسلامية لسكان ليبيا وأن يتحول الليبيون جميعاً الى مواطنين إيطاليين ،ولكن أحداث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) كان لها رأي آخر ، فبعد هزيمة إيطاليا وحلفائها في الحرب العالمية الثانية تم وضع المسألة الليبية على مائدة السياسة الدولية من جديد.

وفي عام ١٩٤٣ وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية كان لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة قوات متمركزة في ليبيا ، فقد اعتبرت بريطانيا أن طرابلس هي إضافة هامة للنقاط البريطانية القوية في البحر المتوسط ، أما القوات الجوية الأمريكية فقد سيطرت على قاعدة جوية في الشرق القريب من طرابلس ، كما أن الإدارة الفرنسية في فزان اتبعت النظام السائد في جنوب الجزائر ، وأنجز الفرنسيون الكثير من أجل إلحاق الإدارة والمالية الفزانية بالجزائر ، وبالتالي فصلها عن بقية ليبيا ، أي أن فرنسا أرادت ربط فزان بمنطقة نفوذها في تونس والجزائر والمغرب .

الحركة الوطنية في ليبيا:

كثفت الحركة الوطنية الليبية من نشاطها أمام خطر تمزق الأمة وتقسيمها الى مناطق نفوذ للدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية ، ففي عام ١٩٤٧ كان في طرابلس نحو اثني عشر حزباً ، كلها تطالب بالإستقلال واتحاد الولايات الثلاث وعضوية الجامعة العربية ، وكان الخلاف الرئيس بينها هو موضوع القيادة السياسية ، وكان الوجه السياسي البارز هو بشير بك السعداوي .

وفي مارس ١٩٤٧ تم تأسيس المجلس الوطني لتحرير ليبيا في القاهرة وبمعاونة الجامعة العربية ، وكان السعداوي معاوناً مخلصاً للسيد إدريس السنوسي القائد الوحيد الذي يمكنه أن يوحد ليبيا. (١١٨)

وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بتشكيل جمعية وطنية تأسيسية تمثل الشعب الليبي قبل أول يناير سنة ١٩٥١ ، وأن تشكل الجمعية حكومة مؤقتة لليبيا قبل أول إبريل ١٩٥١ ، وأن تقر دولتا الإدارة (بريطانيا وفرنسا) نقل السلطة ـ تدريجياً الى الحكومة المؤقتة ، وأن يتم التسليم في موعد أقصاه يناير ١٩٥٢ .

وقد تشكلت الجمعية الوطنية من ستين عضواً بواقع عشرين عضواً عن كل ولاية من الولايات الثلاث (طرابلس وبرقه وفزان)، واجتمعت الجمعية لأول مرة في طرابلس بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وفي جلستها الثانية في ٢٧ نوفمبر ، قررت وضع اللائحة الداخلية ، وأن تكون قرارات الجمعية الوطنية بأغلبية ثلثي الأعضاء وأن يكون شكل الحكم القادم ملكياً ، كما اتخذ قرار ينص على اختيار الأمير محمد ادريس السنوسي ملكاً .

وفي صباح يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ أعلن الملك ادريس الأول أمام أعضاء الوزارة المؤقتة أن ليبيا أصبحت مملكة مستقلة ذات سيادة .

وهكذا وبعد صدور قانون الإنتخابات وإجراء هذه الإنتخابات تكون البرلمان الليبي، وافتتح هذا البرلمان في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ بحضور الملك ادريس بمدينة بنغازي حيث ألقى رئيس الوزراء أول خطاب عرش في عهد الاستقلال.

وهكذا ظهرت على صفحة التاريخ المملكة الليبية المتحدة دولة عربية مستقلة وعضواً في الجامعة العربية. (١١٩)

(خامساً: موريتانيا)

سقطت موريتانيا في قبضة الإستعمار الفرنسي كغيرها من أقطار المغرب العربي، وخاض الشعب الموريتاني صراعاً مريراً من أجل تحقيق الإستقلال الذي تم في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ ، وتفصيل الأمر أن الجمهورية الفرنسية الخامسة ، رأت أن تجري بعض الإستفتاءات في الأقاليم التابعة للإتحاد الفرنسي كي تختار هذه الأقاليم البقاء في العائلة الفرنسية أو بين الإستقلال التام ، وكان قد أجرى استفتاء في سبتمبر ١٩٥٨ واختارت موريتانيا البقاء ضمن المجموعة الفرنسية ، ولكن الزعماء الوطنيين في موريتانيا تطلعوا في هذه الفترة للاتصال مباشرة بالهيئات الدولية ، وهكذا خطت موريتانيا خطوتها النهائية لاستكمال السيادة في ما بين شهري يونيو ويوليو ١٩٦٠ ، وقد صادق المجلس الوطني الموريتاني على قانون ينص على تعجيل المطالبة باستقلال الوطن قبل بداية عام ١٩٦١ ، وسافر المختار ولد داده للتفاوض مع الحكومة الفرنسية في يوليو ١٩٦٠ حيث أبرم في ١٩ أكتوبر الإتفاق الموريتاني الفرنسي الذي ينص على نقل ا لسلطة في موريتانيا الى الوطنيين وإعلان الإستقلال الكامل في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ .

وشأن زعماء الحركات الوطنية في بعض أقطار المغرب العربي والمتشبعين بالفكر الليبرالي في تكوينهم بسبب ثقافتهم الفرنسية ، فقد تبنى زعماء موريتانيا النظام البرلماني في أول الأمر ، الا أنهم بعد ذلك نزعوا الى نظام الحزب الواحد ، وكان رأي الزعماء أن إباحة الأحزاب ستؤدي الى إيقاظ الروح القبلية وظهور الانقسامات الداخلية ومن ثم فقد تم تعديل دستور سنة ١٩٥٩ ودستور ١٩٦١ ، وتم نقل موريتانيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي الذي أقره الدستور الجديد وأصبح رئيس الجمهورية ينتخب بالتصويت العام .

وقد شهدت السياسة الخارجية لموريتانيا تغييرات مستمرة حسب الظروف والضغوط التي أحاطت بها منذ بداية الإستقلال ، ففي السنوات الأولى «الستينات» اعتبرت موريتانيا من بين الدول الدائرة في فلك الغرب عامة وفرنسا خاصة ، ونتج

عن ذلك أن معظم الدول العربية أيدت المطالب المغربية على موريتانيا لعدة سنوات.

ولما خفت الدعاوي المغربية انطلقت السياسة الموريتانية في الطريق الذي يعبر عن الأماني الوطنية ، وصارت مثل معظم دول المغرب العربي تخطط سياستها ملتصقة في ذلك بالوطن العربي الكبير ، والذي تبلور في طلب موريتانيا الإنضمام الى الجامعة العربية في عام ١٩٦٣ .

ولا شك أن موريتانيا إحدى الدول المؤسسة للإتحاد المغاربي وأنها سوف تستفيد من التعاون والتنسيق الإقتصادي بين دول الإتحاد الذي سيركز على التخصيص وتقسيم العمل في المشروعات المشتركة ، كل ذلك في ظل ندرة الموارد الطبيعية في موريتانيا ، هذا بالإضافة الى المصاعب الإقتصادية التي تواجهها، والواقع فإن موريتانيا تستطيع من خلال الإتحاد إقامة علاقات متوازنة مع كل من الجزائر والمغرب ، وهما الدولتان اللتان لهما معها حدود مشتركة، وواضح أن موريتانيا المستقلة تعد دعماً وامتداداً استراتيجياً مع المغرب، إذ هما معاً يشكلان نافذة للاتحاد على المحيط الأطلسي. [١٢٠]

كلمة أخيرة

كان لقيام الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ صدى بعيداً في المغرب العربي ، وكان ميثاق الجامعة يشتمل على ملحق خاص بتحرير شعوب شمال أفريقيا ، الا أن ظروف الجامعة في ذلك الوقت لم تسمح لها بأن تلعب الدور الذي تطلع إليه المغاربة منها ، ومع ذلك فقد كانت القاهرة ملجأ للزعماء الذين تعرضوا للنفي والاعتقال ، وفيها تأسست لجنة المغرب العربي تحت رعاية الجامعة العربية .

وتأكيداً لانصهار الحركات الوطنية في دول المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب) انعقد مؤتمر من الأحزاب الرئيسية الثلاثة: الإستقلال المغربي (المراكشي) والحزب الدستوري الجديد في تونس ، وحزب الشعب الجزائري في المدة من ١٥ الى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٧ ، وقرر المؤتمر تأسيس مكتب المغرب العربي لتنسيق العمل بين الحركات الإستقلالية فيما بينها وبالتعاون مع الجامعة العربية ، وقد أعيد تشكيل المكتب عندما وصل الأمير عبدالكريم الخطابي الى القاهرة باسم لجنة تحرير المغرب العربي واختير الأمير لرئاستها مدى الحياة ، وتم توسيع دائرة هذه اللجنة ، فأصبحت تضم ممثلين عن الحزب الدستوري التونسي بفرعيه وأحزاب الإستقلال والإصلاح والشورى من مراكش وحزب الشعب من الجزائر.

وفي ٩ ديسمبر ١٩٤٧ ، أصدرت لجنة تحرير المغرب العربي ميثاقاً وطنياً كانت أهم بنوده أن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، وأن غاية لجنة تحرير المغرب العربي هي الإستقلال التام لأقطار المغرب (الجزائر - تونس - المغرب) وأنه لا مفاوضة الا بعد الإستقلال ، وأن للأحزاب الممثلة في اللجنة أن تدخل في مفاوضات مع فرنسا أو إسبانيا بشرط إبلاغ لجنة تحرير المغرب العربي بكل ما يجري في تلك المفاوضات ، كما قرر الميثاق أن حصول قطر على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة السعي لتحرير الأقطار الأخرى .

على أن الجامعة العربية لم يكن لديها آنذاك الإمكانيات لتقديم المساعدات الفعالة لحركات التحرير في المغرب العربي ، وكانت معوناتها المالية محدودة جداً، واكتفت بإصدار قرارات التأييد ، كما حملت لواء الدفاع عن قضايا المغرب العربي في الأمم المتحدة حتى استطاعت أن تدرج المسألة المغربية أمام الهيئة سنة ١٩٥٣ وأن تستصدر من الجمعية العامة بعض التأييد.

وعلى أية حال ، فبعد استقلال تونس والمغرب (مراكش) ازدادت فكرة الوحدة المغربية رسوخاً، وكان بورقيبة من أوائل المتحمسين لها ، ففي عام ١٩٥٧ دعا الى قيام اتحاد فعلي بين تونس والجزائر.

ولكن فكرة الوحدة المغربية لم تلبث أن اتخذت قاعدة جديدة نابعة من تطور الحركة الوطنية ، وذلك حينما قررت المنظمات الرئيسية الثلاث : الحزب الدستوري الجديد في تونس وجبهة التحرير الجزائرية ، وحزب الإستقلال المراكشي عقد مؤتمر للبحث في الوسائل العملية لتوحيد المغرب العربي الكبير ، وانعقد المؤتمر فعلاً في طنجة في الفترة ما بين ٢٧ ، ٣٠ إبريل ١٩٥٨ ، ويعد هذا المؤتمر خطوة هامة في تاريخ الفكرة ، وقد تمسك المؤتمر في قراراته أن الوحدة المغربية لا بد وأن تكون في إطار العروبة واتخذ هذا المؤتمر قراراً بتأييد كفاح الجزائر بالوسائل الإيجابية ، كما بحث في احتمال قيام حكومة مؤقتة للجزائر ، وقرر توحيد الجهود من أجل تصفية بقايا الإستعمار الفرنسي في تونس والمغرب ، ومن المهم هنا أن نوضح توصية المؤتمر بخصوص الوحدة المغربية ، فهو يتصورها على النحو التالي :

«إن مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة في المدة من ٢٧ الى ٣٠ إبريل ١٩٥٨ يشعر أنه يعبر عن إرادة إجماع شعوب المغرب العربي في توحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها».

«وهو مقتنع بأن الوقت قد حان لتجسيم هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم ، وقرر أن يعمل على تحقيق

هذه الوحدة ويعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملاءمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر ، ولهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل في المرحلة الإنتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومهمته دراسة القضايا ذات المصالح المشتركة ، وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية».

«ويوصي المؤتمر بضرورة الإتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ، ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الإستشاري للمغرب العربي».

«ويوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بألا تربط منفردة مصير شمال أفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية».

كما قرر المؤتمر «تأسيس أمانة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته ، وتؤلف هذه الأمانة من ستة أعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الى مكتبين أحدهما بالرباط والثاني في تونس ، وتجتمع الأمانة دورياً في إحدى العاصمتين بالتناوب». (١٢١)

واستمرت محاولات تحقيق الوحدة المغربية بعد استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢ ، ولكن بعض المشكلات الناتجة عن الفترة الإستعمارية السابقة كمشكلات تداخل الحدود بين دول المغرب العربي عرقلت مسيرة الوحدة الى أن توصلت الأقطار المغربية مؤخراً الى إقامة الإتحاد المغاربي الذي يعد اللبنة الأساسية في تحقيق قيام الدولة المغربية الموحدة ، لتكون إحدى الركائز الكبرى في تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

الهوامش

١. د٠ صلاح العقاد ـ المغرب العربي (الجزائر) ـ تونس ـ المغرب الأقصى / الانجلو ـ القاهرة ١٩٦٢ ص ٩ ، ١٠ ٠

٢. Gourhen-Ethnologie de L´ union Francaise. Paris Presses Universitaires 1953 P. 120

٣. روم لاندو ـ تاريخ المغرب في القرن العشرين ـ ترجمة نقولا زيادة ـ دار الكتاب ـ الدار البيضاء ـ ص ١٠٥ ٠

٤. د٠ خير ا لدين فارس ـ تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ـ القاهرة ١٩٧٢ ـ ص ٢٣٦ ٠

٥. د٠ صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ١٤-١٦ .

٦. نشرت الحكومة الفرنسية في الجزائر الوثائق المتعلقة بالجيوب الإسبانية في هذه الفترة Docunments Inedits sur l´ Histoire de l´ occupation Espagnole en Afrique 1506-1574 .

أنظر د٠ صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ١٧ .

٧. د٠ صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ١٩ .

٨. المصدر السابق ص ٢٩

٩. Julien Charles Andre : Histoire de, L´ Afrique Contemporaine Paris 1964. p. 37 .

١٠. Marcel Pyrouthon. Histoire General du Maghreb P. 32 .

١١. Ibid P.35

١٢ . أحمد بن خالد الناصري «الاستقصاء لأخبار دول المغرب الاقصى. دار

الكتاب الدار البيضاء ١٩٥٦ ، ص ٢٦.

١٣. محمد عبدالقادر الجزائري ، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر ، والأمير عبدالقادر ـ الطبعة الثانية ـ الجزء الأول ـ دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ـ بيروت ١٩٤٨ ص ١٢٧ .

١٤. Julien, Charles Andre op. cit. p. 24

١٥. احسان حقي : الجزائر العربية أرض الكفاح ـ المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٦١ بيروت ص ٦٣.

١٦. د. صلاح العقاد : المغرب ـ مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٢ ، ص ٨١-٨٢ .

١٧. محمد عبدالقادر الجزائري ـ المرجع السابق ص ١٢٨ .

١٨. . Julien Charles Andre op. cit., p. 36

١٩. د. جاد طه : العرب في التاريخ الحديث ـ دار الكتب الجامعية ـ الإسكندرية ١٩٧٤ ص ٤٩ .

٢٠. د. صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ١٢ .

٢١. محمد بن عبدالقادر الجزائري ـ المصدر السابق ص ١٤٠ .

٢٢. Julien Charles Andre Op. cit. p. 66

٢٣. د. شوقي عطا الله الجمل- المغرب العربي الكبير فثي العصر الحديث الطبعة الأولى – مكتبة – ٦١ تجلو المصرية ص ٢٦٣

٢٤. يحيى بوعزيز ـ الأمير عبدالقادر رائد الكفاح الجزائري ـ مطابع دار الفكر ـ دمشق ١٩٦٤ ص ١٨

٢٥. المصدر السابق ص ١٩ .

٢٦. محمد بن عبدالقادر الجزائري ـ المصدر السابق ص ١٦٢ .

٢٧. المصدر السابق ٩٨ .

٢٨. د٠ شوقي عطا الله الجمل ـ المصدر السابق ص ٢٦٦ .

٢٩. محمد عبدالقادر الجزائري ـ المصدر السابق ص ١٨٨ .

٣٠. يحيى بوعزيز ـ المصدر السابق ص ٣٥ .

٣١. محمد بن عبدالقادر الجزائر ص ٢٩٢ .

٣٢. علال الفاسي ـ الحركات الإستقلالية في المغرب العربي ـ دار الطباعة المغربية ـ تطوان ١٩٤٨ ص ٦ .

٣٣. أحمد بن خالد الناصري ـ الإستقصا لاخبار دول المغرب الأقصى جـ ٩ ـ دار الكتاب ـ الدار البيضاء ١٩٥٦ ، ص ٣١ . ٣٢ .

٣٤. المصدر السابق جـ ٩ ص ٣١ .

٣٥. محمد بن عبدالقادر الجزائري ـ المصدر السابق ص ٣١٦ .

٣٦. المصدر السابق ص ٣١٨ .

٣٧. الناصري ـ المصدر السابق جـ ٩ ص ٤٥ ، ص ٤٦ ، ومحمد بن عبدالقادر الجزائري ص ٣٨٤ ـ ٣٨٩ .

٣٨. الناصري ـ المصدر السابق جـ ٩ ص ٤٤ .

٣٩. عبدالرحمن بن زيدان ـ اتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة كناس ـ جـ ٥ المطبعة الوطنية ـ الرباط ١٩٣٣ ط ١ ص ٦٧ .

٤٠. . Julien, Charles Andre Op. cit. p. 24

٤١. د٠ صلاح العقاد ـ المغرب العربي ـ الانجلو ـ القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٢٣ ٠

٤٢. المصدر السابق ص ٢٠٦ ٠

٤٣. الناصري ـ المصدر السابق جـ ٩ ص ٥٣ ٠

٤٤. الوثائق ـ مجموعات دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية ـ المجلد الثاني

١٩٧٦ . ص ٥ ، ٦ ٠

٤٥. ورد نص المعاهدة بالمجلد الأول من الوثائق بنصيها الفرنسي المنقول عن وثائق وزارة الخارجية الفرنسية والعربي نقلاً عن ابن زيدان. الاتحاف جـ ٥ ص ١٦٢

٤٦. الناصري. المصدر السابق جـ ٩ ص ٥٣

٤٧. الوثائق. المصدر السابق جـ ٢ ص ٨ الوثيقة رقم ١٥١

٤٨. الوثائق. المصدر السابق جـ ٢ وثيقة رقم ١٥٣ ص ١٢. رسالة من الوزير محمد بن ادريس الى عامل العرائش في شأن قبائل مغربية ألحق الفرنسيون أرضها بمستعمرتهم الجزائرية ١٧ يونيو ١٨٤٥ .

٤٩. الوثائق. المصدر السابق جـ ٢ الوثيقة رقم ١٥٧ ص ٢٨ رسالة من السلطان مولاي عبدالرحمن بن هشام الى عامل العرائش وتسريح الأساري المغربية ٢٨ يونيو ١٨٤٥ .

٥٠. الوثائق. المصدر السابق جـ ٢ الوثيقة رقم ٥٦ ص ٢٤ رسالة من الوزير محمد بن ادريس الى عامل العرائش بشأن اتفاقية الحدود وارسال سفير مغربي الى فرنسا

٥١. الوثائق. المصدر السابق جـ ٢ الوثيقة رقم ١٦٢ ص٤٢ رسالة رسالة من السلطان مولاي عبدالرحمن بن هشام الى عامل العرائش تتعلق بالإحسان الى مهاجر جزائري ١١ يوليو ١٨٤٥ ٠ والوثيقة رقم ١٦٥ ص ٤٧ رسالة من السلطان مولاى عبدالرحمن بن هشام الى عامل تطوان تتعلق باعانة مهاجر جزائري ٢٦ يوليو ١٨٤٥ ٠ والوثائق أرقام ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ص ٦٥٦٢ وهي رسائل من السلطان عبدالرحمن بن هشام تتعلق باعانة مهاجرين جزائريين .

٥٢. عبدالعاطي جلال. فرنسا في الجزائر. المطبعة العالمية. القاهرة ١٩٥٦ .

٥٣. المصدر السابق ص ٧٢ ، ٧٣ .

٥٤. د٠ صلاح العقاد. المصدر السابق ص ١٥٧ .

٥٥. Piquet Victor-La Colinization de L´ Afrique du Nord Francaise

Paris 1936 P. 278

٥٦. Albertini - L´ Afrique du nord Francaise , Paris 1936, P275, wrigth op .cit. P37

٥٧. Ageron C.H Les Musulmans Algeriens et La France (1870-1919) Paris 1968 p. 57 .

٥٨. Lacoste, Nouchi et Prenant L´ Algerie Passe et present. paris 1960 p. 396 .

٥٩. Ageron Op. Cit p. 64

٦٠. د٠ صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ٣١٣

٦١. علال الفاسي ـ المغرب العربي ـ القاهرة ١٩٥٥ ص ٩٥ ٠

٦٢. علال الفاسي ـ الحركات الإستقلالية ـ دار الطباعة المغربية ـ تطوان ١٩٤٨ ص ١٣ ٠

٦٣. د٠ صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ٣٢٣ ٠

٦٤. شارل أندريه جوليان ـ أفريقيا الشمالية المصدر السابق صد ١٣٤ ٠

٦٥. د٠أبوالقاسم سعد الله ـ الحركة الوطنية الجزائرية ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ الجامعة العربية ـ ص ٨٨ ٠

٦٦. محمد الميلى ـ ابن باديس وعروبة الجزائر ـ دار الثقافة ـ بيروت ١٩٧٣ ص ١٦١

٦٧. فرحات عباس ليل الإستعمار ـ تعريب أبو بكر رجال ـ دار الطباعة ـ اله ـدية ـ المغرب ص ١٥٦ ٠

٦٨. أحمد توفيق المدني ـ هذه هي الجزائر ـ مطبعة لجنة البيان العربي ـ القاهرة ١٩٥٦ ص ١٧٧ ٠

٦٩. د٠ صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ٣٣٤ ٠

٧٠. فرحات عباس ـ المصدر السابق ص ٢٥٤ ٠

٧١. المصدر السابق ص ٢٦٦ ٠

٧٢. M. Courriere- Les temps des Leopards Paris 1978 p. 324

٧٣. Y. Ganiage- L´ erxpansion Coloniale de La France- Paris Payot 1968 p. 71 .

٧٤. Ibid P. 77

٧٥. عبدالرحمن تشايجي ـ المسألة التونسية والسياسة العثمانية ـ نقله عن الفرنسية وعلق عليه د٠ عبد الجليل التميمي ـ دار الكتب الشرقية ص ٧٢ ٠

٧٦. Ganiage op. Cit p. 77

٧٧. Albertini Op. Cit p. 261

٧٨. نصوص المعاهدة منشورة في عدة مراجع مثل:

- عمر البنلى التونسي ـ هذه تونس المجاهدة ـ عمان ١٩٥٥ ص ١١٥، ١١٦.

- احسان حقي- تونس العربية- بيروت ص ١٢٥ - ١٢٦ .

- J. Despois- La Tunisie Paris 1961 p. 98

٧٩- على البهلوان ـ تونس الثائرة ـ لجنة التحرير العربي ـ القاهرة ١٩٤٥ ص ١٧ ٠

٨٠. لوتسكي ـ تاريخ الأقطار العربية الحديثة ـ موسكو ١٩٧٥ ص ٣٣٤ ٠

٨١. Depois op. cit. p. 116

٨٢. علي البهلوان ـ المصدر السابق ص ١٢٣ ٠

٨٣. الطاهر عبدالله ـ الحركة الوطنية في تونس ـ ط ٢ سنة ١٩٧٨ ص ٢٩

٨٤. لوتسكي ـ المصدر السابق ص ٣٤٢ ٠

٨٥. سمير أمين ـ المغرب العربي الحديث ـ ترجمة جميل داغر ـ دار الحداثة ـ بيروت

١٩٨٠ ص ١٣٨ ٠

٨٦. الطاهر عبدالله - المصدر السابق ص ٥٠

٨٧. لوتسكي - المصدر السابق ص ٣٤٣ ٠

٨٨. سمير أمين ،، المصدر السابق ص ١٣٩ ٠

٨٩. الطاهر عبدالله - المصدر السابق ص ٦٣ ٠

٩٠. المصدر السابق ص ١٧٤ ٠

٩١. Marianne Cornevin- Histoire- Histoire de L´ Afrique Contemporaine de la deuxieme guerre a nos Jours 4 éme edition 1974 p. 144 .

٩٢. Maurice Flory et Robert Mantran Les Reignes Politiques de pays Arabes, Presses Universitaires de France 1968 p. 113

٩٣. د٠ زاهية قدورة - تاريخ العرب الحديث - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٥ ص ٤٨١ ٠

٩٤. الحبيب بورقيبة - حياته وجهاده - تونس - كتابة الدولة للأخبار والإرشاد ١٩٦٦ ص ١٢٨ ٠

٩٥. علي البهلوان - المصدر السابق ص ١٣٠ ٠

٩٦. الحبيب بورقيبة - المصدر السابق ص ١٣١ ، ١٣٢ ٠

٩٧. ب٠ج روجرز - تاريخ العلاقات المغربية الإنجليزية حتى عام ١٩٠٠ - ترجمة د٠ يونان لبيب رزق - دار الثقافة - الدار البيضاء ١٩٨١ ص ٢٢٥ ٠

٩٨. مجلة الوثائق - مديرية الوثائق الملكية بالرباط المجلد رقم ٢ ص ٢٠٠ وما بعدها بنود الإتفاقية ٠

٩٩. روم لاندو - تاريخ المغرب في القرن العشرين - ترجمة د٠ نقولا زيادة - دار

الثقافة ـ بيروت ١٩٦٣ ص ٢٣ ٠

١٠٠. أحمد عسه ـ المعجزة المغربية ـ دار العلم للطباعة ـ بيروت ١٩٧٤ ص ١٧٦ ٠

١٠١. علال الفاسي ـ الحركات الإستقلالية في المغرب العربي ـ طنجة ص ٩٥ .

١٠٢. محمد المكي الناصري ـ موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية ـ نشر حركة الوحدة المغربية ـ تطوان ١٩٦٤ ص ٥٥ ٠

١٠٣. روم لاندو ـ المصدر السابق ص ٧٥ ٠

١٠٤. Ibrabim Boutaleb et autres-Histoire du Maroc, Libraire Nationale Casablanca 1976- p. 332 .

١٠٥. Albert Ayach- Le Maroc- edit sociale Paris 1956 p. 80

١٠٦. لمزيد من التفصيلات أنظر:

Catroux. General Lyautey Le Marocain 1952

أنظر د٠ صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ٢٧٥ ٠

١٠٧. لمزيد من التفصيلات أنظر د٠ صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ٢٨٢ ـ ٢٩٢ ٠

١٠٨. د٠ صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ٣٠٢ ـ ٣٠٥ ٠

١٠٩. لمزيد من التفصيلات أنظر علال الفاسي ـ السياسة البربرية ـ القاهرة ١٩٥١ ٠

١١٠. د٠ صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ٣٠٨ .

١١١. المصدر السابق ص ٣٨٧ ـ ٣٩٨ ٠

١١٢. J. wright- Libya Modern History (London 1969) p. 10-12

١١٣. Ibid p. 13

١١٤. J. Wright op. cit p.p. 26, 27

١١٥. لمزيد من التفصيلات أنظر :

R.. Gwatkin- Williams Prisons of the Red Desert London 1919

J. Wright op Cit p. 30

١١٦- الأشهب محمد الطيب . برقه العربية أمس واليوم مطبعة الهواري . القاهرة ١٩٤٥ ص ١٧ ٠

١١٧. J. Wright Op Cit p. 52

١١٨. I bid, P52

١١٩. الألف كتاب . ليبيا بين الماضي والحاضر . باشراف وزارة التعليم العالي ص ٢٦٨٢٦٤ ٠

١٢٠. د٠ جلال يحيى وآخران . مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية . دار المعارف ١٩٨١ ص ٥٩٦-٥٩٨ ٠

١٢١. د٠ صلاح العقاد . المصدر السابق ص ٤٨٢-٤٨٣ ٠